

فلسفة الإسلام المعاصرة

فلسفة الإسلام الأسبقين

الجزء الثاني

العدل

الإنسان - الأخلاق - السياسة

تأليف

أبير نصري فاخر

دكتوراه الدولة في الفلسفة من جامعة السوربون

أستاذ الفلسفة المساعد بكلية الآداب ببغداد

مطبعة الرابطة

١٩٥١



كلمة الاستاذ يوسف كرم

كان للمعتزلة شأن خطير في التاريخ الاسلامى من الوجهتين السياسية والثقافية فقد كانوا حزبا تناصرهم السلطة حيناً وتحاربهم حيناً آخر ، حتى ظفر بهم خصومهم ظفراً ماحقاً فأعموا فيهم التقتيل وفي كتبهم التحريق . وكانوا فرقة دينية يعالجون العقائد بالنظر العقلى البحت فى منطق دقيق وجرأة عجيبة . والآراء لا تقتل ولا تحرق ، فظلت آرائهم موضع نظر المفكرين يتناقلونها ويمحصونها . غير أنها كانت بهذا النقل تجزأ أجزاء وتورد تتفا ، وبقيت مبعثرة متبورة فى كتب لا تحصى ، ينقصها الاتساق المنطقى الذى يفسر الراى بما سواه من الآراء ويفسر انتظام الآراء جميعاً فى مذهب واحد .

ولقد كان الدكتور نادر ، مؤلف الكتاب الذى نقدمه للقراء ، أحد الذين أحسوا أن « ما كتب عن المعتزلة فى الشرق والغرب لم يوضح بعد تماسك آرائهم » (ص ٣) وأن هذا المذهب الذى وعى المسائل الالهية والانسانية والطبيعية فى صورة قوية جذابة جدير بأن تجمع أشلاؤه وتضم اعضاؤه ويركب هيكله عسى أن تعود اليه نسمة الحياة .

(*) نشر هذا النقد فى مجلة « الكتاب » فى عدد فبراير سنة ١٩٥١
الاستاذ يوسف كرم مدرس الفلسفة بكلية الاداب بجامعة فاروق
باسكندرية - وهو مؤلف : تاريخ الفلسفة اليونانية - تاريخ الفلسفة
الاوربية فى العصر الوسيط - تاريخ الفلسفة الحديثة .

فشرع ينقب في شتى المراجع ، عربية وافرنجية ، ويقيد ما يعثر عليه من أقوال ، ويقرب بين هذه الأقوال في أناة ودقة كي تبين بعضها ببعض وتتلاءم بعضها مع بعض ، حتى بلغ ما أراد من بحث المذهب في حسرة كاملة سوية . وقد وضع كتابه بالفرنسية أولا ، وقدمه كرسالة أولى الى كلية الآداب بجامعة باريس ، فتمتعه دكتوراه الدولة في الآداب فرع الفلسفة ، وقدم كرسالة ثانية ترجمة فرنسية لكتاب « الاقتصار » لأبي الحسين الطياطب المعتزلي المتوفى حوالي سنة ٣٢٩ هـ ، مع مقارنة بين مسائل هذا الكتاب والرسالة الأولى ، وبعض التعليقات والكتاب هو الأثر الوحيد من بين آثار المعتزلة الذي سلم من غوائل الدهر . واذا ذكرنا أن دوائر المشرقين قابلات خبير هذه الترجمة بأهتمام شديد ، أدركنا أن الدكتور تادر كان موفقا كل التوفيق في الاختيار والتحرير . وهذا هو ذا يقدم لقراء العربية النصف الأول من رسالته الأولى ، فيعرض عليهم مواقف المعتزلة في التوحيد أي في الله وفي العالم .

ففيما يختص بالله بدأ بذكر « فكرة الله عند المعتزلة » تلك الفكرة التي نواتها نفى صفات الله خشية الوقوع في الشرك بأثبات أشياء الية عدا ذات الله ، والتي تلافيها حول النواة تصوراتهم المتمشية مع نفى الصفات لعلم الله ، وقدرته ، وأرادته ، وعدله ، ولطفه وكلامه ، ورؤيته له ، وأخيرا برهانهم على وجود الله . فهذه الفصول الثمانية تستوعب المسائل الالهية كما أثبتت وكما عولجت في ذلك العصر . وفيما يختص بالعالم يستعرض المؤلف فكرة العدم عند المعتزلة ، وهي فكرة دقيقة غريبة يرتبون عليها نتائج هامة ، ونظريتهم في الخلق والمخلوقات

وبخاصة الانسان ؛ وفي الاجسام الطبيعية وتركيبتها من ذرات وصفات هذه الذرات ؛ وفي الحركة كيف تعرف وأين توجد وهل يمكن القول بالتفرة ؛ وفي العلة وانواعها ؛ وفيما يسمونه بالمعاني ؛ وبالحال والشرق بين الاحوال والمعاني • فهذه الفصول السبعة تستوعب المسائل الطبيعية كما تصورها في ذلك العصر • وعلينا أن نذكر أن ذلك العصر سابق على ترجمة الكتب اليونانية الى العربية بنصف قرن أو يزيد ، فندرك ان المعتزلة وقد خاضوا في كل هذه المسائل كانوا حقا « فلاسفة الاسلام الأسبقين » مع الاعتراف بأن الآراء اليونانية تسربت اليهم مقتضبة من الاوساط السريانية ، وأن مذهبهم كان أدق وأوسع بعد الترجمة منه قبلها •

وقد عنى المؤلف عناية خاصة باستكشاف أصول هذا المذهب ، فراء يحاول ذلك في كل مسألة ويوفق بذلك الى جلائها وتقريبها الى الأفهام • والاصول كثيرة ، هي كل الثقافات والاديان القديمة وقد اجتمعت في البلدان المسماة الآن بالشرق الاوسط وتفاعلت أشد التفاعل • فما ان يأخذ حضرته في الكلام على الله حتى يقول : « ان تعريف المعتزلة لله رد على اعتقادات مختلفة اسلامية ومسيحية ومجوسية ، وأيضا على نظريات فلسفية كانت منتشرة في عصرهم » (ص ٤١) ثم يسفي في بيان هذه الاعتقادات وتفسير آراء المعتزلة بالاضافة اليها • وهكذا يصنع في كل خطوة ، فيدل على سعة اطلاع وصدق نظر ، ويجعل من كتابه شاهدا ناطقا بأن تاريخ المذاهب لا يقتصر على سردها مهشمة يابسة ، ولكنه يعيد اليها الحياة النضرة التي كانت لها حين خرجت من نفس الانسان في بيئة معينة وعصر معين •

وأمرنا في الكتاب قائمة في أمرين : أحدهما أن يعرض علينا
تأليفه في المعنزة في البصرة وبغداد (ص ٧ - ٣٥) ويجمع
أدواتهم من مذهبته ، والأمر الآخر أنه يكاد يكون كتابا في الفلسفة
الطائفة بما ينقله المؤلف من جهود في جلاء المسائل واحكام الربط بين
حلولها وتعرف مصادرها ومرادها وهو فيلسوف ضليع في علمه محيط
بدقائقه ، وانا لعلني يقين من أن النصف الثاني من رسالته هو على هذا
النوال ، وربما كان أقرب الى جديرة الافهام وأمتع بما يتناوله من
مسائل العدل الالهى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعود
والوعيد ، وما الى ذلك مما يتصل اتصالا مباشرا بسيرة الانسان وعصيره .
فليعجل حضرة المؤلف بنشره وهو واثق أنه يؤدي للعلم خدمة جليلة .

مقدمة

نقدم للقارئ الجزء الثاني من كتاب « فلسفة المعتزلة » • وهذا الجزء خاص « بالعدل » وهو يبحث أولاً في الإنسان وخصوصاً في مسألة المعرفة العقلية التي تتميز بها الإنسان عن باقي الكائنات وهذه المعرفة العقلية هي عماد الأخلاق في رأي المعتزلة - ثم يصل البحث إلى الشريعة العقلية وإلى موقف الإنسان الحر المختار منها واستحقاقه لجزاء على أفعاله المختارة • وأخيراً ينتهي البحث إلى الشريعة النبوية المتممة للشريعة العقلية - وثم إلى رسالة الرسول والشروط التي يجب أن تتوفر في من يخلفه •

لذلك قسمنا هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب : خصصنا الباب الأول منها للإنسان والثاني للأخلاق والثالث للسياسة •

إن أصول الاعتزال خمسة كما هو معلوم ولكن يمكن ردها إلى أصلين كبيرين : وهما التوحيد والعدل والمعتزلة تعرف بهذين الاسمين مما ويقال عنهم انهم أهل توحيد وأهل عدل - لقد بحثنا « التوحيد » في الجزء الأول من هذا المؤلف • أما الأصول الثلاثة الآتية وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - المنزلة بين المنزلتين - والوعد والوعيد فهي أصول متفرعة من الأصل الثاني الكبير وهو « العدل » الذي نعرضه هنا - والأصول الثلاثة المتفرعة منه مذكورة ضمناً في هذا الجزء • بعد ما تتبعنا آراء المعتزلة في « الله » وفي « العالم » نجد ان للإنسان

- في نظرهم - مركزا ممتازا في الطبيعة • فانه الكائن الوحيد الذي يتسم بحرية الاختيار بينما باقى الكائنات يسير وفق نظام حتمى - وفعلا بجانب الافعال الفسيولوجية توجد فى الانسان افعال صادرة عن ارادة حرة مختارة غير خاضعة للحتمية الطبيعية ، يرشدها العقل • وبناء على هذا الاصل شيد المعتزلة كل علم النفس • فبدأوا بدراسة التأثير الحسى والاحساس وتعمقوا فى مسألة المعرفة العقلية مؤكداين على حرية الاختيار عند الانسان وهى المحور الذى تدور عليه كل المسألة الخلقية من ادراك الشريعة ومن حرية الخضوع اليها وعصيائها واستحقاق الجزاء وخلود النفس والقول بالجنة والنار •

والشريعة تدرك بواسطة العقل الناضج وهى مطلقة فى أحكامها وهذا معنى قول المعتزلة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر • ثم ان الانسان مسئول تجاهها وهو قول المعتزلة بالوعد والوعيد ؛ ولما كانت المسئولية لا تقاس بالافعال فقط بل بالقصد والنية لذلك قالت المعتزلة بالتميز بين المنزلتين - فهذه الاصول الثلاثة الاخيرة ما هى الا تفسير للاصل الثانى القائل « بالعدل » وهو العنوان الذى أطلقناه على اسم الجزء الثانى من الكتاب •

انا اختصرنا البحث على آراء المعتزلة فقط محاولين ان نوضحها بقدر المستطاع وان نبين تماسكها المنطقى • عسانا ان نكون قد وفقنا فى ذلك وأملنا ان ينتهى القارىء بفكرة عامة واضحة عن اعتبارناهم اسبق مفكرى الاسلام •

الباب الأول

الرسالة

الفصل الأول

المعرفة الحسية

المعرفة الحسية هي التي تعتمد على ما تتأثر به الحواس من مؤثرات خارجية أو باطنية - نبحث في هذا الفصل كيف فسّر المعتزلة معرفتنا للعالم الخارجي بواسطة الحس - وهذه المسألة - كما سيتضح - شغلت بال المعتزلة • وهم اثاروا فيها بعض الصعوبات التي لا تزال قائمة حتى يومنا •

١ - الحواس الخمس :

يعتبرها كل من ابي الهذيل ومعمار « كأعراض غير البدن » (١) ويقول النظام « ان النفس تدرك المحسوسات من هذه الخروق التي هي الاذن والفم والانف والعين - لا ان للانسان سمعا هو غيره وبصرا هو غيره وان الانسان يسمع بنفسه وقد يصم لآفة تدخل عليه وكذلك يبصر بنفسه وقد يعمى لآفة تدخل عليه » (٢) ان تعريف ابي الهذيل ومعمار قريب من رأى افلاطون القائل بان اتصال النفس بالجسم هو اتصال عرضي ؟ بينما قول النظام جاء قريبا من رأى ارسطو الذي يعتبر اتصال النفس بالجسم اتصالا جوهريا ؟ والجزء الاخير من كلام النظام يدل على ذلك دلالة واضحة •

٢ - نوعية الحواس :

يقول ابو الهذيل « ان كل حاسة خلاف الاخرى ولا نقول هي

(١) الاشعري - مقالات ص ٣٣٩ • (٢) نفس المصدر ص ٣٤٠ •

مخالفة لها لان المخالف هو ما كان مخالفا بخلاف «^(٣)» وفعلا لو كانت كل حاسة مخالفة للاخرى لاستحالت المعرفة الحسية لان كل تأثير خارجي على حس ما يكون في هذه الحالة متناقضا مع تأثير نفس الشيء الخارجي على حس آخر - لذلك قالت المعتزلة « ان الحواس اجناس مختلفة - وليس مخالفة - جنس السمع غير جنس البصر وكذلك حكم كل حاسة ؛ جنسها مخالف لتاثير أجناس الحواس وهي على اختلافها اعراض غير الجساس «^(٤)» ومعنى هذا الكلام ان كل حس يقبض من الشيء المؤثر الذي يناسبه ؛ ثم يوصل ما تأثر به الى المركز العصبى - اعنى الى المخ - حيث تنهى جميع التأثيرات وتتحول الى احساسات . ويوضح النظام نوعية الحواس بقوله : « الذى يمنع السمع من وجود اللون ان شائبه ومانع من جنس الظلام الذى يمنع من درك اللون ولا يمنع من درك الصوت ؛ وان الذى منع البصر من وجود الاصوات ان شائبه من جنس الزجاج الذى يمنع من درك الصوت ولا يمنع من درك اللون - وعلى هذا رتب اختلاف موانع الحواس وشوائب هذه الطرق والفتوح «^(٥)» فالذى يمنع حاسة من الحواس من ان تتأثر بنوع معين من صفات الاجسام الخارجية هو وجود شوائب وموانع فى هذه الحاسة تمنعها من ذلك فالجس لا يتأثر الا بالصفات التى لا تقابل شوائب وموانع فيه فاذا تأثر مثلا البصر باللون ولم يتأثر به السمع كان معنى ذلك ان شائبة من نوع الظلام منعدمة فى البصر وموجودة فى السمع ولو افترضنا ان هذه الشائبة ارتفعت عن السمع لاصبح هذا الحس مبصرا للالوان مثل البصر وهكذا الامر بباقي الحواس . ويستمر النظام فى

(٣) نفس المصدر ص ٣٤٠ . (٤) نفس المصدر ص ٣٤٢ .

عرض رأيه هذا قائلا : « ثم انما صار الفم يجد الطعوم دون الارايح والاصوات والالوان لان الغالب على شوائبه الطعوم دون غيرها وان كل شيء منها من سوى الطعوم فقليل ممنوع ومتفرع القوى مشغول . وكذلك الغالب على شوائب الاسماع الاصوات وعلى شوائب الانوف الارايح » (٤) . فالحواس - على رأى النظام - طرق طبيعية تسلكها بعض التأثيرات دون الغير والتأثيرات التى تسلك طريقا منها تكون هى الغالبة على الشوائب الموجودة فى هذا الحس فى حين ان تأثيرات أخرى لم تقو على هذه الشوائب حتى تنفذ داخل الحس وتمر فيه الى المركز العصبى . فيكون النظام قد نظر الى مسألة التأثير على وجهين : نظر اليها اولاً من جهة الحس ذاته ثم من جهة الشيء المؤثر على الحس - اما عن الوجه الاول فهو يعتبر الحس كأنه محاط بغلاف سميك يفصله عن العالم الخارجى ولا توجد فى هذا الغلاف سوى فتحة واحدة يختلف نوعها والحواس - واما عن الوجه الثانى فيعتبر النظام الاشياء حائزة على صفات عديدة ومختلفة الواحدة عن الاخرى من لون وشكل وطعم ورائحة وثقل الخ . . . ولكن لا تمر كل واحدة من هذه الصفات الا عبر فتحة معينة موجودة فى الحس (٥) .

لما قال النظام ان الشوائب والموانع تختلف فى كل حس وان الفتوحات الموجودة فى الغلاف المحيط بالحواس هى فتوحات من أنواع

(٤) نفس المصدر ص ٣٤٢ .

(٥) يوضح ارسطو مسألة نوعية الحواس فى « كتاب النفس » . انظر المقالة ٢ من هذا الكتاب . ولكن نلاحظ ان النظام يحاول ان يفسر هذه المسألة تفسيراً جديداً ولو انه لم يختلف جوهرياً عن تفسير ارسطو .

مختلفة فكأنه لم يعتبر الحواس مختلفة في حد ذاتها بل ان اختلافها حاصل من هذه الشوائب والفتوحات لذلك قال الجاحظ وهو تلميذ النظام « ان الحواس جنس واحد وان حاسة البصر من جنس حاسة السمع ومن جنس سائر الحواس وانما يكون الاختلاف في جنس المحسوس وفي موانع الحساس والحواس لا غير ذلك » (٦) . ولكن المحسوس حائز على صفات عديدة لا يمكنها ان تؤثر كلها على حواسنا اذ ان هناك شوائب وموانع في كل حواس تختلف عن شوائب وموانع الحواس الاخرى . لذلك لم يتأثر كل حواسنا الا بجنس معين من الصفات يختلف وموانعه ؟ وكلام الجاحظ هذا هو في جوهره كلام النظام . كل ما في الامر هو ان الجاحظ يردد رأى ارسطو في المعرفة الحسية اذ يقول : « ان النفس هي المدركة من هذه الفتوح ومن هذه الدقائق وانما اختلفت وحسب واحد منها سمعا وآخر بصرا وآخر شمما على قدر ما مزجها من الموانع فاما جوهر الحساس فلا يختلف ولو اختلف جوهر الحساس لتمازج وتفسد كتمازج المختلف وتفسد المتضاد » (٧) . وارسطو يعتبر الاحساس قول النفس بمشاركة العضو الحساس المعد لا ادراك المحسوس كالعين والاذن (٨) بقيت نقطة اخرى مهمة وهي اعتراف الجاحظ بتعدد المحسوسات اذ يقول : « الحساس ضرب واحد والحس ضرب واحد والمحسوسات ثلثة اضرب : مختلف كالطعم واللون ومتفق ومتضاد كالسواد والبياض (٩) وهذا الكلام ايضا قريب جدا من قول ارسطو الذي يميز ثلاثة أنواع من الموضوعات المحسوسة : أحدها

(٦) الاشعري : مقالات من ٣٤٠ .

(٧) ارسطو : كتاب النفس م ١ ف ١ .

(٨) الاشعري : مقالات من ٣٤٠ .

المحسوس الخاص لكل حاسة وهذا ما يقابل المخالف عند الجاحظ والاخر المحسوس المشترك بين الحواس جميعا مثل الحركة والسكون والعدد والشكل والمقدار تدركها الحواس جميعا وتدركها بالحركة فمثلا نحن ندرك المقدار بحركة اليد او بحركة العين تطوف به واليد تدركه بواسطة الصلابة وتدركه العين بواسطة اللون • وبإدراك المقدار تدرك الشكل اذ ان الشكل حد المقدار • وتدرك السكون بعدم الحركة • وتدرك العدد باليد أو بالعين تحسان اشياء منفصلة - والضرب الثاني عند الجاحظ - اعنى المحسوس المتفق - يقابل هذا النوع من المحسوسات عند ارسطو ؛ والنوع الثالث هو المحسوس بالعرض فهو مثل ان تدرك ان هذا الابيض ابن فلان فان هذا الإدراك الثاني محسوس بالعرض لاتصاله عرضا بالابيض^(٩) وهذا النوع لم يذكره الجاحظ بل استبدله بالمحسوس المتضاد •

وكان رأى المعتزلة فى هذا الموضوع مختلفا جدا عن رأى بعض علماء النفس فى القرن التاسع عشر^(١٠) الذين اعتمدوا على بعض حالات استثنائية ووضعوا نظريتهم الخاصة بالطاقة النوعية فى كل عصب اعنى فى كل حس او فى كل عضو من اعضاء الحواس • فاذا وضعنا نفس المهيج - ليكن مثلا تيارا كهربائيا - على حواس مختلفة لاحظنا انه يحدث احساسات مختلفة : اذا اصطدم بالعصب البصرى احدث احساسا صوتيا واذا اصطدم بالعصب السمعى احدث احساسا صوتيا الخ وينتهى مدركا العلماء الى القول بأن المنح وحده هو الذى ينوع الاحساسات - ولكن المعتزلة قالت ان المحسوسات متنوعة فى ذات حدها وان الحواس

(٩) كتاب النفس لارسطو المقالة ٢ ف ٦ وم ٣ ف ١ •

(١٠) مثل جون مولر (J. Muller) (١٨٠١ - ١٨٥٨)

وهلمهولز Helmholtz (١٨٢١ - ١٨٩٤) •

ايضا مختلفة باختلاف الشوائب والموانع الموجودة في كل واحد منها .
٣ - عتبة الاحساس :

ان المحسوسات يلزمها حد ادنى من التأثير على الحس حتى يشعر
بها الحس كما وانها اذا زادت شدتها عن حد أعلى لم يعد يشعر بها الحس .
حاول بعض علماء النفس المحدثين ان يحددوا النهايات العسرى
والكبرى لتأثير المحسوسات حتى يشعر الحس بها (١١) ويذكر النظام
هذه الحدود دون ان يبينها مثل ما فعل بعض العلماء حديثا . فيقول :
ان البصر انما ادرك الالوان . . . لقلة الالوان فيه ؛ ولو كانت كثيرة
لكان منعبا أشد واذا فرطت عليه لما وجدنا لونا رأسا « (١٢) فاذا نحن
ادركنا لونا فذلك راجع الى وجود اللون بمقدار معين في المحسوس وكذلك
الحال في جميع المحسوسات الاخرى التي تؤثر على الذوق او الشم او
السمع - واذا نوبت الى وجود حدود في التأثيرات على الحس فهو
لم يحاول تعيين هذه الحدود واكتفى بذكر حد أصغر وحد أكبر لكل تأثير .
٤ - التأثير والاحساس :

ميزت المستقلة بين تأثير المحسوسات على الحواس من جهة
والاحساس - وهو ترجمة هذا التأثير - من جهة اخرى . فالاحساس
او المعرفة الحسية متميزة عن التأثير على الحس ولكنها لا تقوم بدون هذا
التأثير - فهم يتكلمون عن الحاس وعن الحس وعن المحسوس . وهذا
التمييز ارسطوطاللى . فالحاس هو الانسان بوصفه مترجما لتأثيرات
الحواس ؛ والحواس هى الفتوحات التي تمر فيها صفات الاشياء الخارجية .
ولكن لا يعتبر هذا المرور مرورا ماديا كما قال ديموقريطس قديما بل
معنى هذا المرور هو توصيل التأثير من المحسوس الى الحاس - وتفرق

(١١) قام بهذه المحاولة العنلمان Fechner & Weder ووضعا
القانون الذي يحمل اسم كل منهما (١٢) الاشعري - مقالات ص ٣٤٢

المعتزلة بين التأثيرات التي تتأثر بها الحواس والتعبير عن هذه التأثيرات اعنى الاحساس الذى هو ادراك (عقلى) لشيء محسوس - ويذكر الجبائي هذا التمييز حين يقول : « ان الشم والذوق واللمس ليس بأدراك للمحسوس والمذوق والمشموم وان الادراك للمحسوس والمذوق والمشموم غير الذوق واللمس والشم » (١٣) ومعنى هذا القول هو ان الاحساس بالذوق مثلا يميز عن التأثير على حاسة الذوق (اعنى اللسان) بقى علينا ان نفهم كيف يتحول التأثير على الحس الى احساس اعنى اى ادراك حسى - ان هذا الموضوع متصل بآراء المعتزلة الخاصة بالاجسام (١٤) .

ورد المعتزلة عليه مرتبط بنظرياتهم المتعلقة بالجسم .

ويمكن رد هذه النظريات الى اثنتين كبيرتين وهى اولا نظرية النظام الذى يعتبر جميع الاعراض - ما عدا الحركة - اجساما لطيفة - وثانيا نظرية ابي الهذيل وباقى المعتزلة الذين يميزون حقيقة بين الاعراض والاجسام - ونعرض هنا كل نظرية على حدة :

١ - نظرية النظام : يعتبر النظام « الالوان والطعوم والاراييح والاصوات والآلام والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اجساما لطيفة » (١٥) فما نطلق عليه اسم عرض هو فى نظر النظام جسم لطيف ينبعث من الشيء - وهذا الكلام قريب جدا من قول ديموقريطس الذى يفسر الادراك الحسى بواسطة بخارات لطيفة تتحلل من الاجسام فى كل

(١٣) نفس المصدر ص ٣٤٣ .

(١٤) انظر الجزء الاول - الباب الثانى - الفصل الثالث (الاجسام الطبيعية) .

(١٥) الاشعري : مقالات ص ٣٤٧ - والبغدادى : الفرق بين

الفرق ص ١٢٢ .

وقت محتفظة بخصائص الجسم المتحللة منه وتتغلغل في مسام الحواس
فتدرك - ويزيد النظام على ذلك قائلا ان « حيز اللون هو حيز الطعم
والرائحة وان الأجسام اللطيفة قد تهمل في حيز واحد » (١٥) ويترقب
على هذا القول أن اجساما لطيفة متسايزة يمكنها ان تبعث من نفس
الشيء * مثلا الطعم والرائحة واللون يمكنها ان تبعث من نفس الجسم
اذ انها على رأيه تشغل نفس الحيز - لا شك في ان العلم الحديث اثبت
ان الرائحة تكون بواسطة انبعاثات لطيفة تؤثر على العصب الشمي وان
السمع يكون بواسطة اصطدام الت موجات الهوائية بالعصب السمعي
وان البصر يحدث عند تلاقى الت موجات الضوئية بالعصب البصري وهذا
جرا فيما يختص بالحواس الأخرى * لكن العلم لم يثبت ان هذه
الانبعاثات تتغلغل في العصب بل هي تحرك العصب فقط * وحركة
العصب تقاب حساسا - لكن النظام يفسر المعرفة الحسية تفسيراً قريبا
جدا من تفسير ديموفريطس وابيقورس (١٦) القائلين بان المعرفة الحسية
لا تكون الا اذا صادفت القشور الرقيقة المنبعثة من سطح الأشياء الحواس
وبلغت منها الى القلب حسب رأى ابيقورس - أو الى المخ * فيردد النظام
المذهب الحسي القديم اذ يقول : « لا يدرك المدرك للشيء ببصره الا ان
يدلف البصر الى المدرك فيداخله * وزعم ان الانسان لا يدرك المحسوس
بواسطة الأ بالمداخلة والاتصال والمجاورة - ان الأشياء تدرك على المداخلة
الاصوات والألوان * وزعم ان الانسان لا يدرك الصوت الا بأن يمسكه

(١٥) الاشعري : مقالات، ص ٢٤٧ - والبغدادى : الفرق بين

الذوق ص ١٢٢ .

(١٦) يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٤٠ وص ٢١٨

(طبعة ثانية) .

وينتقل الى سمعه فيسمعه • وكذلك قوله في المسموم والمذوق « (١٧) •
ويوضح النظام رأيه هذا بمثال على الصوت حفظ لنا ؛ فيقول
الاشعري : « لا يرى عند النظام الا جسم ولا يسمع الا جسم لان
الاصوات أجسام عنده وكذلك لا يذاق ويشم ويلمس الا جسم (١٨) -
ويعرض لنا الشهرستاني قول النظام فيقول : « ذهب النظام الى ان
الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم ويقرع اجزاء الهوى فيتموج
الهوى بحركته ويتشكل بشكله ، ثم يقرع العصب المفروش في الاذن
فيتشكل العصب بشكله ، ثم يصل الى الخيال فيعرض على الفكر العقلي
فيفهم (١٩) • ويلاحظ الشهرستاني ان في كلام النظام هذا غموضا ويعقب
عليه قائلا : « ربما يقول النظام الكلام حركة في جسم لطيف على شكل
مختص • ثم تحير في ان الشكل اذا حدث في الهوى أهو شكل
واحد يسمعه السامعون ام اشكال كثيرة • وانما اخذ مذهبه في هذه
المسئلة وغيرها من المسائل من مذهب الفلاسفة • غير انه لم يفهم من
كلامهم الا ضجيجا ولم يورده نضيجا (١٩) • ولكن ما يذكره البغدادي
في هذا الموضوع يؤكد لنا ان مذهب النظام مذهب حسي محض قريب
جدا من مذهب ابيقورس • لما كانت الاجسام اللطيفة المنبعثة من المتكلم
هي التي تموج الهوى - على حد قول النظام - فيكون من البديهي
ان الاجزاء التي تدخل اذن احد المستمعين هي خلاف الاجزاء التي
تدخل اذن مستمع آخر بالرغم من وجود تشابه بين كل هذه الاجزاء -

(١٧) الاشعري : مقالات ص ٣٨٤ •

(١٨) نفس المصدر ص ٣٨٥ •

(١٩) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣١٨ - ١

لذلك يقول البغدادي : « زعم النظام انه ليس في الارض اثنان سمعا صوتا واحدا الا على معنى انهما سمعا جنسا واحدا من الصوت كما يأكلان جنسا واحدا من الطعام وان كان مأكول احدهما غير مأكول الآخر وانما الجأء الى هذا القول دعواه ان الصوت لا يسمع الا بهجومه على الروح من جهة السمع ولا يجوز ان يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين وشبه ذلك بالماء المصبوب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر (٢٠) » .

ان ما يذكره البغدادي هنا هو نتيجة منطوقية لمذهب النظام الحسي القائل بان المعرفة الحسية لا تكون الا بمدخلة الاجسام اللطيفة للحس ومن الطبيعي ان الجزئيات التي تدخل حساً معيناً هي خلاف الجزئيات التي تدخل حساً آخر . وما نذكره هنا عن الصوت ينطبق أيضا على باقي الاحساسات . فمثلا الشم لا يكون الا اذا دخلت الحس جزئيات من الجسم المشعوم وملمسا جرا .

ومذهب حسي مثل هذا يثير مشكلة معرفتنا للاشياء التي زالت وكذلك معرفتنا للاشخاص الذين لم نراهم بل نسمع عنهم فقط . حل النظام هذه المشكلة حلا يتفق ومذهبه بالرغم مما يبدو لنا من الغرابة فيه ؟ فيقول لمن يسأله كيف عرفت ان محمدا كان في الدنيا وكذلك سائر الانبياء والماوك : « ان الذين شاهدوا النبي اقتطعوا منه حين رآه قطعة توزعوها بينهم وحاوها بارواحهم فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بارواح التابعين ففرقه التابعون لاتصال ارواحهم ببعضهم . وهكذا قصة الناقلين عن التابعين ومن نقلوا

عنهم الى ان وصل الينا • فقيل : فقد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة ان نبينا كان في الدنيا أفترعهم ان قطعة منه اتصلت بأرواح الكافرة ؟ فالتزم ذلك « (٢١) • ويريد البغدادي ان يبين ما في هذا المذهب الحسي من نتائج سخيطة فيقول معقبا على رأى النظام : « فالزم على ذلك ان يكون اهل الجنة اذا اطلعوا على اهل النار وراهم اهل النار وخاطب كل واحد من الفريقين الفريق الآخر ان تنفصل قطعة من ارواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر فيدخل الجنة قطع كثيرة من ابدان اهل النار وارواحهم ويدخل النار قطع كثيرة من ابدان اهل الجنة وأرواحهم • وكفاه بالتزام هذه البدعة خزيًا « (٢٢) • ولكن فات البغدادي ان المعرفة الحسية التي يتكلم عنها النظام هي المعرفة الخاصة باجسامنا وهي في حالتها الراهنة في هذا العالم ولا ينطبق رأى النظام على حالة اهل الجنة أو اهل النار اذ انهم سيكونون في حال تختلف تماما عن حالنا الحاضرة • ثم ان النظام لا يحصر المعرفة كلها في الاحساس فقط بل هو يعترف بوجود معرفة عقلية بجانب المعرفة الحسية •

ادراك النظام ان المعرفة الحسية كما فهمها لا تفسر لنا كل حياتنا العقلية • فموضوع المعرفة الحسية هو الجسم والجسم حادث فيكون موضوع هذه المعرفة الحادث فقط • ولكن يوجد خارج الحادث ما هو قديم وضروري من جهة وما هو غير محسوس مثل الحركة من جهة أخرى - والحركة هي العرض الوحيد الذي يقول به النظام - فالقديم

(٢١) البغدادي : الفرق ص ١٢٥ - أصول الدين ص ٢١٦ -

ابن حزم : الفصل ٤ ص ١٥٤ •

(٢٢) البغدادي : الفرق ص ١٢٥ •

والحركة موضوعان لمعرفة من نوع آخر اعنى للمعرفة العقلية الصرفة الغير محسوسة . ومثل هذا الموضوع لا يعرف « الا بالقياس والنظر دون الحس والخبر » (٢٣) - فعلى ذلك لا يمكننا ان نقول بان النظام لا يعترف الا بنوع واحد من المعرفة اعنى بالمعرفة الحسية فقط . لا بل انه يقول ايضا بالمعرفة النظرية التي تدرك موضوعات غير حسية لاسيما الله والشريعة والحركة .

ب - نظرية بلقي المعتزلة - القائلين بالجزء الذي لا يتجزأ (٢٤) :

يميز المعتزلة - ماعدا النظام - بين الجوهر والاعراض ويقولون ان الاعراض وحدها هي المحسوسة . ولا يعتبرون الاعراض اجساما لطيفة - مثل ما قال النظام - ونبحث هنا رأى هؤلاء المعتزلة فى اعتبار الاعراض موضوعات للمعرفة الحسية - وأهم نقطة فى هذا البحث هى : كيف تتحول المحسوسات الى احساسات ؟ . حل معمر هذه النقطة بقوله « ان ادراك المحسوسات هو ليس باختيار (الحس) ولكنه فعل طباع (للحس) » (٢٥) اعنى ان الحس مهياً بطبيعته لينفعل باعراض الاجسام فكان الاحساس يتولد طبيعة فى الانسان من جراء تأشير المحسوسات على حواسه اذ ان من طبيعة الحواس تحويل التأثير عليها الى احساس - لذلك يقول معمر : « ان المتولدات وما يحل فى الاجسام من حركة وسكون ولون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ورطوبة

(٢٣) البغدادي : الفرق ص ١٢٥ . الاشعري مقالات ص

٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٢٤) انظر الجزء الاول . الباب الثانى . الفصل الثالث .

(٢٥) الاشعري : مقالات : ص ٣٨٢ .

ويبوسة فهو فعل للجسم الذي حل فيه بطبعه « (٢٦) - ان هذا الحل بعيد جدا من الحل الذي اتى به النظام الذي يرد اعراض الاجسام الى انبعثات مادية لطيفة - وما جعل معمرا يلجأ الى فكرة التولد في حل هذه المسألة هو تجنبه القول القائل بان الله هو الذي يسبب الاحساس فينا (٢٧) لذلك هو يقول : « ان الله لا يفعل عرضاً ولا يوصف بالقدرة على عرض ولا على حياة ولا على موت ولا على سماع ولا على بصر وان السمع فعل السميع وكذلك البصر فعل البصير • وكذلك الحس فعل الحساس » لذلك كان الاحساس فعلاً متولداً من تأثير المحسوس على الحس - والتولد فعل طبيعي للجسم (٢٨) • ويردد بشر بن المعتمر قول معمري في تولد الادراكات الحسية بقوله : « يصحح من الانسان ان يفعل الادراكات على سبيل التولد اذا فعل اسبابها » (٢٩) والتولد معناه حدوث معلول يصبح هو بدوره علة لمعلول آخر فمثلاً حركة فتح الباب بواسطة مفتاح هي عبارة عن حركة لليد تدير المفتاح اولاً - وهذه

(٢٦) نفس المصدر ص ٤٠٥ •

(٢٧) يظهر ان النظام لجأ الى هذا القول لما استصعب عليه تفسير

ادراك المحسوسات تفسيراً مادياً صرفاً (انظر الاشعري : مقالات ص ٣٨٢) •

(٢٨) ويفسر معمري الفعل الطبيعي للجسم بقوله : « لا يخلو ان

يكون الجسم من شأنه ان يتلون أم لا - مثلاً - فان كان من شأنه ان

يتلون فيجب ان يكون اللون لطبع الجسم فهو فعله ولا يجوز ان يكون

لطبعه ما يكون تبعاً لغيره كما لا يجوز ان يكون كسب الشيء خلقاً

لغيره - وان لم يكن لطبع الجسم ان يتلون جاز ان يلونه الله فلا يتلون

(الاشعري : مقالات ص ٤٠٦) •

(٢٩) البغدادي : الفرق • ص ١٤٣ - راجع الجزء الاول • الباب

الثاني • الفصل ٥ فقرة ٥ •

الحركة ارادية - ثم حركة المفتاح تحريك القفل • وحركة القفل لا تصدر مباشرة من حركة اليد بل من حركة المفتاح فهي متولدة عن حركة المفتاح - وهكذا يفسر المعتزلة الاحساس - اعنى المعرفة الحسية - فانهم يميزون فيها مرحلتين : الاولى وهى تأثير الجسم بواسطة اعراضه على الحس تأثيرا طبيعيا ، والثانية وهى تولد الاحساس عن هذا التأثير ، وهذا معنى قولهم ان الاحساس فعل متولد عن فعل آخر الا وهو التأثير الحسى .

ونحن نفهم محل المعتزلة هذا بواسطة التولد لانهم لا يعتبرون الاعراض اجساما لطيفة تنبعث من الاشياء وتمر داخل الحس • اعنى انهم ليس يأخذوا برأى ديوقريطس وابيوقورس الحسى ، بل برأى من قاوم المذهب الحسى لاسيما برأى ارسطو •

أثر ارسطو :

لما لجأ معمر وبشر بن المعتز الى فكرة التولد لحل مشكلة المعرفة الحسية كانا متأثرين بدون شك برأى ارسطو فى هذه النقطة • فردهم للمذهب الحسى وعدم قولهم بان الاعراض اجسام لطيفة جاء من جراء نظرية ارسطو فى المادة والصورة • والمحسوسات تؤثر على الحس بصورها ولا بطاقتها - هذا من جهة ومن جهة اخرى قال ارسطو ينبغى ان لا يكون العضو الحاس بالفضل لا هذا الاحساس ولا ذلك بل ان يكون كليهما بالقوة فأعتبر الحس قوة غير معينة والحس يمثل بالمحسوس - وهنا قالت المعتزلة بتولد الاحساس من التأثير على الحس - أى يستحيل الى صورة المحسوس استحالة طبيعية فى العضو - لذلك قالت المعتزلة ان التولد فعل طبيعى للعضو الحاس - ومعنوية فى القوة

الحاسة • والاستحالة المعنوية قبول الحس صورة المحسوس دون مادته
كما يقبل الشمع صورة الخاتم دون معدنه (٣٠) - وهناك تمييز آخر
لا يسلطو بين العقل المنفعل والعقل الفعال ، العقل الفعال يجرد الصور
المعقولة ويتيح للعقل المنفعل ان يتحد بها كما يتحد الحس بموضوعه
- وعملية تجريد الصور عملية طبيعية يقوم بها العقل الفعال - حسب
ارسطو - لذلك اعتبر المعتزلة التولد عملاً طبيعياً يقوم به الحس في
تحويل المحسوس الى احساس •

ج - رأى ابي الهذيل : ادراك المحسوسات يكون نتيجة لتدخل آلهى :
ان ابا الهذيل مع تمييزه بين العرض والجوهر وعدم قونه بأن
الاعراض أجسام لطيفة ، لم يفسر الادراك الحسى تفسيراً سيكولوجياً
بحتاً ، مثل ما فعل من بعده معمر وبشر بن المعتمر ، متأثرين برأى ارسطو
- يظهر ان ابا الهذيل وقف امام صعوبة تفسير ادراكنا للمحسوسات
أو بمعنى آخر : كيف نعالى تحويل ما هو مادي الى ادراك ذهنى ؟
لذلك لجأ الى حل يعتبر الاول من نوعه فى الفكر الاسلامى اذ قال
بتدخل الهى فى عملية ادراكنا للمحسوسات • ويذكر لنا الاشعري
رأى ابي الهذيل فى هذه المسألة قائلاً : « كان ابو الهذيل يقول ان
الذة واللون والطعوم والارايح والحرارة والبرودة والجن والشجاعة
والادراك والعلم الحادث فى غيره عند فعله فذلك اجمع عنده فعل
الله » (٣١) فكان ابا الهذيل شعر بالهوة العظيمة الفاصلة بين الذهن
والجسم ولذلك لجأ الى القول بان الله هو المسبب لادراكاتنا

(٣٠) كتاب النفس لارسطو م ٢ ف ٥ وم ٣ ف ٨ •

(٣١) الاشعري • مقالات ص ٤٠٢ •

ولاحساساتنا • وكم هذا الرأي قريب من الرأي الذي سيديده ديكرت بعد ما فصل بين النفس والجسم وقال ان الاتصال بينهما لا يكون الا بواسطة الله ؟

وبعد هذا العرض لمختلف آراء المعتزلة في تفسير المعرفة الحسية ندرك الصلة الوثيقة بين رأيهم في الاجسام ومسألة المعرفة • ولما كانت آرائهم في الاجسام تنحصر في رأيين كبيرين : رأى النظام من جهة القائل بان جميع الاعراض • ما عدا الحركة - اجسام لطيفة متأثراً بمذهب ديموقريطس وابيقوروس • ومن جهة أخرى رأى باقى المعتزلة القائلين بان الاعراض ليست بأجسام • متأثرين بمذهب أرسطو • لذلك نجد ملين كبيرين لمسألة المعرفة الحسية : حل النظام الحسى وحل باقى المعتزلة الذى جاء على وجهين : وجه قال به ابو الهذيل الذى شحمر بالفرق الطبيعى الموجود بين الذهن والجسم ولجأ الى الله فى تفسير هذه المعرفة • ووجه قال به باقى المعتزلة عندما ادخلوا فكرة التولد وفهموا بمقتضاها عملية المعرفة مرعدين رأى ارسطو فيها • وفكرة التولد هذه فكرة خاصة بالمعتزلة وهم اول من تكلم فيها فى الاسلام • وكذلك فكرة ابي الهذيل القائلة بتدخل الله فى تحويل المحسوس الى احساس هى فكرة جديدة ايضا فى الاسلام وسيلجأ اليها فيما بعد من يقول بالاشراق من فلاسفة الاسلام • نعم نجد مثل هذه الفكرة عند القديس اوغسطين (٣٢) • كما واننا سنجدها فيما بعد عند مالبرانش • ولكن هل اطلع ابو الهذيل على هذا الرأي عند القديس اوغسطين ؟ هذا ما

(٣٢) انظر كتاب الفلسفة الاوربية فى العصر الوسيط للاستاذ

نشك فيه كثيرا .

٤ - وجه الشبه بين نظرية النظام ونظرية باقى المعتزلة :

بالرغم ما بيناه من اختلاف بين تفسير النظام للمعرفة الحسية تفسيراً مادياً يذكر بمذهب ديموقريطس واپيوتورس ، وبين تفسير من قال بالتولد أو بفعل الهى ، نجد كلاماً للنظام - حفظه الأشعري - يبين ان النظام لم يكن على رأى واحد فى هذه المسألة وانه ادرك مثل ما ادرك من قبله استاذه ابو الهذيل الصعوبة الكبيرة فى تعليل قلب التأثير المادى على الحس الى ادراك حسى اعنى الى تصور والتصور يختلف اختلافاً جوهرياً عن تأثير جسم مادى على الحس . لذلك نجد فى هذا الكلام الذى يذكره الأشعري عن النظام فى موضوع التولد رجوعاً الى فكرة ابي الهذيل القائلة بفعل الله - الغير مباشر - فى مسألة المعرفة الحسية فيشبه النظام هذه المعرفة « بحجر يتحرك عندما يدفعه دافع وينحدر عند رمية الرامى به ويصعد عند زجة الزاج به سعداً ؛ وكذلك الادراك من فعل الله بايجاب الخلقه ، ومعنى ذلك ان الله طبع الحجر طبعاً اذا دفعه دافع ان يذهب وكذلك سائر الاشياء المتولدة » (٣٣) فيكون الله طبع الحواس طبعاً اذا تأثرت بجسم ما ان تحول هذا التأثير الى ادراك حسى . فلم يعتبر النظام الادراك فعلاً مباشراً لله ، كما قال ابو الهذيل ، بل غير مباشراً له اذ ان الله - على رأى النظام - طبع الحس والذهن على ان يتأثر الحس بالاجسام وعلى ان يحول الذهن هذا التأثير الى ادراك وهذا الكلام فى جوهره قريب من قول معمر فى التولد ويدل على أثر ارسطو ايضاً ، ولكن الرأى الجديد عند ابي الهذيل والنظام هو

قولهما بفعل الله المباشر أو الغير مباشر ومن المعلوم ان ارسطو يلجأ الى مثل هذه الفكرة لتفسير المعرفة الحسية بل اعتبرها عملا طبيعيا للحواس والمقل وغاية ما في الامر فسر ابو الهذيل والنظام هذا الامر الطبيعي الموجود في الحس بأنه صادر من الله .

فتفسير النظام لمسألة المعرفة الحسية ، يدل على انه متأثر بجدة نظريات :
تأثر بذهب ديموقريطس وبيقورس المادى ، كما وانه تأثر بذهب ارسطو ويقول ابى الهذيل بفعل الله فى هذه المعرفة ؟ وهذا القول كما ذكرناه ، غريبا عن الفلسفة اليونانية .

ثم ان تفسير النظام هذا يشبه قول معسر وبشر بن الحنصر « بالتولد » اذ ان النظام يعترف بوجود « قابلية » وضعها الله فى الذهن تحول بمقتضاها التأثيرات الحسية الى ادراكات ، ومعنى التولد لا يختلف فى جوهره عن قول النظام هذا لأن التولد هو ظهور معاول عن علة تختلف عنه نوعا .

فكان مشكلة المعرفة الحسية لفتت نظار المعتزلة وجعلتهم يقفون عندنا ويعيرونها اهمية كافية وحاولوا ان يحلوها حلا عقليا بقدر الامكان دون ان ينتهوا نهائيا الى المذهب المادى الصرف ولا الى المذهب الميتافيزيقى الصرف ولا الهى الصرف بل انهم وفقوا بين هذه المذاهب الثلاثة . وكانت محاولة جديدة من نوعها اذ انها ادخلت فى الفلسفة معنى جديدا الا وهو معنى « التولد » .

ويلاحظ ان تفسير المعتزلة هذا للمعرفة الحسية احتفظ به المتأخرون منهم مثل الكعبى فهو يقول : « الذى يجده الانسان من نفسه ادراكه للمسموع والبصر بقلبه وعقله ولا يحس بصره البصر

بل يحس المبصر ويسمع السامع لا الآذان ، وذلك هو العلم حقيقة ،
ولكن لما لم يحصل له ذلك العلم الا بوسايط بصره سمى البصر حاسة
والا فالدرك هو العالم وادراكه ليس زائدا على علمه « (٣٤) فالحواس
لا تدرك - هي تتأثر فقط - وهذا التأثير يصبح مدركا بالعقل ، اعنى ان
التأثير المادى تولد عنه ادراكا ؛ وهذا هو الحل الذى صادفناه عند قدماء
المعتزلة من ابي الهذيل لغاية معمر .

٦ - الحاسة السادسة

نظرت المعتزلة الى مسألة الحاسة السادسة على وجهين • الوجه
الاول : هل يمكن الله ان يخلق حاسة سادسة يدرك بها الانسان الله
يوم المعاد ؟ انكر جميع المعتزلة ذلك (٣٥) • اما الوجه الثانى فهو
الذى تطرق اليه الجاحظ : فكان يجيب عن قول من قال هل يقدر الله
ان يخلق حاسة سادسة لا نعقل كيفيتها لمحسوس سادس لا نعلم
كيفيته ؟ بانه وان كان لا نعلم كيفية ذلك المحسوس فقد علم انه لا يخلو
من ان يدرك بالمجاورة أو بالمداخلة أو بالاتصال ، ولا بد لتلك الحاسة
من ان تكون من جنس الحواس الخمسة كما ان حاسة البصر من
جنس حاسة السمع (٣٦) • تقتصر وظيفة هذا الحس السادس على
التأثر بالاشياء الخارجية كما هو الحال بباقي الحواس ، ورد الجاحظ
هذا لا يوصد الطريق للبحث عن حواس أخرى خلاف الحواس

(٣٤) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٤٣ •

(٣٥) الاشعري : مقالات ص ٣٤٠ • ملحوظة : راجع الجزء

الاول ، الباب الاول ، الفصل السابع الخاص برؤية الله •

(٣٦) نفس المصدر ص ٣٤٠

الخمسة ؟ وفعلا أثبت علماء النفس المحدثين وجود احساس بالحركة
واحساس عضلي واحساس للتوجيه والتوازن واحساس بالتحرك في
العالم الخارجي واحساس خاص بالحرارة (٣٧) ، ويلاحظ ان النظام
كان قد تكلم بوجود حاسة سادسة تسمى بواسطتها بالذات الجنسية، وذكر
أيضا حاسة سابعة ، قال بانها القلب (٣٨) . فلا النظام ولا الجاحظ يعارضان
في وجود حواس لم نستدل عليها بعد فينا وتكون متميزة عن الحواس
الخمسة المعروفة ، ولكنها لا يقبلان ان هذه الحواس التي يمكن
اكتشافها تتعارض والحواس المعروفة ؟ بل هي تسمىها ، وتحتصر وظيفتها
- مثل الحواس الاخرى - في التأثير بالحسوسات الخارجية أو الداخلية
وفي ان توصل هذه التأثيرات الى المركز العصبي ، حيث تنقلب ادراكات
حسية . وعلى ذلك لا يعترف المتقولة بوجود حس خاص او بإمكان
خلق حس خاص فينا ندرك بواسطته الالاماديات اعنى الازواج مثل
الله ؟ فانهم جميعهم يستحيلون ذلك ، لان الحس من طبيعته ان يتأثر بشيء
مادى محسوس ، والتحدث عن حس يدرك الالامادى هو حديث فيه
تناقض . كيف يمكن ان ندرك الالامادى بواسطة المادى ؟ استحال
المتقولة جميعهم ذلك ؟ ونحن نعلم انهم استحالوا رؤية الله في
دار القراد (٣٩) .

(٣٧) الدكتور يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام ص ٥٥

وما بعدها .

(٣٨) هورتن - Probleme S 206 (ذاكرة ابن المرقضى :

المنية والامل الفصل الخامس بالنظام) .

(٣٩) راجع الجزء الاول . الباب الاول . الفصل السابع .

٧ - غلط الحس أو خداع الحواس

غالباً ما يعجز الحس عن تمييز المحسوسات المتشابهة المتعاقبة الواحدة عن الأخرى؛ وهكذا نعتقد انها مستمرة متصلة متشابهة • وهذا لا يعنى ان الحس نفسه هو الذى يخطأ ، لان من وظيفة الحس تسجيل التأثيرات التى تؤثر عليه ؛ فقط الحس يجعلنا نعتقد ان هناك اتصالاً واستمراراً فى بعض الأشياء ؛ بينما يوجد فى الحقيقة تعاقب فيها • فمثلاً نحن نعتقد ان ماء الفوارة يكون شريطاً متصلاً ، بينما فى الحقيقة لا توجد سوى نقط ماء متعاقبة تندفع من الفوارة بسرعة كبيرة ومتساوية • وكذلك الحال عندما نلف بسرعة كبيرة جسماً مشتعلًا ، ونعتقد اننا نرى شريطاً متصلاً من النار بينما لا توجد فى الحقيقة سوى نقط مشتعلة ومتعاقبة بسرعة كبيرة منتظمة • وحاول النظام ان يطبق خداع الحواس هذا فى وجود الاجسام ، فقال : ان الاجسام ايضا غير باقية بل متجددة آناً فأنا مع ان الحس يحكم بخلافه « (٤٠) ويقول ان غلط الحس هنا هو غلط فى الكل أى فى جميع احكام الجزئيات وهكذا الامر فى حكمنا على ماء الفوارة وشريط النار •

ولكن هل يغلط فعلاً الحس ؟ يقول النظام ان « الرأى يتخيل ان هناك أمراً واحداً مستمراً » (٤٠) مع ان فى الواقع يوجد تعاقب • نعم ان سرعة تحريك الجسم المشتعل أو سرعة توالى قطرات الماء من

(٤٠) جلىبى : شرح المواقف ص ٨٩ • ملحوظة : انظر الجزء الاول الباب الثانى الفصل الاول ص ١٢٩ والفصل الثالث ص ١٧٢ ، تجد فكرة الخلق المتجدد عند ديكارت وهو قال بها لانه لم يعتبر أنات الزمان مرتبطة ارتباطاً ضرورياً فقال ان الحفظ خلق متجدد • (انظر كتاب تاريخ الفلسفة الحديثة للإستاذ يوسف كرم ص ١٣٠) •

الفوارة يسبب تأثيرات متعاقبة على الحس لا يفصل بينها زمان كاف حتى يغيب التأثير ويبدأ التأثير الاخر ؛ وسرعة تعاقب الحركات هذه تجعلنا نعتقد ان هناك حركة فعلا على الشاشة البيضاء في الحياة ، ولكن النظام يرى سبب الفشل في المخيلة ولا في الحس اذ ان الحس يستحيل عليه الفشل ، ويصدق ذلك في حالة صحة الحس وفي حالة مرضه ؛ فمثلا نفس الطعام يبدو لنا لذيذا في حالة الصحة ، ويبدو لنا مررا في حالة المرض ، والمرضى خلال في الجسم فلا يمكن والجسم في حالة خلل ان يتأثر مثل ما كان يتأثر وهو في حالة الصحة ، فالحس يهرب عن التأثير الذي يتأثر به حسب حالته ، ويلاحظ النظام ضرورة وجوب تصحيح خطأ الحس بواسطة الخيال أو الحكم . وعلم النفس ، حديثا ، لا يتعارض ونظرية النظام هذه في غلط الحس ، وقديما سبق ولدت ارسطو النظر الى خداع الحواس ^(٤١) واتخذ الشكك من غلط الحس حجة في الشك بمعارفنا ، ولكن النظام يتابع ارسطو في هذه المسألة ولم يقع في الشك مثل ما فعل بيرون واتباعه .

* * * *

يتضح لنا مما تقدم ان المعتزلة تعترف بأهمية الحواس في تكوين المعرفة الحسية اعنى في معرفتنا للعالم الخارجي ، والحواس في نظرهم تنرجم عن المحسوسات بواسطة التأثير عليها وكل حس يتأثر بنوع خاص من المؤثرات ، وسواء قالوا بأن الحواس تتأثر مباشرة اجسام

(٤١) انظر كتاب النفس لارسطو م ٣ ، وراجع كتاب تاريخ الفلسفة اليونانية (الطبعة الثانية) للاستاذ يوسف كرم ص ١٦٠

لعليفة تنبعث من الأشياء - على رأى النظام - أو بان الحواس تتأثر
باعراض الأشياء - على رأى باقى المعتزلة - فهناك مشكلة عويصة
وهي كيف ينقلب التأثير الحسى الى ادراك حسى ؟ بينا ان آراء المعتزلة
فى هذه المسألة كانت تبدو متباينة بالرغم من بعض الشبه الموجود بينها
فمنهم من قال بفعل النهى - مثل ابو الهذيل - ومنهم من قال بفكرة
التولد ، مثل معمر وبشر بن المعتمر ، ومنهم من قال بان العقل فى امكانه
تحويل المحسوس الى معقول - مثل النظام - وهذه الآراء الثلاثة
تدل على ان المعتزلة كانت تميز تماما بين ما هو مادى وما هو عقلى ،
وبعد عرض آرائهم فى تحويل المحسوس الى معقول نبحت فى آرائهم
الخاصة بالمعرفة العقلية الصرفة اعنى المعرفة النظرية •

الفصل الثاني

المعرفة العقلية والنظرية

بجانب المعرفة الحسية تقول المعتزلة بمعرفة عقلية سرقة وتعتبر العقل قوة في امكانها ان تدرك الحقائق الفائقة على الحس كما انهما تدرك الحقائق الاخلاقية الاساسية . ونبحث هنا رأى المعتزلة في طبيعة العقل ونوع المعرفة التي يدركها .

١ - تعريف العقل :

عرف ابو الهذيل العقل بأنه « القوة على اكتساب العلم » (١) وبأنه ايضا « القوة التي يفرق الانسان بها بين نفسه وبين باقى الاشياء » (٢) واتنا نميز الاشياء الواحد عن الآخر بواسطة العقل ، والعقل الحسى انما نسميه عقلا بمعنى أنه معقول (٣) . نلاحظ أولا ان الجزء الاخير من التعريف يحاول فيه ابو الهذيل ان يميز العقل عن المحسوسات نفسها ، وهو يعترف للعقل بقوة تحويل المحسوس الى معقول . وسبق وعرضنا هذه النقطة في الفصل الاول - ولكن ابا الهذيل لا يحصر وظيفة العقل فى تعقل المحسوسات بل قال انها اكتساب العلم . ونحن

تعلم ان العلم لا يقوم على الجزئيات بل على الكلّيات • فيكون معنى العقل عند ابي الهذيل قوة تعميم الجزئيات والوصول الى المعانى الكلية حتى يتكون العلم ، ثم هناك وظيفة اخرى للعقل يذكرها ابو الهذيل وهي ادراك العلاقات بين الاشياء ؛ ونحن نعلم ان العلاقات هي معانى مجردة ، فيتضح من هذا التعريف ان العقل قوة مستقلة عن الحس في امكانها ادراك الكل المجرد ، والتعريف الذى يأتى به الجبائى لا يختلف فى جوهره عن تعريف ابي الهذيل • فيقول الجبائى : « العقل هو العلم » (٢) ونحن نعلم ان العلم فى رأى المعتزلة هو ادراك الكل وليس فقط ادراك المحسوسات ، ولكن الجبائى لا يحصر تعريفه للعقل فى وظيفة العلم بل هو يذكر وظيفة خلقية يقوم بها العقل ويكتسب بمقتضاها قيمة معنوية • فيقول : « انما العقل سمي عقلا لان الانسان يمنع نفسه به عما لا يمنع المجنون نفسه عنه ؛ وان ذلك مأخوذ من عقال البعير وانما سمي عقاله عقلا لانه يمنع به » • ففى نظر الجبائى قيمة العقل تكون فى ارشاد الانسان فى عمله وفى رده عما لا يتفق وطبيعته البشرية • والجبائى يعارض العقل بالجنون ولم يعارضه بالغريرة لان الجنون اندفاع خال من كل مراقبة ؛ بينما الغريرة - ولو انها عمياء - تعمل حسب نظام معين ، فالجبائى يؤكد على وظيفة العقل الخلقية ولا يكتفى بالقول بانها قوة لاكتساب العلوم •

فى تعريفى ابي الهذيل والجبائى نجد تعريفا كاملا للعقل اعنى انه قوة ندرك بواسطتها العلم - أو بمعنى آخر المعانى الكلية والعلاقات - كما وانه قوة مرشدة للانسان فى أعماله • فيكون للعقل وظيفة نظرية

بحة ووظيفة عملية ؟ وهذا ما يذكرنا بتقسيم ايمانويل كنت ، ثم ان تعاريف باقى المعتزلة ، لا تخرج فى جملتها عن هذين التعريفين ؟ فيقول البغداديون مثلا ان العقل هو « القوة التى فى الانسان تمكنه من اكتساب العلوم » (٣) . وتعرف المعتزلة كلها العقل (النظرى) « بانه الفكر الذى يطلب به علم أو غلبة ظن » (٤) ، يتضح من كل ذلك ان المعتزلة متفقة فى قولها بوجود قوة خاصة فى الانسان لتكوين العلم وتوجيه العمل .

٢ - وظيفة العقل : تفصيل التعريف :

تعتبر المعتزلة المعرفة الحسية المرحلة الاولى للعلم ؛ وتليها المعرفة العقلية ؛ والعلم الحاصل من هذه المعرفة الاخيرة يحدث بالتوليد (٥) اعنى انه يحدث مباشرة بعد النظر ، ولكن كيف يعمل العقل النظرى حتى يتبع هذا العلم ؟ وبمقضى أى مبادئ يعمل هذا العقل ؟ هل توجد فيه مبادئ غريزية وبعض الافكار الكائنة والغير مكتسبة من التجربة ؟ قلنا ان المعتزلة لا يحصرزون العلم فى الادراكات الحسية فقط بل يتكلمون عن معرفة اسبغى من المعرفة الحسية ، فسنحاول ان نوضح هنا موقف المعتزلة من هذه المسألة وستتبع طريقة الحذف ، ذاكرون النظريات التى ردتها المعتزلة حتى يمكننا ان نستخلص فكرتهم فى نهاية الامر .

اولا : العلم ليس نذكرا : ردا على افلاطون

تقول المعتزلة ان النظر « فعل للعبد واقع بمباشرة أى بسلا

(٣) نفس المصدر ص ٤٨١

(٤) جابى : شرح المواقف ص ١٥١

(٥) جابى : شرح المواقف ص ١٥١ . والشهرستاني : المال

والنحل ج ١ ص ٧٧

توسط فعل آخر « (٦) وتبنى المعتزلة على ذلك قولها بان المعرفة لا يمكن ان تكون تذكرا لان التذكر لا يحدث من نفسه بل بواسطة علة فارقة ، فلو كانت المعرفة النظرية مجرد تذكر لحصلت فينا بطريق الضرورة وبلا اختيار منا اعنى تكون من افعاله تعالى (٧) والمعرفة النظرية الحادثة بطريق التذكر تصبح معرفة ضرورية وانزم من هذا ارتفاع التكليف بالمعارف النظرية . ولما يرتفع التكليف تنهار كل الحياة الخلقية ولم يعد مجال للتكلم فى المسؤولية ولا فى الجزاء ولا فى العقاب . ولكن المعتزلة تنادى بالعدل ، وتعتبر مسألة المعرفة أساسا يعتمد عليه أصلهم الثانى ؛ اعنى ، العدل ، لقد قال افلاطون ان النفس لما تحل فى الجسم تسمى المعرفة الحقيقية التى كانت حائزة عليها فى عالم المثل ولم يقل انها تفقد تماما هذه المعرفة ، بل هى تبقى كامنة فى النفس وتظهر تدريجيا بواسطة التأثيرات الخارجية على الحواس . ولكن المعتزلة تعتبر كمون المعرفة ، أو وجودها فى حالة القوة فى النفس ، نوعا من الاضطراب يقف عائقا امام حرية الانسان فى المعرفة . واذا لم يكن الانسان حرا تماما فى ادراك المعانى الخلقية وفى العمل بمقتضاها أو فى عدم الخضوع اليها ، فكيف يمكننا ان نعتبره مسئولا عن أعماله ؟ فهم يرون فى نظرية افلاطون القائلة بان العلم هو تذكر حدا من حرية الانسان فى تكوين معرفته ؛ لاسيما المعرفة الخلقية ؛ لذلك اعتبروا العلم متولدا (مباشرة) من النظر دون تدخل اى فاعل أو أى علة خارجة

(٦) جلىبى : شرح المواقف ص ١٥٣ . والجرجانى : شرح المواقف ص ٥٤
(٧) انظر جلىبى : شرح المواقف ص ١٥٣ والجرجانى اشرح المواقف ص ٥٤

عن النظر - اعنى عن العقل - ويلاحظ ان هذا العلم الذى يتكلم عنه المعتزلة هو ليست المعلومات العلمية المكتسبة بواسطة التجربة الحسية وبمساعدة العقل ؟ بل هم يعنون بهذا العلم المتولد من النظر ، الحقائق الاولى أو المبادئ الاولى المرشدة للانسان فى عمله .

ثانياً - العلم ليس ضرورياً بل يتكون تدريجياً :

لا تقول المعتزلة بان معرفة الحقائق الاولى والمبادئ الاخلاقية غريزية فيما بل يقولون ان هذه المعرفة تتولد من النظر ، فبقي عليهم ان يحددوا لنا الحال أو الطور الذى يبدأ فيه النظر . ولما كان حسب رأيهم لكل طور من أطوار العقل ، نوع خاص من المعرفة ؟ نجدهم يقسمون المعارف مجموعات تتناسب كل واحدة وحال من حالات العقل ، اعنى وطور من أطواره ؟ وهذا ما قام به ابو الهذيل على النحو الآتى : وقال « المعارف ضربان احدهما باخضرار وهو معرفة الله ومعرفة الدليل الداعى الى معرفته ، وما بينهما من العاروم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختبار واكتساب » (٨) والضرب الثانى من المعرفة ليس ضرورياً بل هو اختيارياً ، بمعنى ان الناس يمكنهم ان لا يتفقوا عليه ؛ وعدم الاتفاق لا يضر فى جوهر الحياة العقلية والاخلاقية للانسان ؛ بينما الضرب الاول فهو ضرورى ويجب الاتفاق عليه ؛ اذ ان الحياة العقلية والاخلاقية متوقفة عليه .

ولكن اى الضربين من المعرفة اسبق على الاخر ؟ يجب ابو الهذيل قائلًا : « لا يكون البلوغ الا بكمال العقل ووصف المتكامل

(الكامل) فقال : منه علم الاضطرار ، ومنه القوة على اكتساب العلم « (٩) •
ونحن نعلم ان علم الاضطرار هو علم المبادئ الاخلاقية ، مثل معرفة الله
وتمييز الخير من الشر ، فكأن هذه المبادئ ليست غريزية في العقل
بل العقل يدركها عندما يكمل أو ينضج ؛ لانه يكفي للعقل الناضج
ان يفكر حتى يدرك هذه الحقائق ويعلمها بالاضطرار • ويشاطر
الجبائي قول ابي الهذيل هذا ويقول : « الباطن هو تكامل العقل والعقل
عنده هو العلم • والعلوم عنده منها اضطرار يدركها العقل بمجرد
النظر » (١٠) ويقول الجاحظ من جهته : « انه لا يجوز ان يبلغ احد
فلا يعرف الله » (١١) واجمعت المعتزلة على ان « معرفة الله واجبة
عقلا » (١٢) ويتمسكون في اثبات وجوبها بالعقل لا بالاجماع
والآيات » (١٣) •

المساعدة التي يحصل عليها العقل : اجمعت المعتزلة على ان
العقل في امكانه ان يصل الى معرفة الحقائق الاساسية لا سيما المبادئ
اخلاقية ؛ ولكن في حالة عجز العقل عن ادراك هذه المعرفة ، فهناك عون
يأتي الى العقل بواسطة « ملك أو رسول أو ما اشبه ذلك » (١٤) على
حد قول الجبائي • ومتى وصلت هذه المساعدة الى العقل ، حينئذ يلزمه
التكليف ويجب عليه النظر • ويظهر ان معتزلة بغداد كانوا يعيرون

(٩) الاشعري : مقالات ص ٤٨٠ (١٠) نفس المصدر

(١١) البغدادي : الفرق ص ١٦٠

(١٢) جبلي : شرح المواقف ص ٧٧ • الجرجاني : شرح

المواقف ص ٦١

(١٣) الجرجاني : شرح المواقف ص ٦١

(١٤) الاشعري : مقالات ص ٤٨٠

هذه المساعدة أهمية كبرى ؛ ويقولون انها تلعب دورا مهما في معرفة
المبادئ الرئيسية التي يسترشد بها الانسان ؛ فيقولون : « لا يكون
الانسان بالغاً كاملاً داخل في حد التكليف الا مع الخاطر والتهيبة وانه
لا بد في العاوم التي في الانسان والقوة التي فيه على اكتساب العلوم
من مخاطر وتهيبة وان لم يكن مضطرا الى العلم بحسن النظر » (١٥)
والمعروف ان التهيبة يكون بواسطة ملك أو رسول . هل نستطيع من
هذين القولين - قول الجبائي وقول البغداديين - الذين يذكرهما
الاشعري ، ان العقل - في رأى المعتزلة - لا يسكنه ان يدرك وحده
المعرفة الأساسية اعني وجود الله والقانون الخلقى ؟ ام هل المنفى هنا
التكليف الخاص بالحقائق الموحى لنا بها فقط ؟ ، نحن نعلم ان المعتزلة
تجمعة على القول بان العقل يمكنه وحده ان يدرك ان للعالم مابنا وان
يميز بين الخير والشر (١٦) و ابو هلال العسكري يقول في هذا الصدد
« ان قدماء المعتزلة اظهروا منذ البداية ميلا الى الاعتماد على العقل
ويعترفون له بسلطان بجانب الآيات المنزلة » (١٧) ، فعلى ذلك يمكننا
ان نقول ان ما يذكره الاشعري عن الجبائي والبغداديين هو خاص فقط
بالحقائق الموحى لنا بها ، مثلا ان الله أرسل رسولا ، وكذلك الحقائق
التاريخية ، ولكن فيما يتعلق بالاصول الخلقية ، فان العقل يستطيع وحده

(١٥) المصدر نفسه ص ٤٨١

(١٦) راجع الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥١ « البغدادى
الفرق ص ٩٣ . الاسفرائيني : التبصير في الدين ص ٣٨ . دي بور :
تاريخ الفلسفة في الاسلام ص ٥٦ وما بعدها الخ .
(١٧) ابو هلال العسكري : كتاب الاوائل (مخطوط . باريس
رقم ٥٩٨٦ ص ١٩٥)

ان يدركها ، وهذا ما يتفق ومذهب المعتزلة القائل بسلطان العقل ، وهذا اصل من اصول الاعتزال يدور حوله الكلام في العدل •

٣ - مراحل المعرفة العقلية :

لما ردت المعتزلة القول بوجود معاني غريزية فينا وقالت ان المعرفة تتكون تدريجيا بواسطة النظر وتبلغ هكذا الحقائق الاولى والاصول الاخلاقية ، بقى عليهم ان يحددوا هذه المراحل المختلفة ، وان يعينوا المرحلة التي يصبح فيها الانسان قادرا على معرفة الله والشريعة • كان ابو الهذيل اول من حاول تحديد هذه المراحل ؛ فقال ما مؤداه : في الحالة الاولى يعرف الطفل نفسه ومعرفة تكون حسية ؛ يلاحظ ان له جسما ونفسا وانه يشعر بواسطة جسمه بالاحساسات ، ولا يذكر ابو الهذيل شيئا عن الالتزام الخلقى وعن المسؤولية في هذه المرحلة الاولى ، اذ ان العقل لم يكتمل بعد ، والمسؤولية لا تكون بدون نظر ومعرفة ؛ ثم في الحالة الثانية التي تأتي مباشرة بعد الاولى « لا يلزم الطفل ان يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل ولكن عليه ان يأتي مع معرفته بتوحيد الله وعباده بمعرفة جميع ما كلفه الله بفعله ، حتى ان لم يأت بذلك كله في الحالة الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحالة الثالثة ، مات كافرا وعبدا لله مستحقا للخلاود في النار » (١٨) وفي هذه الحال الثانية على الطفل - وقد بلغ - « ان يعرف ما لا يعرف الا بالسمع من جهة الاخبار » (١٨) ، اما الحال الثالثة فهي خاصة بالمعرفة الواضحة للتوحيد والعدل ؛ ويدرك هذه المرحلة من المعرفة المتأملون ، فهكذا - حسب ابي الهذيل - تبدأ المسؤولية مع النظر اعنى في المرحلة الثانية للانسان اذ

(١٨) البغدادي : الفرق ص ١١١ •

(١٨) نفس المصدر •

يكون عقله قد اكتمل • وقال بشر بن المعتمر أيضا بمراحل مختلفة تتطور فيها المعرفة عند الانسان وتكتمل ؛ ولكنه قال ان « الانسان لا يأتي بالمعارف العقلية (معرفة الله والشريعة) الا في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ؛ لان الحال الثانية حال نظر وفكر » (١٨) اعنى انها حال مهددة للثالثة التى هى حال المعرفة العقلية ، لذلك يقول بشر : اذا لم يأت الطفل بهذه المعرفة فى الحال الثالثة ومات فى الحال الرابعة كان عمداً لله مستحقاً للخزير فى النار •

وقال النظام من جهته « ان المفكر اذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة الباري بالنظر والاستدلال قبل ورود السمع » (١٩) ولا يكون الانسان متمكناً من النظر الا اذا نضج عقله • وحالة النضوج هذه أطلق عليها ابو الهذيل اسم الحال الثانية عند الطفل ، وسماها بشر بن المعتمر الحال الثالثة • وهنا نلاحظ كم الفكرة واحدة فى جوهرها عند المتزلة ، وهذه الفكرة هى ان على العقل الناضج ان يدرك حتماً المعارف العقلية اعنى معرفة الله والشريعة ، وهذا هو ايضا ما يذكره الجاحظ عندما يقول : « لا يجوز ان يبلغ احد فلا يعرف الله » (٢٠) فالبالغ فى رأى الجاحظ هو من بلغ الحال الثانية التى يتكلم عنها ابو الهذيل • واخيراً يقول الجبائى : « البلوغ هو تكامل العقل » (٢١) والعقل عنده هو العلم • والعقل فى نظر الجبائى قوة خاصة بالانسان يدرك بواسطتها الحقائق الاولى • وهذه القوة لا تقوم بوظيفتها الا اذا بلغت حداً معيناً من الكمال والنضوج وهذا لا يكون الا فى مرحلة معينة

(١٨) ، ٢٠) البغدادي - الفرق ص ١٦٠ •

(١٩) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٥

(٢١) الأشعري : مقالات ص ٤٨٠

من حياة الانسان •

يتضح من كل هذه الاقوال المذكورة عن المعتزلة انهم لا يقولون
بمعارف غريزية بل ان المعارف الاساسية المرشدة للانسان هي في
منازل عقله الناضج • فمتى نضج العقل - ونحن نعلم ان نضوجه
يكون في سن تختلف والافراد والمعتزلة لم تحددها بل تكلمت عن
مراحل وحالات - اصبح لزاما عليه ان يدرك المعارف العقلية والا كان
الانسان محاسبا على جهله بهذه المعارف ، ويتضح لنا ايضا ان المعتزلة
كانت مهتمة كل الاهتمام بقيمة العقل المعنوية اذ انهم لا يعتبرونه قوة
تدرك بواسطتها العلوم فحسب بل خصوصا قوة مرشدة للانسان في
امكانها ان تدرك الاسس الخلقية قبل اى تنزيل ، أو اى وحي ؛ وان يعمل
بهوجب هذه الاسس فهم يحاولون تشييد الاخلاق على العقل ، وسيجدد
هذه المحاول ايمانويل كنت فيما بعد -

٤ - العقل طريق معرفة الله : الخوف العقلي والوجوب العقلي :

ما سبق نفهم بسهولة النتيجة التي وصل اليها المعتزلة لما قالوا
« ان معرفة الله واجبة عقلا » (٢٢) والمعرفة العقلية لا تكون ممكنة الا
بأكمل العقل كما عرضنا سابقا ، ويعرض الجرجاني تمسك المعتزلة
بالعقل واعتمادها عليه في معرفة الله فيقول : « انهم يتمسكون في اثبات
وجوب معرفة الله بالعقل ، لا بالاجماع والآيات ، لانها واقعة للخوف
الحاصل من الاختلاف - اى من اختلاف الناس - في اثبات الصانع
وصفاةه وايجابيه علينا معرفته • فان العاقل اذا اطلع على هذا الاختلاف
الواقع فيما بين الناس جوز ان يكون له صانع قد اوجب عليه معرفته

فان لم يعرفه ذمه وعاقبه ، فيحصل له خوف « (٢٣) » فيها نحن امام حجة اولى يحتج بها المعتزلة حتى يثبتوا وجوب معرفة الله بالعقل . فكان العقل يشعر بخوف اذا قصر بالقيام بوظيفته أى اذا تجاهل . عندما يكون قد نضج - معرفة الله والشريعة ، ثم هناك حجة أخرى لوجوب هذه المعرفة وهى « ان العاقل اذا شاهد النعم الظاهرة والباطنة جوز ان يكون المنعم بها قد طلب النكر عليها فان لم يعرفه ولم يشكره عليها سلبها عنه وعاقبه ، فيحصل له من ذلك ايضا خوف وهو - اى الخوف - ضرر للعاقل » (٢٣) ان هاتين الحجتين اللتين يذكرهما الجرجاني تعبران عن فكرة واحدة ، وهى فكرة الخوف : خوف عدم معرفة الله وخوف عدم شكره على نعمه ، وهذا الخوف المزدوج ضرر للعاقل ومؤثر له ، واذا امكنه ان يترك هذا الخوف وجب عليه ذلك وجوبا عقليا لان العاقل اذا لم ينفذ ضرره مع قدرته عليه ذمه العقلاء يسره ونسبه الى ما يكرهه ، (٢٤) أى انه لا يدرك صلاحه ، ومن لم يدرك صلاحه لم يعد عقلا .

فالوجوب العقلى يحتم على العاقل تبييد الخوف ، ولا يمكن ذلك الا بالاطمئنان العقلى ، وهذا الاطمئنان لا تدركه الا اذا انتهينا بعقلنا الى هذه النتيجة القائلة بوجود خالق الاشياء ومنعم لنا وبوجوب شكر المنعم على نعمه ، ونحن نعلم ان المعتزلة من اصحاب المذهب التفاؤلى (٢٤) وبيننا كيف ان العقل الناضج - فى رأيهم - يمكنه ان يدرك المعارف

(٢٣) نفس المصدر

(٢٤) انظر الجزء الاول . الباب الاول . الفصل الثالث رقم

٥ ص ٧٤ وما بعدها .

العقلية وأهمها معرفة الله والشريعة ، لذلك لا عذر لمن يهمل هذه المعرفة وعقابه حق له .

٥ - البدهة والبدييات :

زيادة على هذه المعارف العقلية - اعنى معرفة الله والشريعة - التى يدركها العقل وحده تقول المعتزلة ان هناك ايضا بعض البدييات يدركها العقل بواسطة الحدس ولا بالاستدلال . ويذكر الابجى وشراحه بعض هذه البدييات . مثلا « الصدق النافع حسن والكذب الضار قبيح ، قالوا (أى المعتزلة) يحكم بذلك بديهية العقل » (٢٥) وحكم هذه البدييات حكم البدييات الرياضية يقبلها العقل ولا يستطيع ان يبرهن عليها الا اذا لجأ الى برهان الخلف ، وكذلك البديية الخاصة بحرية الاختيار عند الانسان ومؤداها : ان العبد موجب لاستقلال افعاله الاختيرية متسكن من فعلها وتركها ؛ بيد ان زعم الاختيار فيها ، وهذا حكم جلي ، (٢٥) وحسب معتزلة فتشور عن حجتين بدييتين ، وعليه تعتمد كل الحياة الخلقية ، ولكن هناك بعض المبادئ الأولية لم يتفق عليها جميع المعتزلة ، فمثلا فان البعض منهم فقط ان الاعراض مستمرة الوجود فى أزمنة متطاولة وان للجواهر صفات فى حال العدم بينما قال البعض الاخر ان الجواهر لا تكتسب صفاتها الا عند الخلق (٢٦) ويلاحظ ان المعتزلة متفقون جميعهم على البدييات الخاصة بالحياة الخلقية لاسيما فيما يتعلق بالمسئولية وبحرية الاختيار عند الانسان وبمسألة

(٢٥) الابجى : المواقف ص ١٩ وما بعدها وجلبى : شرح المواقف ص ١١٢ . والجرجاني : شرح المواقف ص ٤٠ وما بعدها .
(٢٦) راجع الجزء الاول . الباب الثانى . الفصل الاول والفصل الثالث .

الخير والشر ، اما فيما يتعلق بالمبادئ الاخرى الخاصة بعناصر الاجسام
وباعراضها فاجماع كلمتهم عليها ليس ضروريا اذ ان هذه المبادئ
لا تمس اصول الاعتزال .

٦ - العلم - التقليد - الفن - الاعتقاد

لما قالت المعتزلة ان العلم يكتسب بالنظر فماذا يكون حينئذ مصير
التقليد والاعخبار المتواترة ؟ انهم عرفوا العلم النظري بانه « اعتقاد
الشيء على ما هو به » (٢٧) وهذا التعريف على رأيهم « غير مانع لدخول
التقليد فيه اذا مطابق (اعني التقليد) الواقع » (٢٧) فلا يؤخذ بالتقليد
الا اذا جاء مطابقا للعلم ، اعني لا يدركه العقل بالبداهة ؛ وهذه الطريقة
تزيد في قوة المعرفة العقلية وتصبح كدليل آخر على صحتها ، واذا
خالط الناس بعض مدارس العقلية تلجأ حينئذ الى التقليد ، ويكون عندنا
في هذه الحال ظن صادق أو بمعنى آخر اعتقاد جازم » (٢٧) ويصبح
التعريف الكامل للعلم هكذا : اعتقاد جازم بمسا ادركناه بالضرورة
(اعني بالعقل) أو بالدليل (اعني بواسطة التقليد المتفق مع العقل) .
ويمكننا ان نستنتج من هذا التعريف النقط الآتية : تعتبر المتزلة
العقل ، المقياس الوحيد للحقيقة ، والعقل هو الطريق الوحيد للمعرفة
الحقيقية ؛ ثم اذا كانت الاعخبار المتواترة والتقليد لا تخالف العقل فتقبل
كاعخبار صادقة ، وفي حالة عجز العقل على الوصول الى معرفة جازمة
فهو يلجأ الى التقليد ليكون لنا صادقا ؛ وأخيرا الاعتقاد يتبع النتائج التي
يصل اليها العقل ، أما بواسطة قوته وحدها ، اما معتمدا على التقليد .

(٢٧) جلبي : شرح المواقف ص ٤١ والجسرجاني : شرح

٧ - العلم والجهل - نسبية معارفنا :

إذا كان العقل قادرا على ادراك بعض الحقائق فهذا لا يعنى انه قادر حتما على ادراك كل الحقائق • نعم ان هناك مواضع لا بد من ادراكها وهى المبادئ الاولية المرشدة لحياتنا الخلقية ، وفعلا العقل يدركها بدون صعوبة ، ولا غنى عنها فى الحياة • ولكن هناك حقائق يجوز ان يجهلها العقل أو ان يدركها ادراكا جزئيا • وهذا ما ذهب اليه ابو الهذيل وبشر بن المعتز القائلان : « كل ما علمه الانسان فقد يجوز ان يجهله فى حال علمه من غير الوجه الذى علمه منه كالرجل الذى يعرف الحركة ولا يعلم انها لا تبقى وانها من فعل المختار وانها تحدث فى المكان الثانى وكالانسان الذى يعرف الاجسام ويجهل انها محدثة » (٢٨) فعلى ذلك لا يمكننا ان نقول ان معارفنا كاملة تامة بل انها جزئية نسبية • ولكن اذا كانت معارفنا جزئية هل يعنى ذلك انها غير يقينية ؟ أو بمعنى آخر هل يمكننا ان نعرف شيئا معرفة مطلقة لا شك فيها ؟ ذكرنا ان المعتزلة تثق بالعقل ثقة تامة لذلك كل ما هو مطابق للعقل فهو يقينى بالنسبة الى العقل • وفى العقل توجد بعض المبادئ الثابتة الجوهرية ترشده فى اكتساب العلم ؛ واهم المبادئ هو :

مبدأ عدم التناقض : ومؤداه ان الشيء لا يمكنه ان يكون وان لا يكون فى آن واحد وعلى وجه واحد • وهذا المبدأ مشتق من مبدأ الذاتية • ويأتى بعض المعتزلة ، مثل ابو الهذيل وبشر بن المعتز بأمثلة تدل على تطبيق هذا المبدأ فى حياتنا العقلية • فيقولون : « من المحال الممتنع ان يكون الانسان عالما بان الجسم موجود وهو يجهل انه موجود او يكون عالما

بأن الحركة لا تبقى وهو جاهل بأنها لا تبقى» (٢٩) فمثل هذه المعرفة يقينية ، إذ انها معتمدة مباشرة على العقل ومبادئه ؛ ويمكننا ان ندخل ايضا في نطاق هذه المعرفة اليقينية المبادئ الاخلاقية مثل قولنا : «الصدق النافع حسن والكذب الضار قبيح» (٣٠) واذا امتنع التناقض في الموضوع المعلوم يجوز ان يكون علمنا لهذا الموضوع ناقصا ، اعنى تكون معرفتنا له نسبية - فمثلا ليس بمحال ان يعلم الانسان الحركة موجودة ويجهل انها محدثة في المكان الثاني وانها من فعل الله أو مما اقدر عليه الحيوان» (٣١) فلما بوجود الحركة لا يتناقض وجهلنا بانها محدثة في المكان الثاني مثلا - ان هذه الامثلة تدل بوضوح على ان المعتزلة تفرق بين العقل وبين المعرفة المكتسبة والجهل - فانهم يعترفون بوجود مبادئ أساسية مرشدة للعقل ، ولا يجوز في أى حال من الاحوال ان تكون معرفتنا متناقضة مع هذه المبادئ ، والمعرفة التي تتفق وهذه المبادئ تكون معرفة يقينية ، هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى المعرفة التي تأتينا عن طريق الحس تبقى ناقصة لانها متعلقة بالجسم ، والجسم عاجز ناقص ، ومن هنا نفهم تفضيل المعتزلة للمعرفة العقلية على المعرفة الحسية ، ويدخل في نطاق المعرفة العقلية ، المبادئ الاخلاقية ، وفي نطاق المعرفة الحسية الكائنات الحادثة .

معرفة الجزئية موضوعها المحدثات : من طبيعة الكائنات المخالفة المحدثات الناقصة انها مركبة وعلمنا بها هو مجهود مطرد لمعرفة صفات وحقائق هذه المحدثات . فاذا علمناها من وجه وجهلناها من وجه آخر

(٢٩) نفس المصدر .

(٣٠) الأيجي : المواقف ص ١٩

(٣١) الأشعري : مقالات ص ٣٩١

فذلك يرجع الى تعقد تركيبها والى عجز الطرق التى تستخدمها فى معرفتها ولا سيما الى عجز حواسنا • ولكن يوجد خارج المحدثات كائن بالضرورة ؛ مطلق غاية فى البساطة والكمال وهو الله ، والعقل فى امكانه ادراك وجود هذا الكائن دون ان يفهمه أو ان يحويه فى معنى عقلى ، وما يذكره النجار فى هذا الصدد يوضح لنا كل ما يترتب من نتائج على هذا التمييز بين المعرفتين فيقول : « اما المحدثات فقد يجوز ان تجهل وتعلم من وجهين فى حال واحد واما القديم فلن يجوز ان يعرفه من وجهه على وجه من الوجود واعل فى ذلك بان زعم ان للمحدثات امثالا ونظائر وانها من جنس ونوع وجهات مختلفة كالبياض الذى هو نوع من انواع الالوان وله امثال ونظائر فقد يجوز ان يعرف لوناً من لا يدري من أى أنواع الالوان هو » (٣٢) وفعلا لا يمكن ان نعرف القديم على وجه وان نجهله على وجه ، اذ ان ليس فيه أنواع واجناس وليس له نظائر وامثال ولا فيه اجزاء مثل ما هو الحال فى المحدثات بل القديم هو البسيط المطلق الكامل ؛ فاذا عرفناه على وجه ، عرفناه على جميع الوجود ، ولكن نحن نعرف ان المعتزلة لا تقول الا بمعرفة وجود الله ولا تقول بإمكان معرفتنا لماهيته ، لذلك من العبث ان نتكلم عن معرفة جزئية فينا عن الله • لانه لا مفر من احد الامرين : الله اما موجود واما غير موجود • واذا كان موجودا فهو الكائن الكامل الحاصل على جميع الكمالات ووجوده لا يتميز عن ماهيته (٣٣) والنتيجة التى يصل اليها المعتزلة بخصوص معرفتنا لله هى نتيجة منطقية تستخلص

(٣٢) الاشعري : مقالات ص ٣٩٢

(٣٣) راجع الجزء الاول • الباب الاول • الفصل الاول : فكرة

الله عند المعتزلة •

ايضا من تعريفهم لله وعدم تمييزهم فيه الماهية عن الوجود وعدم تمييز الصفات فيه تعالى فهو ليس مركبا ، لذلك كانت معرفتنا له كاملة ، اما معرفتنا للمحدثات فهي نسبية ناقصة لان المحدثات مركبة فيها انواع واجناس وامثال ونظائر على حد قول النجار ويذهب النجار الى ابعد من ذلك فيما يتعلق بمعرفة المحدثات فيقول : « قد يجوز ان يعرف الشيء بالخبر العام من لا يعرفه من جهة الحس والخبر الخاص . وقد يجوز ان يعرفه بالخبر من لا يعرفه من جهة الحس ؟ والخبر العام هو قول النبي اعلموا لونا قد حدث في يومنا هذا ، والخبر الخاص هو قوله : اعلموا ان ذلك اللون بياض » (٣٤) . فالمعرفة عن طريق الخبر هي ايضا معرفة ناقصة ، لانه يجوز ان تصور الشيء الذي نعرفه عن طريق الخبر ، ولما يظهر الى الحس نراه بخلاف ما تصورناه ؛ لان طريق المعرفة في كلتا الحالتين مختلف : الطريق الاول هو الخبر ، والثاني هو الحس . اما فيما يتعلق بمعرفة القديم فهي قائمة على العقل وموضوعها بسائط كامل فلا يجوز معرفته معرفة جزئية .

ويذكر الكعبي الفرق بين المعرفة عن طريق الخبر والمعرفة عن طريق الحس قائلا : « ان من علم شيئا بالخبر ثم رآه بالبصر وقد تفرقة بين الحالتين ، الا ان تلك التفرقة ليست تفرقة جنس وجنس ونوع ونوع بل تفرقة جملة وتفصيل وعموم وخصوص واطلاق وتعيين والا فشعور النفس بهما في الحالتين واحد » (٣٥) فالمعرفة للمحدثات لا تكون دائما كاملة مطلقة اذ ان المحدثات ذاتها غير كاملة

٣٤) الاشعري : مقالات ص ٣٩٢

٣٥) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٤٣

وسبل معرفتنا لها غير كاملة أيضا • وذلك بعكس معرفتنا لله بواسطة العقل فأنها معرفة كاملة مطلقة أو جهل كامل مطلق ، ولا يوجد وسط بين العلم والجهل بالكائن المطلق البسيط •

رأى النظام فى معرفتنا الجزئية لله :

يشاطر النظام رأى ابى الهذيل وبشر بن المعتز فى معرفتنا الجزئية للمحدثات - اعنى يسكننا ان نعرف الشئ من وجه ونجهله من وجه آخر - ولكنه لا يشاطر رأيهما فيما يتعلق بمعرفتنا الكاملة لله بل أنه عموماً وجهة نظره فى المعرفة وطبقها أيضاً على الكائن المطلق البسيط وقال : « ان القديم لا يعلم بعالم واحد - أى من وجه واحد - ولكن بعلوم كثيرة - أى من وجوه كثيرة - ولا يجوز انفراد بعضها من بعض ، فمثلاً لا يعرف الله من يجهل انه يعرف الاشياء قبل كونها وان الابصار لا تقع عليه وان التحرك ليس بجائز عليه وانه احدث طعم البطيخ والخلواء ، وكل من علم ان الله احدثه فهو يعلم أنه ليس بجسم وان الابصار لا تقع عليه وانه خلق طعم البطيخ ورائحته • فمن جهل شيئاً من ذلك فقد انسلخ من العلم بأن له محدثاً وانه مربوب وانه له رباً » (٣٦) فحسب زعم النظام ، لا تكون معرفتنا عن الله كاملة بعلمنا انه تعالى موجود فحسب بل أيضاً بعلمنا باننا تابعين لله فى وجودنا وبأنه يستحيل علينا ادراك ماهيته او رؤيته •

يبدو لنا ان موقف النظام هذا لا يختلف فى جوهره عن موقف ابى الهذيل وبشر الذين يعتبران كل عالمنا لله التى يذكرها النظام وجهها واحداً ، اعنى يكفينا معرفة وجود الله - المطلق البسيط - حتى

نستنتج منها العلوم الأخرى التي يتحدث عنها النظام • ونحن نعلم ان المعتزلة لا تميز في الله الوجود عن الماهية ، ولما كان الامر كذلك فيكفيهم معرفة وجه واحد - اعني وجود المطلق - حتى تكون المعرفة كاملة شاملة - ثم نلاحظ ان النظام يحاول ان ينظر الى الله من اوجه عديدة مختلفة ويقول ان كل وجه من هذه الأوجه يتطلب علما خاصا مع العلم بانه ينظر الى نفس الشيء من جهات مختلفة والاختلاف حاصل من الانسان في هذه الحالة وليس من الله اذ انه تعالى غاية في البساطة • والعلوم التي يذكرها النظام ما هي الا مجرد اعتبارات ذهنية لمائية واحدة كاملة (٣٧) •

اما فيما يتعلق بمعرفتنا للجزئيات فلا يقول النظام انه يجب ان تكون كاملة شاملة بل يمكنها ان تكون جزئية فهو يقول مثلا : « قد يجوز ان يعرف الحركة من يجهل انها لا تبقى ، وان الاعادة لا تجوز عليها » (٣٨) وبمعنى آخر يمكننا ان نعرف الحركة من وجه ونجماها من وجه آخر • فالنظام متفق مع باقى المعتزلة في القول بمعرفتنا الجزئية للمحدثات • ووجه الخلاف الوحيد الذي يختلف به عن باقى المعتزلة هو الخاص بمعرفتنا لله • يقول النظام انه يجب علينا معرفة البارئ على اوجه ؟ ولكن اليس وجه الخلاف هذا هو خلاف في اللفظ فقط ، وليس بالجوهر لان النظام بوصفه معتزليا لا يجوز ان يقول بتعدد الصفات في القديم ، ولا بتمييز الماهية عن الوجود فيه ؟ فاذن معرفتنا للبارئ من وجه واحد - اعني معرفتنا انه موجود - تكون معرفة كاملة • ولكن غاية

(٣٧) راجع الجزء الاول • الباب الاول • الفصل الاول •

(٣٨) الأشعري : مقالات ص ٣٩٣

ما فى الامر يريد النظام تحليل هذه المعرفة ليوضحها اذ انه لا يجوز له القول بوجود موضوع معين لكل وجه او اوجه معرفتنا لله والا يصبح النظام منفصلا عن الاعتزال والنظام بعيد جدا عن مثل هذا القول الذى تكفروه المعتزلة .

٨ - كلام النفس :

لا تقول المعتزلة بوجود علم غريزى فينا ولكنها تقول ان عقل الانسان البالغ يدرك من نفسه المبادئ الاساسية التى ترشده فى اكتساب المعارف وفى العمل . وتلاحظ ان جل هم المعتزلة فى بحثهم فى العقل كان منصبا على قيمة العقل الخلقية وليس على قيمته فى تحصيل العلوم . وما يلفت نظر الباحث لاسيما فى هذه المسألة هو انهم يبحثون خصوصا فى قيمة العقل الخلقية ويعتبرونه المرشد الوحيد العام الامين لاعمالنا . والعقل بمثابة نور يضىء الطريق قبل ان يسلكه الانسان او ان يعرض عنه ؛ لذلك كان هناك شبه حديث داخلى - لا بلغة معينة - تتحدث به النفس . وهذا ما يوضحه المعتزلة حين يقولون : « ان الفكر ، قبل ورود السمع يجد من نفسه خاطرين ، أحدهما يدعو الى معرفة الصانع وشكر المنعم وسلوك سبيل المحاسن والخيرات والثانى يدعو الى خلاف ذلك ثم يختار ما فيه النجاة ويجتنب عما فيه الهلاك . وذلك الخاطران الداعيان المحدثان المخبران عن كلام النفس وحديثها » (٣٩) .

ثم يذكر المعتزلة وظيفة كلام النفس فى المعرفة النظرية فيقولون : « ان الانسان فى مراتب نظره واستدلاله يضع قولاً ويرفع قولاً ويقسم كلياً ويبطل احد القسمين فيتعين له الثانى فتقسيمه هو بعينه حديث

النفس وتعيينه احد القسمين هو بعينه حكم العقل وربما اخذ القلم
وكتب مجلدا من حديث فكره وشحن ديوانا من حديث نفسه ولسانه
ساكت لا ينطق» (٣٩) وصدق من قال :

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
وهكذا نفذت المعتزلة الى جوهر عملية التفكير واعتبرتها صادرة
من قوة العقل مباشرة ومسترشاة بنوره الطبيعي . ولكن مثل هذا
الحديث الباطني لا يجدي تماما الا اذا ثبت في حدود معينة أي ان لغة
النفس تحتاج الى لغة الكلام وهذا ما تنبه اليه ايضا المعتزلة .
الفكر واللغة :

ان هذا الحديث الباطني أو بسني آخر الفكر هو ما تمبر عنه
اللغة . واللغة دلالة تدل على الفكر « ولكل عبارة خاصة بمدلول خاص
تميز عن سائر المدلولات » (٤٠) ونقول المعتزلة « ان دلالات العبارات
على النطق تختلف بالأمم والامصار بينما دلالة الاحكام على العام دلالة
العقل فلا يختلف ذلك بالأمم والامصار » (٤١) فتميز المعتزلة تماما
بين اللغة أو العبارة والاشارة والكتابة من جهة وبين مدلول اللغة من
جهة أخرى . واللغات تختلف والامم ؟ ولكن مدلول اللغة واحد ومشارك
بين جميع الامم لان الفكر واحد ؟ ويلزم على ذلك ان المبادئ العقلية
الاساسية التي ترشد الناس واحدة ولو عبرنا عنها بلغات مختلفة « ثم
ان مدلول العبارات مع اختلافها مدلول واحد فان المعنى الذي يفهم من
قولك الله هو بعينه المعنى الذي يفهم من خذاي وتكبرى وسرنا وند

(٣٩) الشهرستاني : نظرية الاقدام ص ٣٢٢ .

(٤٠) نفس المصدر ص ٣٢٣ .

الى غير ذلك من الالفاظ • فالكلام الذى فى نفس الانسان قول محقق
ونطق موجود هو أخص وصف لنفس الانسان حتى نميز به عن ساير
الحيوانات « (٤١) » ، ولو تصورنا شخصا أبكم أصم فانه لا يفكر بلغة
معيّنة ولكنه بالرغم من ذلك يفعل ويفكر لان اللغة ليست الفكر ذاته
بل هى أداة للتعبير عن الفكر ولشئيه وهذه الاداة متعارف عليها بين
الشعوب والامم ؛ وفعلا توجد بعض قبائل بهائية تستخدم الاشارات
اليديوية فى حديثها • فالانسان لا يتميز عن الحيوان بالالفاظ التى يبوح
بها اعنى بالكلام المنطوق المسموع ولكن يتميز عن الحيوان بكلام النفس
وتقول المعتزلة فى هذا الصدد : « ان احاديث النفس تقديرات للعبارات
التى فى اللسان • الا نرى ان من لا يعرف كلمة فى العربية لا يخطر
بباله كلام العرب ومن لا يعرف العجمية لا يطرأ عليه كلام العجم ومن
عرف اللسانيين ، تارة تحدثه نفسه بلسان العرب وتارة بلسان العجم فعلم
على الحقيقة انها تقديرات واحاديث تابعة للعبارات التى تعلمها الانسان فى
أول نشوئه والعبارات هى اصل لها منها تصدر وعليها ترد (٤١) وبالرغم
من الدور الكبير الذى تقوم به اللغة فى التعبير عن الفكر فان المعتزلة
لا تعتبر اللغة ، اعنى النطق الذى فى اللسان ، أخص ما يميز الانسان عن
الحيوان ولا تعرف الانسان بانه حيوان ناطق ؛ وتقول : « ان الكلام ليس
نوعا من الاعراض ذا حقيقة عقلية كساير الاعراض بل نطقه على النطق
الذى فى اللسان بحكم المواضعة والمواطأة • والانسان قد يخالو عنه وعن
خداه وتبقى حقيقة انسانيته فانه انما يتميز عن الحيوان بصورته وشكله
لا بنطقه » (٤١) •

تكوين اللغة واصلاها :

قال قدماء المعتزلة ان « الكلام حروف منتظمة وأصوات متقطعة دالة على اغراض صحيحة » (٤٢) وصار أبو الهذيل والشحام وابن علي الجبائي الى « ان الكلام حروف مفيدة مسموعة مع الاصوات غير مسبوقة مع الكتابة ، وصار الباكون من المعتزلة الى ان الكلام حروف منتظمة ضربا من الانتظام ، والحروف أصوات متقطعة ضربا من التقطيع » (٤٣) وتعتبر المعتزلة الحروف حادثة اذا انها تختلف والشعوب وانتهوا الى القول بخلق القرآن وبعده حروفه (٤٤) ولما كانت اللغات اشارات متفق عليها بين الشعوب ومختلفة والاعم ، وكان ذلك برهانا على حدوثها وعلى تقديسها وعلى انها من اتاج الانسان ، فموقف المعتزلة من هذه المسألة لا يتفق وموقف من قال بان الله هو أول من وهب الكلام للانسان ونطق بالاشياء امامه اعنى انهم لا يعتبرون اللغة صادرة عن وحي ألوهي - والذي أدى بهم الى هذه النتيجة هو عدم اتفاق الناس على لغة واحدة بالرغم من اتفاقهم في التفكير أي في العقل - لذلك تعتبر المعتزلة كلام النفس مشتركا بين جميع الناس اذ انه صادر من طبيعة العقل بينما اللغات المستخدمة في التعبير عن كلام النفس مختلفة متقلبة متغيرة - وسادت نظريتهم هذه في الكلام قولهم بخلق القرآن وجاءت مثبتة لهذا القول ولو انهم استتجوا خلق القرآن ايضا من فكرتهم عن الله كما

(٤٢) اليافعي : مرهم العلال ص ١٧٢ . الشهرستاني :

المال ج ١ ص ٨٣

(٤٣) الشهرستاني : نياية الاقدام ص ٣٢٠

(٤٤) اليافعي : مرهم العلال ص ١٦٦ . ملحوظة : راجع الجزء

الاول . الباب الاول . الفصل السادس الخاص بكلام الله .

سبق واوضحنا ذلك في الجزء الاول • [الباب الاول الفصلان : ١ و ٦]
يلاحظ مما سبق ان المعتزلة تعتبر العقل قوة خاصة بالانسان ولكن
هذه القوة لا تعمل الا اذا بلغت درجة معينة من النضوج فحينئذ يمكنها
ان تدرك الحقائق الاساسية التي لا يسترشد بها الانسان في اعماله
وفي تحصيل العلوم • واذا تكلمت المعتزلة عن وحي يساعد العقل فان
هذا الوحي يتعلق ببعض الحقائق المفيدة ، ولكنها ليست ضرورية ، ويمكن
الاستغناء عنها لمعرفة الشريعة وتمييز الخير عن الشر ؛ والدليل على ذلك
ان الشعوب التي لم يأتها وحي ، قادرة على معرفة الشريعة وتمييز فكرة
الخير • نعم ان الوحي يمدنا ببعض النور ويكشف لنا عن بعض ما يبقى غامضاً
للعقل ولكن المعتزلة لا تعتبر هذا النور ضرورياً كل الضرورة في حياتنا
الخلقية • وهكذا يعترفون بان العقل هو الذي يقوم بالدور الاساسي
والرئيسي في حياتنا الخلقية - وهنا ندرك أيضاً ان المعتزلة كانت مهتمة
كل الاهتمام بقيمة الاعمال الصادرة من الانسان العاقل الحر • وفي
نفس الوقت اعترفت للعقل بالمقدرة الى الوصول الى معارف يقينية •
ولما كانت المبادئ الاساسية التي يدركها العقل خاصة بكل كائن
عاقل فهي ضرورية وعامة ؛ وأول ما يدركها العقل تكون مجرد أفكار
ثم يلجأ الى اللغة ليثبتها وينقلها الى غيره • واللغة في نظرهم من وضع
الناس يتفقون عليها كما يشاؤون • فاللغة لا تعتبر في أي حال من الأحوال
كاملة ولا قديمة • واذا كان الوحي يعبر عنه بواسطة لغة من اللغات
فلا يازم عن ذلك ان الوحي - كما هو مترجم بلغة من لغات الناس -
هو صفة للمقديم لان القديم لا يلجأ الى لغات الناس - هذه هي النتيجة
المنطقية التي وصل اليها المعتزلة والتي جعلتهم يقولون بخلق القرآن •

الفصل الثالث

حرية الاختيار والارادة

لما قالت المعتزلة ان العقل يمكنه بما أوتى من نور ان يدرك المبادئ الخلقية والمبادئ المرشدة للمعرفة لزمها عن ذلك ان تقول بان الانسان يستطيع ان يسلك الطريقين اللذين يظهرهما له العقل : طريقان متضادان : طريق الخير وطريق الشر . فالانسان حرية الاختيار فيما يقرره - وحرية الاختيار هذه تبدو كبدئية للمعتزلة ولكنهم لم ينفخوا البرهان عليها بحجج قوية - لان هذه الحرية هي في نظرهم مهمة واساسية لدرجة انه اذا امتنعت لم يعد هناك مجال للتكلم عن المسؤولية ولا عن الحياة الخلقية عند الانسان . ويدافع المعتزلة عن قواهم بحرية الانسان بقدر ما يدافعون عن القول بوجود حتمية في الطبيعة (1) ويقولون ان الاعمال الارادية تختلف جوهريا عن الافعال الطبيعية وعن افعال الجسم وان العمل الارادي خاص بالانسان فقط اذ انه حائز على العقل وهو نور طبيعي يرشده فيما يقرر وينفذ - ولما كانت المعتزلة أقوى المدافعين عن القول بقدرة الانسان على اعماله أنهم بما اعداؤها بالقول بخلق الانسان

(1) راجع الجزء الاول . الباب الثاني . الفصل الثالث ص ١٧٦

لأفعاله وبالقول بخالقين : الله والانسان (٢) ولكن فى الحقيقة لم تعتبر المعتزلة الانسان خالقاً لأفعاله ؛ بل مختاراً لها ، لان حرية الاختيار معناها تفضيل شىء على شىء ، وكلا الشئيين مسكنان للانسان • ونحاول ان نوضح هنا رأى المعتزلة فى هذه الحرية ، وان نعرض البراهين التى أتوا بها لإثبات وجودها •

١ - الفرق بين الافعال الارادية وافعال الجوارح :

لقد سبق وذكرنا ماذا تعنى المعتزلة بالافعال المتولدة (٣) وكيف انهم يقولون بوجود نظام حتمى فى الطبيعة تخضع اليه جميع حركات الاجسام اما فيما يتعلق بالافعال الصادرة مباشرة من الارادة الحرة فأمرها يختلف عن أمر باقى الافعال فى الطبيعة - نحن نعلم انه لا يوجد معلول الا وله علة ؛ وفى الطبيعة توجد علاقة ثابتة بين العلل ومعلولاتها ، وان العلة لا تنتج دائما معلولاتها الاخير مباشرة ، بل يجوز ان يتولد هذا المعلول من علة صدرت عن علة بعيدة وزالت (٤) ولكن العزم - وهو فعل الارادة - يصدر مباشرة عنها ولا يجوز ان يكون عزمها اذا غابت الارادة فالارادة ملازمة دائما لاراداتها ؛ وهذا معنى قول ابى الهذيل « انه لا يصح وجود افعال القلوب (الارادات) من الانسان مع عدم القدرة

(٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٢ • البغدادي : الفرق ص ٩٠ وما بعدها • ومختصر الفرق لرسعنى ص ٩٦ • الاسفرائينى : التبصير فى الدين ص ٣٨ : ابى حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٦ • اليافعى : مرهم العلل ص ١٣٩ • (٣) انظر الجزء الاول • الباب الثانى • الفصل الخامس ص ٢١٠ • (٤) انظر الجزء الاول ص ٢١٣ وما بعدها •

والاستطاعة ولا مع موته» (٥) اما فيما يتعلق بافعال الجوارح فانها لا تتطلب دائما وجود العلة الاولى لها ، بل ان جميع المعلولات تصدر حتما عن علة معينة يجوز ان تزول دون ان تثبت معلولاتها بل كل معلول يصبح علة لمعلول آخر حسب قوانين ثابتة حتمية . بينما الفعل الارادي يصدر مباشرة من الارادة ولكن كل ما يترتب عليه من نتائج ومعلولات فهو خاضع لقوانين الحركة الطبيعية ، ويكون متولدا عن الفعل الاول الصادر مباشرة عن الارادة . ولعل هذا هو معنى قول الجبائي وابنه ابي هاشم الذي يذكره البغدادي في شيء من الغموض اذ يزعم « انهما قالا ان افعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في انه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها» (٦) والقدرة التي توجد مثل هذه الافعال هي الارادة ولا يشترط ان تكون الارادة حاضرة دائما في ظهور كل نتيجة من نتائج عزمها بل يكفي للعزم ان يبدأ في التنفيذ حتى تظهر كل الافعال المترتبة عليه . اما اتهامهما بأنهما قالا انه لا يصح وجود افعال القلوب - اعني العزم - بعد فناء القدرة عليها فهذا بعيد جدا من قول المترجم .

معنى « القدرة » :

لما قال ابو الهذيل ان افعال القلوب لا تكون بدون « القدرة » .

(٥) الشهرستاني : المال ج ١ ص ٥٩ . البغدادي : الفرق ص ١١٠ ، يلاحظ ان البغدادي لم يذكر صيغة النفي المذكورة في الشهرستاني ويقول : « قال ابو الهذيل : لا يجوز وجود افعال القلوب من الفاعل مع قدرته » . في حين ان الشهرستاني يقول : « مع عدم قدرته » ولا شك في ان قول الشهرستاني هو الاصح .

(٦) البغدادي : الفرق ص ١١٠

فهو يعنى بالقدرة حرية الاختيار والارادة ولكن معنى القدرة أوضح عند بشر بن المعتمر القائل بان « الاستطاعة هي سلامة البنية وصحة الجوارح وتخليتها من الآفات وقال لا أقول ان الانسان يفعل بها في الحالة الاولى ولا في الحالة الثانية ، لكنى أقول : الانسان يفعل والفعل لا يكون الا في الثانية » (٧) وما يذكره ثامة عن القوة قريب من قول بشر (٨) فالاستطاعة تعنى اذن الشروط التي يجب ان تتوفر في الجسم حتى ينفذ مرادات الارادة ؛ وهذا ما يوضحه الجبائي وابنه أبو هاشم عندما يقولان « ان الاستطاعة قبل الفعل وهي قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح » (٩) وهذا أمر بديهي اذ انه يستحيل على فاقد الاستطاعة ان يبدأ في تنفيذها عزم عليه • نعم يجوز ان يوجد عزم داخلي ولكن المعتزلة تبحث هنا الأفعال الصادرة مباشرة من الارادة وهذه الأفعال لا تكون اذا عجزت الاعضاء عن تنفيذها •

٢ - الفعل الارادى الحر هو فعل خاص بالانسان :

أ - الفرق بين الفعل الارادى والفعل المتولد : ان الفعل المتولد يحدث تبعاً للقوانين الطبيعية بينما الفعل الحر لا يخضع لمثل هذه القوانين ولا يكون ضرورياً • وتعريف الإسكافي لكلا الفعلين يبين الفرق الجوهرى الموجود بينهما • فهو يعرف الفعل المتولد : « كل فعل يتبع وقوعه على الخطأ دون القصد اليه والارادة له » ويعرف الفعل الارادى : « كل فعل لا يتبع الا بقصد ويحتاج كل جزء منه الى تجديد وعزم وقصد اليه وأرادة له فهو خارج من حد التولد داخل في حد

(٧) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٠

(٨) نفس المصدر ج ١ ص ٧٧ • (٩) نفس المصدر ج ١ ص ٨٣

المباشر» (١٠) وكان النظام قد عرف الفعل الارادى بقوله « ان قدرة العبد صالحة للضدين » (١١) بمعنى ان هناك دوافع تدعو الانسان لعمل معين وفي نفس الوقت توجد موانع تحاول ان ترد الانسان عن الفعل ولما يختار الانسان احد الامرين يفصم النزاع القائم في نفسه واختياره هذا دليل على حرقة ، وهذا هو ايضا معنى قول الجبائي وابنه ابن هاشم القائلين بان الفعل الصادر من الانسان - اعني الفعل الجبر - هو فعل للعبد وخلق له » (١٢) لان العزم لا يصدر من غير الانسان وهو فاعل خاص به وحده . لذلك قالت المعتزلة : « ان فعل العبد واقع بخلقه واختياره لا بخلق الله واختراعه » (١٣) . ويؤكد كل من صهر وتمامة والجاحل على الفرق بين الفعل الارادى والافعال المتولدة بقولهم « ان الانسان لا فعل له غير الارادة وان سائر الاعراض الفصائل الاجسام بالطباع » (١٤) .

ويتضح من كل هذه الاقوال ان المعتزلة ميزت تماماً الفعل الارادى واعتبرته الفعل الوحيد الذي يصدر مباشرة من الانسان اذ انه الفعل الوحيد الخاضع مباشرة لعقل وأرادة الانسان بينما الافعال الاخرى المتولدة من هذا الفعل الاول تصدر حسب قوانين ثابتة اعني انها تصدر بنوع من الآلية سواء صدرت من الجسم بعد ما بدأت فيه

(١٠) الاشعري : مقالات ص ٤٠٩

(١١) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٦

(١٢) نفس المصدر ص ٨٤

(١٣) اليافعي : مرهم الملل ص ١٠١

(١٤) البغدادي : الفسوق ص ١٢٧ . الشهرستاني ج ١

الحركة من فعل ارادى وسواء صدرت من الاشياء الاخرى فى الطبيعة بعدما يكون قد حركها فعل ارادى • فالمعتزلة تعتبر الفعل الارادى الفعل الوحيد للانسان ، أعنى الفعل الوحيد الذى يكون الانسان مسئولا عنه ولا كان هذا الفعل سببا فى افعال أخرى تتولد عنه فمسئولية الانسان تمتد أيضا الى هذه المتولدات •

ب - العزم هو الشرط الأساسى للفعل الارادى : لا توجد ارادة بدون علم « والارادة هى ميل النفس الى فعل » (١٥) كما يقول الجاحظ والنفس لا تسيل الا بعد ان تعرف وتختار وهذا ما يوضحه الكعبى بقوله « ان الارادة لو تحققت فاما ان تكون سابقة على الفعل أو حادثة مع الفعل فان كانت سابقة فهى عزيمة والعزم لا يتصور الا فى حق من يتردد فى شىء ، ثم أزمع عليه أو تنهى عن شىء ثم أقبل عليه » (١٦) • ويريد الكعبى ان يبين ان التردد صفة الكائن الناقص المفكر - اعنى الانسان - ولكن الله لا يجوز ان يتردد لذلك هو تعالى لا يعزم بعد تفكير • فقط عقل الانسان يمكنه ان يعزم بعد تردد - اعنى بعد تفكير - والتفكير هنا عبارة عن مقابلة افكار متضاربة ومتضادة بعضها ببعض لذلك كان الانسان وحده قادرا على العزم والافعال الارادية ولا يقدر عليها الله لانه فيه تعالى العلم والقدرة واحد كما وانهما ايضا الماهية واهميته تعالى غاية فى الكمال (١٧) •

(١٥) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٢٣٨

(١٦) نفس المصدر ص ٢٤٠

(١٧) انظر الجزء الاول • الباب الاول الفصول الخاصة بالعلم

والقدرة وتعريف الله •

٣ - براهين المعتزلة على حرية الاختيار عند الانسان :

أ - انشعور بالحرية : وهو اول برهان تقدمه المعتزلة فيقولون :

«الانسان يحسن من نفسه وقوع الفعل على حسب الدواعي والصوارف فاذا اراد الحركة تحرك واذا اراد السكون سكن ومن انكر ذلك جحد الضرورة . فاولا صلاحية القدرة الحادثة لايجاد ما اراد لما احسن من نفسه ذلك» (١٨) ثم تمييز المعتزلة بين الحركة الضرورية والاختيارية

اما الاولى فانها واقعة حتما حسب قانون ثابت مستقلا عن قدرة الانسان واما الثانية فهي واقعة بقدرة الانسان لذلك هي تتطلب دواعي وصوارف نجد أثرها في الفعل نفسه بعد القيام به ، وتنفيذه ، وعندما توجد الدواعي والصوارف توجد حتما حرية الاختيار ويوجد عزم (١٩) فلما كانت

دواعي وصوارف مختلفة تظهر امام الانسان وتسبب نزاعا حقيقيا فيه قبل ان يضع له حدا ولما كان الانسان يشعر بهذا النزاع القائم فيه وبقدرته على فصله باختياره احد هذه الدواعي أو الصوارف ، لزم من ذلك - على حد قول المعتزلة - وجود حرية الاختيار عند الانسان والانسود بهذه الحرية برهان كلف عليها . ولكن المعتزلة لا تقف عند هذا البرهان الذي يمكن ان نطلق عليه الان اسم برهان سيكولوجي بل انها تعتمد على براهين أخرى تعتبرها قوية أيضا .

ب - البرهان بواجب التكليف : تقول المعتزلة ان التكليف متوجه على العبد بهذين اللفظين : « افعل ولا تفعل » (٢٠) يلاحظ هنا ان هذا التكليف في رأى المعتزلة ، يصدر من العقل كما وانه يصدر من الله

(١٨) الشهورستاني : نهاية الاقدام ص ٧٩ .

(١٩) نفس المصدر بايجاز

(٢٠) نفس المصدر ص ٨٣

بواسطة وحى ، ثم ان مثل هذا التكليف يترتب عليه احتمالان : اما ان لا يتحقق من الانسان فعل أصلا فيكون التكليف سفها من المكلف ، ومع كونه سفها يكون متناقضا فان تقديره أفعل يامن لا يفعل (لانه لا يمكن ان يفعل ما أمر به أو ان يفعل خلاف ما أمر به بل يفعل ما هو مطبوع عليه) • ثم ان التكليف طلب والطلب يستدعى مطلوبا ممكنا من المطلوب منه واذا لم يتصور منه فعل بطلب الطلب • وأيضا فان الوعد والوعيد مقرون بالتكليف والجزاء مقدر على الفعل والترك فلو لم يحصل من العبد فعل ولم يتصور ذلك بطل الوعد والوعيد وبطل الثواب والعقاب فيكون التقدير افعل وانت لا تفعل ثم ان فعلت ولن تفعل فيكون الثواب والعقاب على ما لم يفعل • وهذا خروج عن قضايا الحس فضلا عن قضايا المعقول حتى لا يبقى فرق بين خطاب الانسان العاقل وبين الجماد ولا فصل بين امر التسخير والتعجيز وبين امر التكليف والطلب « (٢١) • يتضح من قول المعتزلة هذا ان كل الحياة الحلقية معتمدة على حرية الاختيار عند الانسان وان الاوامر سواء صدرت من العقل أو من الله تصبح باطلة اذا انعدمت هذه الحرية وبدونها لا يمكن تعليل الثواب والعقاب ، نلاحظ هنا ان المعتزلة تستخدم برهان الخلف لاثبات حرية الاختيار عند الانسان ولتدل على سخافة التكلم فى التكليف وكل ما يترتب على الشريعة من جزاء • والمعروف ان برهان الخلف يستخدم لاثبات صدق بعض البديهيات من سخافة عدم التسليم بها عندما يعجز البرهان المباشر على ذلك • والمعتزلة تعتبر القول بحرية الاختيار عند

(٢١) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٨٣ • واليافعى :

الذي يصبح متناقضا • ولما كان هذا البرهان الثالث يعتمد ايضا على بديهة استخدمت المعتزلة برهان الخلف لاثبات صحته •

ونحن لا ندهش عندما نجد المعتزلة تحاول قدر المستطاع الدفاع عن حرية الانسان وتأتي بثتى البراهين وتستخدم اقوى طرق المنطق - اعنى برهان الخلف - لانها تفهم تماما انها تدافع عن اقوى ركن من اركان الحياة الخلقية كلها ، والمسألة واضحة تماما : هل الانسان قادر على أعماله أم هي مقدره عليه ؟ هل هو مسئول عنها ام غير مسئول ؟ لا يوجد حل وسط لهذه المسألة • لذلك هبت المعتزلة الى الدفاع عن الركن الاساسى (الحرية) لاصلهم الثانى - اعنى العدل - ويفخرون بأنهم « أهل عدل » كما انهم يفخرون بانهم « أهل توحيد » • ولكن المسألة لا تنتهى بالبراهين على الحرية بل تتعدها وتصل الى نطلق آخر عندما يبحثون العلاقات بين العزم والتنفيذ •

(٤) العلاقة بين العزم والتنفيذ :

هل العزم يوجب حتما التنفيذ ؟ او بمعنى آخر هل تكون الارادة موجبة لمرادها ؟ قال قدماء المعتزلة مثل ابو الهذيل والنظام ومعمّر وجعفر بن حرب والاسكافى والشحام « ان الارادة التى يكون مرادها بعدها بلا فصل موجبة لمرادها » (٢٣) ويلاحظ الاسكافى « انه قد تكون ارادة غير موجبة (لمرادها) فاذا لم توجب وقع مرادها فى الثالث » (٢٣) اعنى ان المراد لم يكن موضوع الارادة المباشر بل هناك موضوع آخر هو المراد المباشر للارادة • وهذا هو ايضا رأى جميع المعتزلة ومؤداه

ان التنفيذ يتبع مباشرة العزم طالما لا يوجد هناك عائق يمنع التنفيذ ويجوز ان يكون هذا العائق خارجا عن الارادة او من الارادة ذاتها لما تمتع هذه الارادة بتمتع عن تنفيذ مرادها لانها سبقت مرادا آخر على ما ارادته، وهذا معنى قول قدماء المعتزلة « ان الارادة الحادثة (أرادت الانسان) توجب الإراد وخصصوا الأيجاب بالقصد إلى انشاء الفعل لنفسه نفسه » (٢٤) وتعليل ذلك ان العزم ليس فعلا متولدا بل هو فعل صادر من الارادة المسترشدة بالعقل ، ولكن تنفيذ العزم يولد افعالا ، وبما ان العزم غير متولد بل انه فعل مباشر للارادة فهو يميل حتما إلى التنفيذ والالام تعد الارادة ميلا حرا إلى العمل ، هكذا فهم الارادة قدماء المعتزلة ، ولكن الأشعري يذكر ان بشر بن المعتز والفوطي وعبيد بن سليمان وجعفر بن بشر والجبائي « قالوا ان الارادة لا تكون موجبة » (٢٥) اعنى ان العزم لا يوجب التنفيذ حتى اذا لم يكن هناك أمر يعوق التنفيذ أو يؤخره ، ان هذا الاختلاف بين موقف قدماء المعتزلة وموقف المتأخرين منهم تكون له أهمية كبرى اذا كانت المسؤولية الخلقية مقصورة على الأعمال فقط اعنى على ما تنفذه من عزم ، ولكننا نعلم ان المعتزلة تعتبر الانسان مسؤولا ايضا عن نواياه اعنى عما عزم عليه حرا سواء نفذ هذا العزم أو لم ينفذه ، غاية ما فى الامر يمكننا ان نفهم من هذين القولين للمعتزلة ان القدماء منهم اعتبروا الفكرة قوة تدفع الانسان إلى العمل اعنى ان فى كل عزم قوة لتنفيذه بينما اعتبر المتأخرون منهم العزم مجرد فكرة خالية من هذه القوة التى تدفع الانسان للتنفيذ

(٢٤) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٢٤٨

(٢٥) الأشعري : مقالات ص ٤١٥

- ففى نظرهم العزم تصور او ادراك عقلى لا يوجب التنفيذ - فالفرق بين كلا الموقفين هو فرق سيكولوجى بين الادراك والعزم • قال الاولون ان العزم هو ميل قوى للتنفيذ يتحقق حتما اذا لم تعقه عوائق ؛ وقال المتأخرون ان العزم هو مجرد ادراك ذهنى يدعو الى التنفيذ دون ان يوجبه • ومن هنا نستطيع ان نفهم قول الجبائى « ان الانسان انما يقصد الفعل فى حال كونه وان القصد لكون الفعل لا يتقدم الفعل » (٢٦) ومؤداه ان العزم لا يكون عزمًا الا مع التنفيذ بينما يقول باقى المعتزلة : « ان الانسان يريد ان يفعل ويقصد الى ان يفعل وان ارادته لان يفعل لا تكون مع مراده ولا تكون الا متقدمة للمراد » (٢٧) هنا ندرك فرقا خطيرا بين الجبائى وباقى المعتزلة ، وهو ان الجبائى لا يعتبر العزم الا اذا نفذ ؛ فالمسئولية الخلقية لاتقع الا عند التنفيذ ؛ لان التنفيذ وحده يدل على وجود العزم ؛ بينما باقى المعتزلة تقول بوجود عزم حتى فى حالة عدم التنفيذ وحينئذ تقع المسئولية الخلقية على العزم الغير منفذ ، انا امام مسألة دقيقة تتطلب تحليلا سيكولوجيا حتى نعرف اذا كان العزم الغير منفذ هو حقيقة آخر ما عزمنا عليه ام ان ما ردنا عن تنفيذه هو عزم آخر فضلناه على العزم الاول ونفذناه ويكون قول الجبائى حينئذ موضحا لحقيقة العزم الكامل ؛ واذا سلمنا ان هناك عزمًا لم ننفذه فيكون ذلك اما لوجود عائق خارجى ، ويحتفظ حينئذ العزم بقوة التنفيذ ويحققها عندما يرفع العائق واما لاننا استبدلنا هذا العزم بعزم آخر فلم يعد العزم الاول هو العزم الحقيقى ، واقوال المعتزلة فى هذا الموضوع

(٢٦) نفس المصدر ص ٤١٨

(٢٧) نفس المصدر

تدل على انهم بلغوا درجة كبيرة في تحليل الحياة العقلية .

٥ - هل يقدر الانسان على خلاف المراد ؟

ان المعتزلة تميز في الفعل الارادى وقتين : وقت العزم ووقت التنفيذ ، وتعتبر وقت العزم مقدما على وقت التنفيذ ، ما عدا الجبائى الذى اعتبر العزم والتنفيذ فى وقت واحد ، فعلى رأى باقى المعتزلة يسكتا ان نعزم على شئ فى وقت معين ويسر الوقت الثانى دون ان ننخذ هذا العزم أو لا ننخذ ، مثلا : « اذا أراد انسان ان يتحرك فى أقرب الأوقات اليه فهو قادر على الحركة وعلى السكون ولو سكن فى الوقت الثانى كان يسكن بعد أرادة » (٢٨) ، فظالما لا يوجد ما يعوق العزم لينفذ وظالما لا يوجد عزم آخر يعطل محل العزم الاول فهذا العزم الاول يسيل حتما الى التنفيذ ، واذا بدا للانسان أنه يفعل خلاف ما اعتقد عزما اتخذته فى وقت معين ، فبينا دليل على ان هذا العزم هو ليس الاخير ، وعلى ذلك لا يسكتا ان نقول ان الانسان يقدر ان يفعل خلاف ما أراد إذ ان فعله يكشف عن آخر عزم له ، ويشبهه بنس المعتزلة العزم الاخير المؤدى للشغل برجل ارسل نفسه من شاهق فى الهواء ، فلا يقال انه يقدر على الذهاب ولا على الكف عنه » (٢٩) فانه سلك سبيلا عليه ان يتبعه حتما الى النهاية ، والعزم الاخير هو ما يوجب التنفيذ حتما والام بعد هو الاخير ، ثم ان هذا العزم ليس كل ما يقدر عليه الانسان بأرادته ، فمن عزم على فعل يمكن ان يعزم على غير هذا الفعل « الذى اوجبه بادخال نفسه فى عاتقه الموجبة له » (٢٩) ، اعنى ان الارادة

(٢٨) نفس المصدر ص ٤١٦

(٢٩) نفس المصدر ص ٤١٨

ليست لها حدود في اتخاذ العزم والعزم الواحد ليس هو كل الإرادة •
ومن هنا نفهم لماذا قال الجبائى ان العزم والتنفيذ فى وقت واحد
بينما قال باقى المعتزلة ان العزم سابق على التنفيذ بوقت ، وذلك لان
الجبائى يتعرف على العزم من التنفيذ الذى يكون بمثابة برهان مادى
لوجود العزم لانه طالما الانسان لم ينفذ بعد يكون من الصعب تحديد
آخر عزم له ، اعنى العزم الذى سيكون مسئولا عنه خلقيا اذ ان كل
عزم يمكنه التغلب عليه بعزم آخر • ولكن يقول باقى المعتزلة ان العزم
الاخير هو العزم الذى لا يتغلب عليه عزم آخر رغم انه لم ينفذ بعد •
والنية تكون هذا العزم الاخير غير المنفذ • وبما أنها عزم أخير فلها قيمة
خلقية •

نلاحظ هنا أيضا كم ان الاخلاق كانت تشغل بال المعتزلة حتى فى
المسائل التى تتعلق بالحياة النفسية ؛ وكانوا يبغون من تحليل هذه الحياة
الوصول الى تحديد قيمة خلقية لكل ما يقوم به العقل والإرادة من فعل
ويمكننا ان نقول ان وجهة النظر الخلقية كانت تغلب احيانا على وجهة
النظر العلمية الصرفة ؛ فاذا وفتت المعتزلة ببعض التفاصيل السيكولوجية
فى دراستهم للإرادة مثلا فى محاولتهم تحديد وقت العزم ووقت التنفيذ
فكان ذلك لانهم يريدون تحديد المسؤولية الخلقية عند الانسان الحر
المختار • وفى نظرهم مسألة تحديد العزم والتنفيذ لها نفس الأهمية
التى للبراهين على اثبات حرية الاختيار عند الانسان • واذا رأيناهم
يفرقون بين الافعال الحرة والافعال المتولدة أو أفعال الطبيعة الحتمية
فكان ذلك لتحديد القوة التى يتمتع بها الانسان والتى تميزه عن باقى
الموجودات والتى تعتمد عليها كل الحياة الخلقية الا وهى حرية اختيار

ولولاها لما امكن التكلم عن حياة خلقية ابدا .

٦ - مصادر القول بحرية الاختيار عند المعتزلة :

كان ولا بد ان تثار مسألة حرية الاختيار عند الانسان بعد ما اتصل المسلمون بشعوب مختلفة متأثرة بثقافات مختلفة لاسيما بالثقافة اليونانية وبالديانة المسيحية وبالمانوية اللتان كانتا منتشرتين في الشام والعراق وبلاد فارس . وبعد اول اشتباك مع هذه الشعوب لم يكن موقف المسلمين واضحا جليا بالنسبة الى هذه المسألة الشائكة والمهمة ، لاسيما ان المسيحيين واليهود والفرس الذين اعتنقوا الاسلام كانوا لا يزالون محققين بشيء من اعتقاداتهم القديمة وخصوصا اذا كانوا امام مسألة لا تزال طافية مثل مسألة الجبر والاختيار ، ثم يلاحظ ان من أسلم من هذه الشعوب أثر هو ايضا على الفكر الاسلامي الذي اصطلح لأول مرة بثقافات غريبة عليه ، فنجد مثلا بعض المسيحيين الذين اسلموا ينشرون من حولهم الاعتقاد بحرية الاختيار عند الانسان بينما كان الاعتقاد بالجبر سائدا في ذلك العصر . ومن بين المدافعين عن القول بحرية الاختيار آنثد معبد الجهني والغيلان الدمشقي ، وكلاهما تلميذا لاحد مسيحي العراق ويدعى سوسن الذي كان قد اسلم ثم جهده الاسلام ورجع الى المسيحية^(٣٠) وكان معبد الجهني يتردد على حلقة الحسن البصري وكان لمعبد اتباع كثيرين في البصرة ، واتصل واحدا بمعبد وياتباعه اذ ان القول بحرية الاختيار بدأ بجانب الحسن ، اما

(٣٠) النهبي : ميزان الاعتدال (انظر احمد بك امين : فجر الاسلام ص ١٤٩) . والاسخراثيني : التبصير في الدين ص ٤٠ شرح رقم ٤

غيلان الدمشقي فانه ابن أحد موالى عثمان بن عفان، وكان يعيش في دمشق وكان بليغا جدا (٣١)، أمر الخليفة بقتله لقوله بقدره الانسان على أفعاله • وكل من يقول بهذه القدرة يسمى قدريا (بمعنى ان الانسان قادر على أفعاله) وكان حينئذ اتباع كثيرون للمقدرية في البصرة وفي دمشق حيث كان عدد كبير من المسيحيين في خدمة الخليفة ومن بين هؤلاء المسيحيين تذكر يحيى الدمشقي (٣٢) •

فيكون واصل بن عطاء قد احتفظ بتعاليم معبد الجهني وأصبح في البصرة أكبر مدافع عن القول بقدره الانسان على أفعاله • كما وانه قاوم بشدة الاعتقاد المخالف للقدرة والقائل بالجبر • وكان الجهيم بن صفوان - أحد موالى خراسان والمقيم حينئذ بالكوفة - أكبر المدافعين عن القول بالجبر (٣٣) وتحتج المعتزلة لقولها بحرية الاختيار ببعض الآيات مثل : « انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا » (قرآن ٧٦ آية ٣) « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (١٨ - ٩) « وان عدنا صراطى مستقيما فأتبعوه ولا تتبعوا السبل تتفرق بكم عن سبيله » (٦ - ١٥٢)

(٣١) امر الخليفة الاموى هشام بن عبد الملك (١٠٦ - ١٢٦ هـ) بقتله وبصلبه

(٣٢) ابن تيمية (يذكره أحمد امين في فجر الاسلام ص ٣٥١) ايضا القاسمى : تاريخ الجهمية والمعتزلة ص ٥٦

(٣٣) لذلك يطلق اسم الجهمية على الجبرية (نسبة الى الجهيم بن صفوان) •

الفصل الرابع

طبيعة الإنسان أو اتصال النفس بالجسم

تتميز المعتزلة في الإنسان عنصرين مختلفين : الجسم والنفس
وتعتبر العقل والاختيار أهم وظيفة تقوم بها النفس - كما مر بنا ذلك -
وتعرض هنا التعاريف المختلفة للإنسان التي جاءوا بها ، ونحاول ان
نوضح معانيها قدر المستطاع ، ثم تعرض تفسيرهم لاتصال النفس بالجسم .

١ - تعريف الإنسان :

يسكننا ان نعني مختلف تعاريفهم للإنسان في ثلاثة تعاريف
رئيسية وهي اولاً تعريف ابي الهذيل القائل : « ان الإنسان هو
الشيخوخة الظاهر المرعى الذي له يدان ورجلان وكان لا يجعل شعر
الإنسان وظفره من الجملة التي وقع عليها اسم الإنسان » (١) ويقول
ابن حزم ان ابا الهذيل يقتر « النفس عرضاً كباقي اعراض الجسم » (٢)
سنوضح فيما بعد معنى هذا القول ، والتعريف الثاني هو تعريف النظام
القائل « ان الإنسان هو الروح ولكنها مداخله للبدن مشاركة له وان

(١) الاشعري : مقالات ص ٣٢٩

(٢) ابن حزم : الفصل ج ٥ ص ٤٧

كل هذا في كل هذا» (٣) • وأخيرا تعريف بشر بن المعتمر القائل :
« ان الانسان جسد وروح وانهما جميعا انسان وان الفعال هو الانسان
الذي هو جسد وروح » (٤) •

تبدو هذه التعاريف ، لأول وهلة ، مختلفة الواحد عن الآخر
فمثلا تعريف ابي الهذيل لا يذكر سوى الجزء المادي في الانسان ، بينما
تعريف النظام لا يذكر سوى الجزء الروحي فيه وكأن بشرا يحاول
في تعريفه ان يوفق بين التعريفين الاولين • ولكن عندما نبحث كل
تعريف على حدة تتجلى لنا حقيقة الامر •

أ - تعريف ابي الهذيل :

نميل في بادئ الامر الى تفسير تعريف ابي الهذيل تفسيراً مادياً نعتده
قريباً من قول الطبيب جاليانوس اليوناني القائل بان النفس تتجسد
تناسق مختلف اجزاء الجسم اعني انها كالنغم بالاضافة الى الالة
والاوتار (٥) • ولكن لو كان ابو الهذيل قال هذا القول فكيف يمكننا
حينئذ ان نفسر كل ما قاله في المعرفة العقلية وفي الارادة والاختيار
الحر ؟ ان ابن حزم يذكر لنا فعلاً قولاً لابى الهذيل مؤداه « ان النفس
هي عرض » (٦) ولكن في الحقيقة يعتبر ابو الهذيل الحياة نغماً ناتجاً
من تناسق اجزاء الجسم في حين قال ابن حزم انها النفس والدليل على
ذلك ان ابا الهذيل يميز بين هذه الحدود الثلاثة : النفس والروح

(٣) الاشعري : مقالات ص ٣٣١ • الشهرستاني : الملل ج ١
ص ٦٢ • البغدادي : الفرق ص ١١٧ •
(٤) الاشعري : مقالات ص ٣٢٩
(٥) افلاطون : محاوراة فيدون ص ٨٥ - ٨٦ •
٦ - الاشعري : مقالات ص ٣٣٧

والحياة ويقول : « النفس معنى غير الروح والروح غير الحياة والحياة عرض »^(٦) ويضيف على ذلك قائلاً : « قد يجوز ان يكون الانسان في حال نومه مسلوب النفس والروح دون الحياة • استشهد على ذلك بقول الله : الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها (٣٩ : ٤٢) »^(٧) ومن هنا يتضح لنا معنى قول ابي الهذيل بان الحياة - ولا النفس - عرض من اعراض الجسم بينما النفس (الروح) قوة متميزة عن الحياة وتقوم بوظيفة التعقل وعليها تعتمد كل الحياة الحلقية •

مصدر هذا القول

ومن هنا نفهم ايضا من ابن استقي ابو الهذيل تعريفه هذا • انه تأثر بدون شك بالطبائ اليونانيين لاسيما بجاليانوس ولكنه متأثر خصوصاً بأفلاطون القائل بوجود انفس أو بالآخرى مبادئ ثلاثة في الانسان تقوم بالأفعال النفسية الثلاثة : الإدراك والغضب والشهوة ، فأعتبر ابو الهذيل الحياة نتيجة تناسق اجزاء الجسم واعتبر عملية التعقل ناتجة من قوة أخرى بخلاف الحياة ، الا وهى النفس ، فيكون مبدأ الحياة خلاف مبدأ التعقل والارادة •

ب - تعريف النظام :

سأل النظام : ما هو اعرب شيء في العالم ؟ اجاب : الروح^(٧) وفعلاً عندما نحاول ان تبين حقيقة رأى النظام فى النفس نصادف صعوبة كبيرة فى ذلك • فنجده مثلاً يعرف الروح بأنها « جسم لطيف مداخل لهذا الجسم الكيفى ويقول بان الروح هى الحياة المشابكة لهذا

(٦) الأشعري : مقالات من ٢٢٧ •

(٧) الجاحظ : كتاب الحيوان ج ٧ ص ٦١

الجسم • وزعم ان الروح جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد • فهي ليست نورا ولا ظلمة وليست متميزة عن النفس ولا عن الحياة « (٨) • ويتتهى النظام الى ان الروح لا ترى على الحقيقة وانما يرى الجسد الذى فيه الانسان (الانسان بمعنى النفس) « (٨) •

ان تعريف النظام للنفس بانها جوهر واحد يبدو مناقضا لقوله فى الجزء ؟ والمعروف ان النظام يقول ان لا جزء الا وله جزء (٩) هذا من جهة ومن جهة أخرى هو يقول ان الروح جسم لطيف مداخل لهذا الجسم الكثيف - فحتى لا يناقض النظام نفسه يلزمه ان يعتبر هذا الجسم اللطيف الذى هو الروح ، قابلا للتجزئة الى ما لا يتناهى من الاجزاء اللطيفة فعلا هذا ما وصل اليه النظام حسب ما يذكره عنه الايجي فى موافقه اذ يقول : « ان ما نسميه انا أو نفسى هو عند النظام اجسام لطيفة سارية فى البدن سريان ماء الورد فى الورد باقية من اول العمر الى آخره لا يتطرق اليها تبخل وتبدل حتى اذا قطع عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء • انما المتخلل والمتبدل من البدن فضل ينضم اليه ويتفضل عنه اذ كل احد يعلم انه باق من اول عمره الى آخره ولاشك ان المتبدل ليس كذلك » (١٠) • ثم لما اعتبر النظام الروح العنصر الجوهري فى الانسان ذهب الى « ان الانسان

(٨) البغدادي : الفرق ص ١١٧ و ١١٩ • الخياط : الانتصار ص ٢٦ وايضا كتاب البدا والتاريخ لمطاهر بن المقديسى المنسوب لابى زيد أحمد بن سهل البلخي المتوفى ٣٢٢ هـ الذى نشره فى باريس سنة ٩٠١ C. Huart

(٩) انظر الجزء الاول • الباب الثانى • الفصل الثالث ص ١٦٥ وما بعدها • (١٠) الجرجاني : شرح المواقف ص ٤٥٩

هو الروح ، كما قال ان الانسان لا يرى على الحقيقة ؛ وانما يرى الجسد الذي فيه الانسان ؛ فالصحابة ما رأوا رسول الله وانما رأوا قالبا فيه الرسول « (١١) » . وينتهي النظام الى القول بان « الروح التي هي الانسان مستطيع بنفسه ؛ حتى بنفسه ؛ وانما يعجز لآفة تدخل عليه والعجز عنده جسم » (١٢) .

مفسر هذا القول :

وخلاصة القول يعتبر النظام الروح عنصرا مغايرا لعنصر الجسم وهذا قريب من قول أصحاب الذرة من اليونانيين مثل ديموقريطس ولوقيبوس وابيقورس القائلين بان النفس مادية طبعا مؤلفة من أدق الجواهر ، فهي جسم ناري وأسرتها حركة وهي مبدأ الحركة في الاجسام الحية ؛ والنظام يقول بان الروح جسم لطيف ؛ فجاء قوله تردينا لقول أصحاب المذهب الذري القديم . ولكن يتضح من باقى كلامه عن الانسان انه متأثر أيضا بالرواقية عندما يقول بان النفس هي أجسام لطيفة سارية في البدن سريان ماء الورد في الورد الخ . . . فهو لا يعتبر الروح جوهرًا واحدًا أو ذرة واحدة غير متجزئة ؛ بل يعتبرها أجساما لطيفة منتشرة في الجسم ؛ وهذا قريب من قول الرواقين الذين اعتبروا المادة متجزئة بالفعل الى غير نهاية وقالوا « ان نفس الانسان هي نفس حار متحد بالمادة (اعنى بالجسم) ومنتشر فيها انتشار البخور في الهواء والخمر في الماء بحيث يؤلفان » مزاجا

(١١) البغدادي : الفرق ص ١١٧

(١٢) المصدر نفسه ص ١١٩ . الاشعري : مقالات ٢٢٢ .

الحياط : الانتصار ص ٣٦

كليا « فيوجدان معا في كل جزء من مكانهما دون ان يفقدا شيئا من جوهرهما وخواصهما » (١٣) • ونلاحظ أيضا ان النظام متأثر بأفلاطون عنده! يقول ان الروح مستطيع بنفسه ، حتى بنفسه ، وانما يعجز لآفة • • والعجز عنده جسم • وهذا هو رأى افلاطون في النفس التي يعتبرها سحينة في الجسم • فيكون النظام قد حاول في تعريفه للانسان ان يوفق بين المذهب الذرى القديم ومذهب الرواقين ومذهب افلاطون. وكأنه قد وجد نقطة تشابه بين هذه المذاهب الثلاثة المختلفة ونقطة التشابه هي ان هذه المذاهب تعتبر جوهر النفس متميزا عن جوهر الجسم • نعم ان المذهب الذرى القديم والمذهب الرواقى هما مذهبان ماديان ، ولكنهما يعتبران مادة النفس اللطيف وأدق من مادة الجسم • ومذهب افلاطون مذهب روحى بمعنى انه يعتبر جوهر النفس مغايرا لجوهر الجسم ؛ ولكن الامر الذى لفت نظر النظام هو ان هذه المذاهب الثلاثة تميز بين الروح والجسم لذلك اعتبرها متشابهة تقريبا وأخذ من كل مذهب ما رآه جوهريا فيه وانتهى الى هذا التعريف عن الانسان ويمكننا ان نلخصه فيما يأتى : الانسان هو روح وجسم والروح عبارة عن جسم لطيف ؛ منتشر فى أجزاء الجسم ؛ والروح منطبع بنفسه ، حتى بنفسه ؛ ولكن الجسم آفة عليه - فالشطر الاول من التعريف مقتبس من المذهب الذرى القديم ، والشطر الثانى من الرواقية ، والثالث من أفلاطون •

توضيح لتعريف النظام :

ان النظام لايقول الا بعرض واحد وهو الحركة وكل ما هو عداها

(١٣) الاستاذ يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية (الطبعة

فانه جسم (١٤) ثم اعتبر النفس جسما كما مر بنا وقال انها متميزة عن الجسد لانها النطف منه ولكن ماذا يكون مصير النفس اذا كانت هي جسم ؟ هل تتحل كباقي الاجسام الى اجزاء غير متناهية في التجزء ؟ ويعتقد النظام انه حل هذه المشكلة عندما قال « ان الاجسام ضربان حيويت وان الحي منها يستحيل ان يصير ميتا والميت يستحيل ان يصير حيا » (١٥) والنفس هي جسم حي في رأيه ، فتكون صفة الحياة الصفة التي تتميز بها النفس عن الجسد مع القول بان النفس جسم ، ولكن بما ان جوهر النفس حائر على صفة غير «وجودية في باقى الجواهر » اعني في باقى الاجسام ، فلا يدل ذلك على ان طبيعة جوهر النفس تختلف عن طبيعة جوهر باقى الاجسام ؟ ونعتقد ان النظام يرد بالاثبات على ذلك كما يتضح من قول البغدادي عندما يحاول ان يرشدنا عن المصدر الذي اخذ منه النظام قوله بالجسم الحي وبالجسم الميت فيقول البغدادي : « انما اخذ هذا القول من الثوبه البرهانية الذين زعموا ان النور حي من شأنه الصعود ابدا وان الظلام موات ثقيل من شأنه التسفل ابدا وان الثقيل الميت محال ان يصير خفيفا وان الخفيف الحي محال ان يصير ثقيلاً ميتاً » (١٦) ومن هنا ندرك معنى قول النظام بان الروح جسم لطيف ، ذاتها جسم ليس بالجسد ، هي جسم من جوهر الحياة ، لذلك يختلف مصيرها عن مصير الجسد الذي من جوهر الموت ، ونلاحظ من هنا انه كان متعسرا على النظام ان يدرك الروح كجوهر غير مادي تماماً ؟ بل انه نظر اليها عبر المادة ، واعتبرها من مادة مختلفة عن مادة باقى الاجسام .

(١٤) انظر الجزء الاول ص ١٧٢ .

(١٥) البغدادي : الفرق ص ١١٩ (١٦) نفس المصدر

ج - تعريف بشر بن المعتمر :

اما تعريف بشر « بان الانسان جسد وروح ، وانهما جميعاً
انسان ، وان الفعال هو الانسان الذى هو جسد وروح » ، فانه يختلف
جوهرياً عن تعريفى ابي الهذيل والنظام . ويدل على انه تأثر خصوصاً
بأرسطو . فهو يميز فى الانسان عنصرين مختلفين ؛ ولكنهما غير مستقلين
الواحد عن الآخر ، بل بأجمعتهما معا يكون الانسان ؛ وهذا قريب من
رأى أرسطو الذى يعتبر النفس صورة الجسم والجسم مادة لهذه الصورة
وكل كائن عنده مركب نقص من مادة أولى أو هيولى ومن صورة تجعل
منه هذا الكائن بالذات . فلما قال بشر ان الانسان هو جسد وروح ،
فهو لم يفصل تماماً بين هذين العنصرين ، مثل ما فعل النظام ، ومثل
ما قال ابو الهذيل ؛ بل قال ان من هذين العنصرين يتكون الانسان ؛
وهذا القول بعيد كل البعد عن قول أصحاب المذهب الذرى القديم ،
وعن قول افلاطون والرواقيين ، وقريب جدا من قول ارسطو فى الانسان
الذى يعتبر اتصال الروح بالجسد اتصالاً جوهرياً ولا عرضياً ، مثل ما
قال افلاطون .

د - باقى التعاريف :

واذا كنا حصرنا تعاريف المعتزلة فى ثلاثة لنوضح المصادر المختلفة
التي استقوا منها تعاريفهم هذه ، يمكننا الان ان نردها الى نوعين اثنين
من التعاريف ، ونقول ان منهم من يعتبر اتصال النفس بالجسم اتصالاً
عرضياً ، مثل النظام وأبو الهذيل ، ومنهم من يعتبر هذا الاتصال
جوهرياً ، مثل بشر بن المعتمر . ويمكننا ان نرد تعاريف باقى المعتزلة
الى أحد هذين التعريفين . فمثلاً يقول معمر : « ان الانسان شئ غير

الجسد المحسوس وهو حي ؟ عالم ، قادر ، مختار ، وليس هو متحركا
ولا ساكنا ولا متلوناً ولا يرى ولا يلمس ولا يحل موضعاً دون موضع
ولا يحويه مكان دون مكان . ويقول ان الانسان (ومعنى الانسان عنده
الذنب كما هو عند النظام) في الجسد مدبر ، وفي الجنة عنده أو في
النار معذب ، وليس هو في شيء من هذه الاشياء حالاً ، ولا متسكناً لانه
ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذى وزن « (١٧) فيوضح من
قول معمر هذا انه يعتبر النفس متصلة بالجسم اتصالاً عرضياً ؟ وما يؤكد
ذلك ايضاً القول الذى يذكره عنه الأشعري ومؤداه « ان الانسان بجزء
لا يتجزأ وهو المدبر في العالم والبدن الظاهر آلة له - ويجوز على
الانسان العلم والقدرة والحياة والارادة والكرامة . وانه يحرر هذا
البدن بارادته ويصرفه ولا يملكه » (١٨) فقول معمر هذا يدل على أنه
تأثر باصحاب المذهب الذرى القديم وبافلامون فيكون قريباً من قول
ابى الهذيل والنظام . وقول جعفر بن بشر قريب أيضاً من هذا القول ؟
فهو يعرف « النفس بأنها جوهر ليس هو هذا الجسم ، وليس بجسم
ولكنها معنى بين الجوهر والجسم » (١٩) . وكذلك قول جعفر بن بشر
بان « النفس عرض من الاعراض يوجد في هذا الجسم وهو أحد الآلات
التي يستعين بها الانسان على الفعل ، كالصحة والسلامة وما اشبهها ؟
وانها غير موصوفة بشيء من صفات الجواهر والاجسام » (٢٠) وهكذا

(١٧) البغدادي : الفرق ص ١٤٠ . الخياط : الانتصار ص ٥٤

(١٨) الأشعري : مقالات ص ٣١٨ و ٣٢١ . وابن حزم : الفصل

ج ١ ص ١٤٨ .

(١٩) الأشعري نفس الصلاة ص ٣٣٧ .

يعتبر معمر والجعفران النفس جوهرًا متميزًا عن الجسم ومتصلاً بالجسم
اتصالاً عرضياً •

ثم نلاحظ أن الجبائي يعود إلى التمييز بين الحياة والنفس الذي
قال به أبو الهذيل ، عندما اعتبر الحياة عرضاً أو النفس قوة مختلفة عن
الحياة • فيقول الجبائي « أن الروح جسم وإنما غير الحياة والحياة
عرض » (٢٠) وأضاف أن الروح لا تجوز عليها الأعراض ؛ فهو لم
يعتبرها جوهرًا كباقي الأجسام •

فمن كل هذه التعاريف عن الإنسان نلاحظ أن تأثير الأطباء
اليونانيين وأصحاب المذهب الذري القديم وأفلاطون ، كان أقوى من
تأثير أرسطو على المعتزلة • لم نلاحظ تأثير أرسطو إلا على بشر بن
المختار بينما كان باقي المعتزلة الذين وصلتنا تعاريفهم عن الإنسان ،
متأثرين خصوصاً بالمذهب المادي القديم وبأفلاطون - فقط نلاحظ أمراً
مهماً عند هؤلاء الآخرين ، وهو أنهم جميعاً يحاولون أن يعبروا عن
النفس كأنها جوهر لا يعتريه ما يعترى باقي الجواهر من فساد ؛ وذلك
صوناً لخاودها حتى تنال جزاءها - فكل مسألة يبحثها المعتزلة تنتهي
إلى نتيجة خلقية حتماً •

٢ - الجسم

لما قالت المعتزلة أن طبيعة النفس متميزة عن طبيعة الجسد وأسمى
منها اعتبرت الجسم آفة عليها ؛ وهذا ما يقوله النظام عندما يعرف الجسم
« بأنه آفة على النفس وحبس وضاعط لها » (٢١) ويضيف « بأن البدن

(٢٠) نفس المصدر ص ٣٣٣

(٢١) الأشعري : مقالات ص ٢٣١

آلة وقالب للنفس» (٢٢) وهذا ما يردده باقى المعتزلة فيما يتعلق بالبدن

- ونستثنى منهم بشر بن المعتز فقط، اذ انه اعتبر اتصال الجسم بالنفس اتصالاً جوهرياً، فلم يعد الجسم فى نظره حياً ولا آلة فقط للنفس .

ويترقب ايضا على تمييز المعتزلة بين النفس والجسم تمييزاً بين

افعال كل منهما لقد سبق وبيننا كيف انهم يحصرون فعل النفس فى

الفعل والارادة وقالوا ان هذا الفعل يصدر مباشرة من النفس ، وما

عدا العقل والارادة فيردونه الى الجسم . ويقول معمر بهذا الصدد

« ان فعل النفس هو الارادة فحسب [والمعروف ان العقل يسبق

الارادة] وما سوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهى من

فعل الجسد» (٢٣) فتكون افعال الجسد خاضعة لقوانينه ، ويمكن قياسها

والمعتزلة تقول بوجود قانون حتمى فى الطبيعة ، وتعتبر الجسم خاضعاً

لهذا القانون ، اذ انه عادى : فالافعال التى تتولد فى الجسد من جراء

فعل ارادى ، والافعال التى تتولد عن افعال الجسد ، تكون كلها خاضعة

لنظام ثابت ، غاية ما فى الامر اختيار الانسان حر ، وهذا الاختيار يوجه

حركة الجسم فى اتجاه دون الاخر ، والمعتزلة لا تعتبر هذا الاختيار

خلاقاً للذات ، بل ترجعها لولا : والحريية لا تحتم خالق الفعل بل توجيهه

فى اتجاه دون الاخر : وكلا الاتجاهين له قوانين حتمية . فاذا اختارت

الارادة حركة فى الجسم دون حركة ، هى لا تخلق فى الجسم الحركة بل

بل تدفعها فى اتجاه دون الاخر ، ومن ثم تفسر الحركة وفق القوانين

الجسم وتؤثر على اجسام اخرى وفق قوانينها ايضا . هذه هى الحركة

(٢٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٢

(٢٣) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٢ .

التي نادى بها المعتزلة وهذه هي الحتمية التي دافعوا عنها • وفي مذهبهم
الجسم خاضع لحتمية تامة •

٣ - اتصال النفس بالجسم :

يتضح من تعاريف المعتزلة للانسان انهم يعتبرون اتصال النفس
بالجسم اتصالا عرضيا • ما عدا تعريف بشر بن المعتز الذي يحمل في
طياته ان هذا الاتصال جوهريا ؛ ولكن مهما يوجد من اختلاف بينهم
في هذه المسألة ، فجميعهم متفقون على ان فعل النفس هو العقل والارادة
وان النفس تؤثر على الجسم ، والجسم يتحرك حسب قوانين باقى
الاجسام ، كما انهم متفقون جميعا على ان المعرفة الحسية تأتي عن طريق
الجسم بواسطة الحواس • فهم يعترفون بتأثير الجسم على النفس ، وبتأثير
النفس على الجسم •

ولما كان الانسان في رأيهم مكونا من عنصرين متميزين : النفس
والجسد ، فمصير الواحد لا يكون حتما مصير الاخر ، اعنى ان انحلال
الجسد لا يتبعه حتما انحلال النفس التي تخلد بعد انفصالها عن الجسد •
وخلودها في رأى المعتزلة لا يستتج من نوع العمل الذي تقوم به وهو
التفكير والارادة فحسب ، بل ايضا من وجود شريعة وحرية الانسان في
التصروع اليها أو الخروج عليها ؛ اعنى ان الحياة الحلقية تحتم خلود
النفس حتى تنال جزائها • ولكن كيف تنال النفس هذا الجزاء بعد
انفصالها عن الجسد ؛ وهل تبعث الاجسام ؟ نجد الرد على هذا السؤال
عند الخياط الذي يذكر لنا رأى النظام قائلا : « لا بد للارواح عند ابراهيم
(النظام) اذا اراد الله ان يوفيه ثوابها في الآخرة ان يدخلها هذه
الاجسام من الالوان والطعوم والارايح ، لان الاكل والشرب والنكاح

وأنواع التعليم لا تجوز على الأرواح إلا بإدخال هذه الأجسام عليها» (٢٤) • وهذا اعتراف صريح ببعث الأجسام لأهل النعيم • ويضيف الحياط قولاً آخر للنظام خاص ببعث أجسام أهل النار أيضاً ، هو « ان الله عز وجل يدخل على أهل النار من العذاب بقدر ما تحتمله بنيتهم ، ولا ينزل عقولهم ولا يبطل حسهم ؛ لأنه لو فعل ذلك بهم لم يجنوا ألم العذاب ولا شدة العقاب » (٢٤) ولما ذكر الحياط أن هذا « قول المسلمين جميعاً » أراد أن يقول أنه أيضاً قول المعتزلة جميعاً • ولكن الجسم الذي يبعث لأهل الجحيم ليس مثل هذا الجسم الذي كانت متصلة به النفس في دار المحنة ، أعني في دارنا بل هو جسم يتصل بها حتى تحس بواسطته بلذة النعيم أو بألم العذاب •

ويستتبع هذا التساؤل أن المتصلة تقول بوجود عنصرين مختلفين في الإنسان يؤثر الواحد على الآخر ؟ ولكن لكل عنصر وظيفة خاصة يقوم بها ؟ ووظيفة النفس الإرادة بعد التعلق ، ووظيفة الجسم ان يوصل الى النفس المؤثرات وان ينفذ أعمال ارادة النفس • ثم ان مصير النفس غير مرتبط بمصير الجسم ، فهي لا تفنى بفنائها ؟ ولكنها لا تشعر بلذة أو ألم بدون الجسم ؟ لذلك انتهت المعتزلة الى القول ببعث الأجسام وبانضمامها الى النفس بعد تخليتها من الآفات ، أعني ان الجسم الذي يتصل بالنفس في النعيم هو جسم مطهر نقي ولا بد ان يكون كذلك حتى تشعر النفس بلذة النعيم كما وانه لا بد من بعث اجسام لانفس النار حتى تشعر بألم العذاب فلا تحس النفس بدون جسم •

فأتم الباب الاول

لما بحث المعتزلة في الانسان وقتت اما عنصريين اثنين وهما الجسم
والنفس ، وحاولت ان تفسر فعل الواحد في الاخر . ولكنهم سرعان ما
لمسوا صعوبة المسألة . لمسوها اولا عندما حاولوا تحليل المعرفة الحسية ،
وهي تبدأ في الحس وتنتهي بالاحساس . كان من السهل عليهم التكلم
عن الحس وعن التأثير عليه ، ولكنهم صدموا بمسألة تحويل الحسوس
الى احساس ولما تعثر عليهم حلينا بالملاحظة فقط ، لجأوا الى حلول
مبتدئية ؛ فقال بعضهم مثل ابو الهذيل ان الاحساس من فعل الله ؛
والبعض الاخر ان الاحساس فعل متولد من حركة الحس . واذا كانت
المعرفة الحسية هي أول ما يدركه الانسان ، فانها ليست كل المعرفة ؛
وفعلا تقول المعتزلة ان المعرفة العقلية أو النظرية ، يدركها العقل البالغ
دون تدخل الحواس ؛ وهذه المعرفة اسمى من الاولى ، اذ ان موضوعها
الشريعة والمبادئ العامة المرشدة للانسان في الفعل والعلم . وعند هذه
النقطة تقف المعتزلة لتؤكد عليها قدر المستطاع ، اذ انها تعتبر العقل أو
بالاحرى المعرفة العقلية ، أخص خصائص الانسان وتقدمها على جميع
طرق المعرفة الاخرى ، وتستخدمها مقياسا لها حتى للوحي . وانتهت
المعتزلة الى ان الوحي لا يجوز ان يناقض العقل في أي حال من

الأحوال • غاية ما في الأمر هو متمم للعقل وإذا ظهر تناقض بين الوحي والعقل فللعقل ان يؤول الوحي ، ولا يجوز ان ينقاد العقل للوحي انقيادا أعمى ، وهكذا أقرت المعتزلة سلطان العقل واستمدت منه النور المرشد للإنسان ، واعتبرته المنارة الوحيدة الوادية الى بر السلام ، وعندما يرشد العقل الإنسان ، يحتاج الى ارادة تختار حرة بين ما أمدها به من النور وبين ما يجذبها اليه الجسم من لذة وشهوة • وبعد الاختيار يلزم التنفيذ • وربطت المعتزلة بين هذه القوى الثلاث : العقل والارادة الحرة والتنفيذ • وأتت بالبراهين القوية لاثبات حرية الاختيار ، ثم بحثت بكل دقة العلاقة بين العزم والتنفيذ ؟ وبهما يكمل الفعل الإرادي - ووصلت بحثها هذا الى تحليلات لا تختلف عمقا عن التحليلات الحديثة الخاصة بدراسة قوى النفس • وقال بعضهم ان العزم هو فكرة تغلبت على باقي الأفكار وتميل حتما الى التنفيذ اذ ان كل فكرة قوة تدفع الإنسان الى تحقيقها ؟ وكم هذا القول قريب من قول علماء النفس المحدثين لاسيما فرويد القائل بان كل فكرة قوة • واذا انتهى بعضهم الى هذا القول ، فهم لا يزالون يعترفون بان الإنسان في امكانه ان يغير عزمه بعزم آخر ؟ أي أنهم يعتبرونه حرا الاختيار لغاية ما ينفذ فالأفعال تتولد عن هذا التنفيذ والتولد يكون حسب قوانين حتمية في الطبيعة •

وبحثهم في العقل والارادة ، وهما أخص افعال النفس ، لا يجعلهم يغفلون عن حقيقة اتصال النفس بالجسم مع تفضيلهم طبعا النفس على الجسم ، والقول بخاودها خصوصا • لانها تدرك الشريعة وتملك الحرية في تنفيذها أو الامتناع عن تنفيذها • ولما كانت النفس لا تشعر ولا تحس

بدون الجسد ، انتهوا الى القول بالبعث وبانضمام أجسام نقية الى ارواح
أهل الجنة يتذوقون بها النعيم وبانضمام أجسام الى أرواح أهل النار ،
يشعرون بها بألم العذاب . ويتضح من معرض آرائهم فى الانسان ان
هناك نقطة واحدة تشغل دائما أذهانهم ، وهى المسألة الخلقية . فلكى
تقوم الاخلاق يلزمها أولا وجود شريعة وثانياً وجود عقل فى امكانه ادراك
هذه الشريعة حتى قبل أى تنزيل ، وثالثاً وجود حرية فى هذا العقل
ليفعل بمقتضى هذه الشريعة أو يناقضها ليكون مسئولا على فعله ؟ ويترتب
على ذلك خلود الروح ووجود منظم أسمى للحياة الخلقية حتى يجزى
كل نفس حسب استحقاقها . فكم مذهب المعتزلة هذا قريب من مذهب
ايمانويل كانت الذى وصل الى نفس النتائج التى انتهت اليها المعتزلة
عن طريق الاخلاق وليس عن طريق العقل النظرى !! ان كانت أحدث
ثورة فى الفكر الحديث ، والمعتزلة احدثت ثورة فعلا فى الفكر الاسلامى
فى بادىء أمره ؟ ولكنهم للأسف أتوا مبكرين ، قبل أوانهم . لذلك
لم يفهمهم عصرهم وجحدهم . ولكن هذه الآراء كانت أكثر ما دهش
اليه الغرب عندما عرضها كانت وهو لا يدري ان هناك مفكرين كانوا
قد سبقوه فى مثل هذه المحاولة الجريئة التى قام بها ليشيد الميتافيزيقا
على الاخلاق ، بعدما اتضح له استحالة تسيدها على العقل النظرى .
وبعد عرضنا لآرائهم الأساسية فى الانسان لاسيما فيما يتعلق بحياته
العقلية ، نبحت موضوع الشريعة التى يدركها العقل ، وما يترتب على
تنفيذها أو عدمه من ثواب أو عقاب .

البَابُ الثَّانِي

الاصطفا

الفصل الأول

المسألة الخلقية

ان المسألة الخلقية تتبع حتما قول المعتزلة بقدررة الانسان على افعاله • هذا القول الذي دافعوا عنه بأقوى الحجج • ولكن يتسائل المرء اذا كان التحليل الدقيق الذي قاموا به فيما يتعلق بحرية الاختيار عند الانسان ، واذا كانت الحجج التي أتوا بها للدفاع عن هذه الحرية ، لم تكن متأثرة بالغاية التي كانوا يتوخونها ، وهي وضع أساس للمسألة الخلقية ؟ أم هل المسألة الخلقية تصدر صدورا منطقيا من تحليل المعتزلة للقوى النفسية ومن عثورهم ، في سياق هذا التحليل على حرية الاختيار عند الانسان ؟ ان كل ما لدينا من نصوص يجعلنا نجزم بان اهتمام المعتزلة بالمسألة الخلقية هو الذي قادهم في بحثهم السيكولوجي هذا • كما وان هذا الاهتمام أيضا هو الذي يفسر لنا وحدة مذهبهم وتماسكه ، وهو مذهب اتجاهاه اتجاه خلقى صرف • ويمكننا ان نقول اذن ان قولهم بحرية الاختيار يبرر وجود الشريعة والمسئولية والجزاء ، كما وان وجود المسألة الخلقية يبرر هو الآخر وجود حرية الاختيار في الانسان • وتعتبر المعتزلة المبدأ القائل بحرية الاختيار اساسيا لدرجة انه لو انعدم لم يعد يمكننا البحث في المسألة الخلقية والكلام بها ؛ كما وانه بدون المسألة الخلقية لم يعد يمكننا التكلم بحرية الاختيار • ومبدأ الحرية هذا متصل بأصل التوحيد عند المعتزلة ؛ ويمكننا ان نقول ان المسألة الخلقية

مشتقة من التوحيد ، اعنى فكرة الله عند المعتزلة ، اذ يعتبرونه تعالى كلى الكمال • واذا قرر واصل بن عطاء قاعدة القدر أكثر ما كان يقرر قاعدة نفي الصفات ، فذلك لانه كان يجتهد فى المحافظة على نقاوة الفكرة التى يجب ان تكونها عن كمال الله الامتاهى ، كما وانه اعتبر الانسان وحده مسئولا عن الشر وعما يترتب على افعاله من نتائج • فلا يمكن ان تتكلم فى كمال الله دون ان تتكلم فى حرية الاختيار عند الانسان ، اذ انه توجد مسألة خلقية فى العالم : يوجد شر ويوجد عتاب كما يوجد خير يوجد ثواب • « والبارى حكيم عادل - على حد قول واصل - ولا يجوز ان يضاف اليه شر وظلم ، ولا يجوز ان يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحكم عليهم شيئا ثم يجازيهم عليه • فالعبد هو الفاعل للخير والشر ، والايمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المجازى على فعله والرب تعالى اقدره على ذلك كله • • ويستحيل ان يخاطب العبد بأفعل وهو لا يمكنه ان يفعل ، وهو يحسن من نفسه الاقتدار والفعل ؛ ومن انكره فقد انكر الضرورة » (١) ففى قول واصل هذا نجد البرهانيين القويين اللذين يقدمهما المعتزلة على حرية الاختيار ، وهما اولا برهان خلقى ومؤداه وجود الشريعة والجزاء ، والثانى برهان سيكولوجى وهو شعورنا ببحرية الاختيار لافعالنا •

١ - العقل والمسئلة الخلقية :

واذا كان الانسان قادرا على الاختيار ، يلزمه مرشد ليرشده فى اختياره ، وهذا المرشد هو العقل الناضج فى رأى المعتزلة (انظر الباب الاول الفصل ٤ رقم ٣ وما بعده) القاتنين : « ان العقل يستدل به

حسن الافعال وقبحها» (٢) • ونجد في تعريف الجبائي للعقل اعترافاً قويا بوظيفة العقل الخلقية • فهو يقول : « العقل هو العلم الصارف عن القبيح الداعي الى الحسن» (٣) فلا يجوز ان يبلغ عقل الانسان دون ان يعرف « ان الله خالقه» (٤) على حد قول الجاحظ ، ودون ان يعرف الشريعة ، اعنى ان يميز بين الخير والشر • فتقول أذن المعتزلة بشريعة عقاية طبيعية يدركها كل عقل ناضج ؟ وهذه الشريعة عامة ، اذ انها في متناول جميع العقول حتى قبل أى تنزيل (٥) •

٢ - مبدأ الالتزام الخلقى :

تركز المعتزلة هذا المبدأ في الانسان نفسه ، وبالأصح تركزه في العقل والحرية ، وما يذكره الجبائي وابنه أبو هاشم بهذا الصدد صريح : فيقولان : « لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا اذا لم يكلفهم عقلا وشرعا • فاما اذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم واجتناب القبائح وخلق فيهم الشهوة للقبيح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الاخلاق الذميمة فإنه يجب عليه عند هذا التكليف اكمال العقل ونسب الادلة والقدرة والاستطاعة ، وتهيئة الآلة بحيث يكون منيحا لعلاهم فيما أمرهم ؛ ويجب عليه ان يفعل بهم ادعى الامور الى فعل ما كلفهم به وازجر الاشياء لهم عن فعل القبيح الذي نهاهم عنه» (٦) • اذن في استطاعة الانسان ان يدرك بواسطة عقله ما هو حسن وما هو قبيح كما وانده في استطاعته ايضا ان

(٢) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٧١ •

(٣) اليافعي : مرهم العليل ص ٣٢٧ •

(٤) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨١ •

(٥) نفس المصدر ج ١ ص ٨٤ •

(٦) نفس المصدر ج ١ ص ٨٨ •

يختار بين الحسن والقيح • وكل الحياة الخلقية قائمة على هذين المبدأين :
معرفة الشريعة وقدرة الانسان على تنفيذها أم عدم تنفيذها • ولا يجوز للانسان
ان يحتج بجهله الشريعة لوجود عجز في الالة التي يعرف بواسطتها
الشريعة (أعني ان العقل ليس عاجزا على ادراك الشريعة) • تعتبر المتزلة
هذه الحجة واهية • ويقولون ان الله منى كلف الانسان وهبه النور الذي
يساعده على ادراك الخير والشر • والا لم يعد هناك معنى للتكليف • كما
انه تعالى يهبه القدرة على فعل الخير والشر • ولما يكلف الله الانسان
بهذه الشروط عليه ان يثيب أو ان يعاقب حسبما يكون الانسان اختار
الخير أو الشر • ولما قال ثمامة : « ان من لم يضطره الله الى معرفته
لم يكن مأمورا بالمعرفة ولا منهيًا عن الكفر وكان ... كسائر
الحيوانات التي ليست بمكافئة » (٧) فمضى قوله هذا ان الحياة الخلقية
- اعنى مبدأ الالتزام الخلقى - يعتمد على العقل والحرية • واذا انقضى
العقل اصبح الانسان كسائر الحيوانات • مصيره مثل مصيرها • الامر
الذي جعل تمامة يقول ان « عوام الدهرية ... يصيرون في الآخرة
ترابا » (٧) اذ انهم لا يستحقون ثوابا ولا عقابا • بما انهم لم يستخدموا
عقلهم في حياتهم الخلقية • فالمتزلة تجعل مسألة خلود النفس أو
فنائها بعد الموت • متعلقة بالمسألة الخلقية • وهم يركزون كل المسألة
الخلقية على العقل الناضج وعلى حرية الاختيار • فالنفس التي تكون
قد اكتشفت الشريعة عقلا وتكون قد فعلت بمقتضاها أو تكون قد
خالفتها • هذه النفس وحدها تخلد حتى تنال ثوابها أو عقابها • وخلاف
ذلك لا يمكنهم تعليل خلود النفس • فخلود النفس ضرورة خلقية

عند المعتزلة ، وهذا القول قريب جدا لما سيقوله كنعن الالماني فى القرن الثامن عشر والذي برهن على خاود النفس عن طريق الاخلاق وليس عن طريق وظيفة العقل وبساطته مثل ما فعل افلاطون وارسطو قديما .

٣ - الخير المطلق والشر المطلق :

لما قالت المعتزلة ان العقل يدرك القيمة الخلقية للافعال اعتبرت هذه القيمة مطلقة ، اعنى ان الافعال فى ذات حدها حسنة أو قبيحة ، والوحى لا يثبت للافعال قيمتها ، بل يخبر عنها فقط^(٨) . فلا يحدد الله جزاها القيمة الخلقية للعقل ، بل بالعكس هذه القيمة الخلقية حسنة نفسية (ذاتية) للفعل اى انها مطلقة ، وغاية ما فى الامر يخبرنا الله عن هذه القيمة بواسطة نبى اذا وجد ضرورة لذلك فالعقل يدرك ضرورة الشر والخير فى ذاتهما ، فهو يدرك مثلا ان الصدق المفيد خير بنفسه ، اعنى انه خير بالذات وان الكذب الذى لا يفيد فائدة هو شر بنفسه اعنى انه شر بالذات^(٨) ويقولون ان هناك بعض الصفات الخلقية يدركها العقل نظرا ، وفعلا بما ان الخير والشر هما قيمتان قائمتان بذاتهما وضرورتان ، فيمكن ان تقاس بهما جميع الافعال بالنظر ، فمثلا تقول المعتزلة : العاقل اذا سمحت له حاجة وامكن قضاؤها بالصدق كما أمكن قضاؤها بالكذب ، بحيث تساويا فى حصول الغرض منهما كل التساوى ، كان اختياره الصدق أولى من اختياره الكذب ، فاولا ان الكذب عنده على صفة يجب الاحتراز عنه والا لما رجح الصدق عليه^(٩) فالصدق حسن فى ذاته والكذب قبيح فى ذاته .

(٨) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٧١ والمثل ج ١ ص ٧٦ و ٨٤ .

(٩) نفس المصدر : نهاية الاقدام ص ٣٧٣ .

مصدر هذا القول :

في محاوراة أوطيفرون لأفلاطون نجد سقراط يسأل أوطيفرون هذا السؤال : « هل النقي محبب للالهة لانه نقي ام هو نقي لانه محبوب من الالهة ؟ فيضطر اوطيفرون ان يقول بالفرض الاول اعنى ان النقي محبب للالهة لانه نقي ، ولكن يعقب سقراط على هذا بقوله : « عندما طلبت منك ان تعرف لي النقي وجدتك اكتفيت بان تفرض لي احدى صفاته وهو انه محبوب من الالهة ، ولكنك لم توضح لي بمد مايتد » (١٠) فكان افلاطون اذاد ان يقول ان الخير محبوب من الالهة لانه خير في ذاته وانه لم يكتب هذه الصفة من حب الالهة له - ويقول ارسلوا بوجود اخلاقى طبيعية يدركها العقل بواسطة عقله - (١١) .

والامر الذى جعل المعتزلة يقولون بان الخير خير في ذاته والشر شر في ذاته هو ليس فقط ان هذه الفكرة قديمة ، قال بها افلاطون وربما تكون قد بلغت عنده ؟ بل هناك سبب آخر يعلل هذا القول وهو

(١٠) انظر محاوراة أوطيفرون لأفلاطون .

(١١) انظر الجزء الاول . الباب الاول ص ٩٧ و ٩٨ .

مجموعة : يقول الاكويينى بوجود اخلاق يدركها العقل طبيعة وقبل أى وحى وينذكر « ان فى الانسان قانونا طبيعيا يمكن بواسطته ان يميز الخير من الشر » (المجموعة اللاهوتية ج ١ السؤال ٩١) - ولكن بعض اللاهوتيين فى العصر الوسيط مثل ابيلاز وجون دونس سكوت ، قالوا ان القانون الخلقى ما هو قانون الا بموجب الامر الإلهى وانه لو كان الله اراد ان يفرض قواعد خلقية غير القواعد الموضوعية لكانت تكون عادلة (انظر الفلسفة الاوربية فى العصر الوسيط للاستاذ يوسف كرم ص ٢٢٠) وفى العصر الحديث اعتبر ديكارت القواعد الخلقية مجرد ارادات انبية - فكان قول الإكويينى قريبا جدا من قول المعتزلة .

معتمد على التوحيد كما فهموه • فانهم يعتبرون الله كلى الكمال (١٢)
فهو تعالى يريد الخير بالضرورة واذا اوحى لنا بشرع فهذا الشرع خير
في ذاته وليس لان الله اراده اذ ان ارادة الله تميل حتماً نحو الخير
- ولما كان في استطاعة العقل ادراك الخير والشر ، فلا يجوز ان يأتى
الروحي مخالفاً للعقل ، بل متمماً له - ومن لم يأتهم تنزيل يستطيعون
ايضا تمييز الخير والشر بواسطة عقولهم الناضجة لان الخير تختاره
ارادة خارجة عن العقل البشرى ، ولذلك صادفنا العقلاء يستحسنون
انقاذ الغرقى وتخليص الهلكى ويستقبحون الظلم والعدوان « (١٢) •

حجج المعتزلة :

وتحتج المعتزلة لقولها بان القيمة الخلقية صفة نفسية للفعل
قائلة : « لو رفعنا الحسن والقيح من الافعال الانسانية ورددناها الى
الاقوال الشرعية بطلت المعانى العقلية التى نستنبطها من الاصول
الشرعية ، حتى لا يسكن ان يقاس فعل على فعل ، وقول على قول ،
ولا يسكن ان يقال لم ولانه ، اذ لا تعليل للذوات ولا صفات للافعال
التى هى عليها حتى يربط بها حكم مختلف فيه ، ويقاس عليها امر
متنازع فيه • وذلك رفع للشرائع الكلية من حيث اثباتها ورد الاحكام
الدينية من حيث قبولها » (١٣) ومعنى ذلك انه لو لم يكن للفعل صفة
خالقية ذاتية لتعذر الحكم على الافعال ، ثم اذا سلمنا بان الفعل يكتسب
قيمه الخلقية من الاقوال الشرعية أو من الوحي ، تسائلنا لماذا وصفت
الشرعية أو الوحي [الذى يصبح خارج نطاق العقل] هذا الفعل

(١٢) ، الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٧٣ •

(١٣) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٧٤ •

بالحسن وذاك بالقيح ؟ فعبثا نجاول ان نجد خارج العقل مقياسا للحكم على قيمة الافعال الخلقية . لذلك انتهت المعتزلة الى ان الشرع يثبت فقط الحقائق التي يدركها العقل ، والاحكام الخلقية التي يطبقها العقل على الافعال ؟ وعن جهة أخرى هذا الشرع أو هذا الوحي لا يجوز ان يصدر من سلطة تصفية لا رابط لها . لان العقل يتسائل دائما لماذا هذه السلطة وصفت هذا الفعل بالحسن ، ولم تصف ذاك (المناقض له) به ؟ فاذا أردنا ان نشيد الشريعة على اسس خلاف العقل والقبول الذاتية للافعال ، لسم يفسد في امكاننا ان نتسائل لم (تفعل ذلك) ولان . . . فالسؤال عن القيمة الخلقية للفعل يصبح ممتعا ومستحيلا عقليا ، وايضا الجواب عليه .

فلا نبحت عن المقياس الخلقى للافعال في الشرع نفسه ، بل في ذات الفعل ، والعقل يمكنه ان يدرك القيمة الخلقية النفسية للافعال لان الحسن والقيح صفتان ملازمتان ونفسيتان للافعال . وقبول الاسكافي الخاص بهذه المسألة - وهو يعبر ايضا عن رأى المعتزلة اجمعيين - واضح جلي ، فهو يقول : « ان الحسن من الطاعات حسن لنفسه والقيح ايضا قيح لنفسه ، لا لعله ، والطاعة طاعة لنفسها ، والمعصية معصية لنفسها » (١٤) وخلاصة القول ان المعتزلة لا تقول ان الافعال لا خلقية في نفسها - اعني انها ليست حسنة ولا قبيحة - وانها تكتسب قيمتها الخلقية من ارادة (الله) التي تختار عفوا بعض الافعال ، وتمسئها بالحسن ، وتختار عفوا بعض الافعال الاخرى ، وتصفيها بالقيح ، لا بل تؤكد المعتزلة على ان الافعال في نفسها لها قيمة خلقية ، والعقل

فى امكانه كشف هذه القيمة •

فرض النظام : هل يجوز ان يأمر الله بها هو قبيح لنفسه ؟ :

يقول النظام : « كل معصية كان يجوز ان يأمر الله بها فهي قبيحة للنهي ؛ وكل معصية كان لا يجوز ان يبيحها الله فهي قبيحة لنفسها ، كالجهل به والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز ان لا يأمر الله فهو حسن للامر به ، وكل ما لم يجر الا ان يأمر به ، فهو حسن لنفسه » (١٥) فكان النظام يفترض وجود افعال تكتسب قيمها الخلقية من امر الله أو من عدم أمر الله بها ، فاذا انهى عنها الله اصبحت قبيحة ، لان الله نهى الانسان عنها ، واذا امر الله بها اصبحت حسنة ، لانه أمر الانسان بها • ويلاحظ ان بجانب هذا الفرض يوجد قول آخر للنظام لا يختلف فى جوهره عما قالت به المعتزلة ، وهو ان هناك افعال قبيحة فى نفسها ، لا يجوز ان يبيحها الله ، كما وان هناك افعال حسنة فى نفسها لا يجوز ان ينهى الله عنها • غاية ما فى الامر يعرض هنا النظام فرضا خاصا ببعض الافعال التى تكتسب قيمة خلقية من جراء امر الله بها ، او نهيها عنها • ولم يذكر لنا الاشعري أى مثال لفرض النظام هذا • ولكن مثل هذا الفرض يجب ان نبحت فيه على ضوء الاصول العامة للاعتزال • فاذا فحصناه على ضوء ما قاله النظام فى قدرة الله (١٦) وجدنا لا يتفق وهذا القول اذ ان النظام يقول ان الله لا يوصف بالقدرة على الظلم والكذب ، وعلى ترك الاصلح من الافعال الى ما ليس بأصلح • فلما كان الله مكلف بفعل الاصلح فكيف يمكنه

(١٥) نفس المصدر •

(١٦) انظر الجزء الاول • ص ٨٣ وما بعدها •

أن يأمر بالمعصية ؟ فيمكننا ان نفسر فرض النظام هكذا : اذا بدا لنا ان الله يأمر بمعصية أو ينهى عن فعل حسن ، ايقنا ان الانسان كان مخطئاً في حكمه على قيمة الفعل الخلقية ، لان الخطأ يجوز على الانسان ولا يجوز على الله ؛ وجاء أمر الله أو نهيه تنبيهاً للانسان على خطأ . وهذا ما يتفق وما يذكره الخياط عن النظام القائل « بان الله مختار لفعله للعدل والحكمة بالحق وللغير الذي يفعله بعباده يقدر عليه وعلى امثاله لا الى غاية . واحال ابراهيم قول من زعم ان الله يقدر على الظلم والكذب ، وهذا لا يتعان الا من ذى آفة مجتلب لمنفعة أو دافع لمضرة ، والله عن هذه الصفة الدالة على حدث من وصف بها متعال » (١٧) ، وهذا ما يتفق ايضا وقول المعتزلة ومفهوم النظام ، بان للأفعال قيمة خلقية بنفسها ، وبان العقل في امكانه ان يدرك هذه القيمة . فلما كان الله عادلاً حكيماً كيف يمكنه ان يقاب القيمة الخلقية لفعل ما ، وهذه القيمة نفسية للفعل ملازمة له ؟

ومن هنا تتضح لنا وظيفة الوحي : يثبت لنا الوحي القيمة الخلقية الحقيقية لبعض الافعال المشكوك في قيمتها ، ولكنه لا يعطى اية قيمة خلقية للأفعال ، لان كل فعل له قيمة خلقية ذاتية .

٤ - الوحي :

ان الشريعة العقلية تدرك مباشرة بواسطة العقل ، ولكن الشريعة النبوية - اعنى الوحي - لا تعرف الا بالسمع . رد الجبائي وابنه الشريعة النبوية « الى مقدرات الاحكام وموقنات الطاعات التي لا يتطرق اليها عقل ولا يهتدى اليها فكر ، وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم

ثواب المطيع وعقاب العاصي الا ان التأقيت والتخليد فيه يعرف
بالسمع» (١٨) فالوحي يوضح الشريعة العقلية ويكملها ، دون ان يهدمها
أو يناقضها في أى حال من الأحوال • والشريعة العقلية عامة شاملة
جميع الناس ، يدر كونها عندما تتضح عقولهم ، وهى موجودة عند من
لم يصله وحي ، كما وانها موجودة عند من وصله الوحي • غاية ما فى
الامر هو ان الوحي يأتى متمما وموضحا لهذه الشريعة العقلية الطبيعية ،
واذا بدا الوحي مناقضا تماما لجوهر ما يقره العقل ، لزم حينئذ تأويل
الوحي على ضوء العقل • وهكذا يصبح العقل فى نظر المعتزلة المقياس
الوحيد الكامل الذى تقاس به القيمة الخلقية للأفعال ، والمقياس الوحيد
فى تأويل الوحي وتفسيره • ولما يشعر العقل بعجزه عن تحديد بعض
الحقائق الخلقية ، يلجأ حينئذ الى الوحي ويستمد منه النور الكافى
لذلك • فمثلا لا يحتاج الفعل الى وحي ليقرر وجوب ثواب المطيع
وعقاب العاصي ، ولكنه يلجأ الى الوحي لتحديد مدة الثواب أو العقاب •
وهكذا نجد المعتزلة لا تعتمد الا على اساس واحد - وهو العقل -
لتشيد الحياة الخلقية ، وأقرت بسلطانه فى الحكم على القيمة الخلقية
للأفعال • ولما كان الفعل مشتركا بين جميع الناس ، فالحياة الخلقية
شاملة للجميع • ثم اعتبرت المعتزلة حكم العقل حكما مطلقا على
الأفعال ، اعنى ان الفعل له قيمة خلقية فى نفسه : هو حسن أو قبيح
فى ذاته ، ولا يكتسب هذه القيمة من سلطة خارجة عنه ، فالوحي ينبه
الإنسان على هذه القيمة دون ان يمنحها للفعل • ويوضح هذه القيمة
دون ان يناقض جوهر حكم العقل على الفعل •

وبعد ما أقرت المعتزلة قدرة العقل على ادراك الشريعة الطبيعية العقلية ، بقي علينا ان نعرض موقف الانسان تجاه هذه الشريعة ، لانه في امكانه ان يخضع اليها أو ان يعرض عنها ، إذ أن الحرية هي من الشروط الأساسية لقيام الحياة الخلقية .

الفصل الثاني

موقف الانسان من الشريعة

يقوم النزاع بين العقل الذي يدرك الشريعة والارادة التي تنفذ هذه الشريعة . ولكن الى أى درجة يوجد فعلا هذا النزاع ، ويكون الانسان مسئولا خلقيا ؟ لم تجسر المعتزلة على ان تعطى ردا قاطعا على هذا السؤال ، اذ أنهم لا يعتبرون الافعال الخارجية مترجمة دائما ترجمة صحيحة للنيات . لذلك جاءت الاحكام الخلقية عندهم احكاما متعلقة بالنيات اكثر مما هي متعلقة بما هو ظاهر من الافعال . والثواب والعقاب يتبعان هذه الاحكام . وهذا ما نبهته هنا .

١ - المؤمن :

هو من يعرف الشريعة ويعمل بمقتضاها . وعرف النظام الايمان « بانه اجتناب الكبيرة »^(١) فالايمان يتطلب فعلا من جانب الانسان ، يتعد بمقتضاه عن الكبيرة . « وليس الايمان في الصلاة وانما الايمان ترك الكبائر »^(١) على رأى النظام . وكان واصل يعتبر الايمان « خصال

(١) البغدادي : الفرق ص ١٣٠ .

خير ، اذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح « (٢) فيكون
الايمن ميل مكتسب للخضوع عادة الى الشريعة • وهذا هو ايضا رأى
الجائى وابنه فى الايمان (٣) والايمن فى رأى ثامة « هو عدم معصية
الله » (٤) اذ ان الله هو رمز فكرة الخير المطلق الشامل على الشريعة
العقلية والشريعة النبوية - والثانية متسمة للاولى - وتعريف الجاهل
للمؤمن دقيق ، ومحمد اوقف الانسان المؤمن ، فهو يقول : « ومن
اتحل دين الاسلام فان اعتقد ان الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ولا
يرى بالابصار وهو عدل لا يجهل ولا يريد المعاصى ، وبعد الاعتقاد
والتيين أقر بذلك كله ، فهو مسلم حقا ، وان عرف ذلك كله ثم يجحد
وانكره أو دان بالنشيد والجبر ، فهو مشرك كافر حقا » (٥) • يلاحظ
هنا ان الجاهل لا يذكر فى تعريفه للمؤمن الا الحقائق الاساسية التى
يدركها العقل الناضج ، ويمكن ردها الى حقيقتين كبيرتين اثنتين
وهما : التوحيد وقدرة الانسان على افعاله فالعقل كاف للانسان حتى
يكون مؤمنا • ويستمر الجاهل قائلا اذا لم يدرك العقل هذه الحقائق
« ولم ينظر فى شئ من ذلك ، واعتقد الانسان ان الله ربه وان محمدا
رسول الله فهو مؤمن لا لوم عليه ولا تكليف عليه غير ذلك » (٥) فكان
الجاهل يميز نوعين من الايمان ، الواحد هو ايمان بالعقل ، والاخر
هو ايمان بالسمع • والحق عنده مستفان ، منهم من يدرك التوحيد

(٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٥ •

(٣) نفس المصدر ج ١ ص ٨٤ •

(٤) الحياط : الانتصار ص ٨٦ •

(٥) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨٠ •

ومنهم من يجهله والجاهل معذور ، بينما العالم بالتوحيد محجوج بمعرفته •
ويتضح مما تقدم ان الايمان في رأى المعتزلة هو ليس الخضوع
الاعمى لبعض المحرمات الدينية ، وليس القيام ببعض الحركات التى
يأمر بها الدين ، لا بل الايمان الحقيقى قوامه العقل والارادة : العقل
لادراك الحقائق الاساسية ، والارادة للعمل بمتتضى هذه الحقائق • ومن
لم يمكنه ان يصل الى هذه الحقائق ، وهى تلخص فى اثنتين : التوحيد
والعدل (كما تنههما المعتزلة) وآمن بالله ورسوله عن طريق السمع
فهو مؤمن ايضا ، ولكن ايمانه اضيق من ايمان الاول ، وتكليفه اقل
من تكليف الاول الذى آمن بعقله • وايمان العقلاء واسع لانه يعتمد
على العقل ، وتكليفهم كبير لان تكليف العقل اكبر من تكليف السمع •

٢ - الكافر :

الكفر هو معصية الشريعة ، والمعصية لا تكون الا من كائن حر
مختار يخلق فى نفسه هذه الحالة • لذلك قال النظام « ان الكفر لم
يكن كفرا ولا قبيحا الا بشاعله ومحدثه وهو الكافر • والله لم يخلق
الكفر ، وانما كان بالله تقييح الكفر ، وهو الحكم بانه قبيح ، فاما نفس
الكفر فبالكفر لا بغيره » (٦) ، ومعنى ذلك ان المعصية أو الكفر
قبيح فى ذاته ، ولا يقوم الكفر الا فى انسان ، لانه لا يكون الكفر
الا اذا عصت الشريعة ارادة حرة مختارة ، فتخلق حينئذ الكفر فيها ،
والله لا يمكنه ان يخلقه فى الانسان • وتحليل حالة المعصية هذه التى
يترتب عليها الكفر نجد ان المعصية لا تكون الا اذا استوفيت الشروط

الآية وهي : وجود الشريعة ، ومعرفة هذه الشريعة ، وحرية العمل بمقتضاها أو معصيتها ، ولما كان الله مكلنا بطبعه بفعل الخير المطلق ، وليس مختاراً له ، فلا توجد فيه معصية ، فقط الكائن الحر في إمكانه ان يعصى الشريعة ، لذلك قال النظم ان الله لم يخلق الكفر ، بل الكافر يحدثه فيه .

ويردد عباد بن سليمان رأى النظم في الكافر ، فيقول « لا يجوز للناس ان يقولوا ان الله خلق الكفر لان الكافر اسم لشيئين : انسان وكفره ، والله غير خالق لكفر الانسان » (٧) . بل الانسان هو الذي يصير كافراً بإرادته ، كما وان الله غير خالق للايمان في الانسان ، بل الانسان يصير مؤمناً بإرادته . لذلك رفض عباد ان يقول ان الله يوحى الكفر الى الكافرين ، بل قال ان الله لا يأمر الكفار بالايمان طالما هم في حالة الكفر ، كما وانه تعالى لا يمنع ابداً المؤمنين من ان يصبحوا كافرين ، طالما هم في حالة الايمان ، وهذا واضح بين ، لان الانسان لا يمكنه ان يأتي في نفس الوقت جنسين متضادين من الافعال ، ويضيف عباد على ذلك قائلاً : اذا علم الله ان كافراً سيصبح مؤمناً ، فهنا الكافر يبقى على هذه الحال حتى يؤمن . كما وان من سيكون كافراً يبقى مؤمناً حتى الوقت الذي يصبح فيه كافراً ، لذلك من لم يؤمن ابداً يبقى كافراً حتى موته ، كما وان المؤمن الذي لم يكفر ابداً يبقى مؤمناً حتى موته (٨) . فكذلك يحاول عباد ان يبين ان الانسان يصبح مؤمناً أو كافراً بإرادته الحرة .

(٧) البغدادي : الفرق ص ١٤٦ .

(٨) ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٩ .

« ان من اظهر الكفر فهو كافر وعيدي ، ان كانت معه المعرفة والقصد ، والا فليس هذا الاسم له لازما » (٩) وهذا كلام صريح واضح ، يدل على ان الكافر لا يكون هكذا الا بمعرفة الشريعة وبمعصيتها بمقتضى ارادة حرة تقصد المعصية • واذا لم تتم هذه الشروط فليس هناك كفر ولا معصية • ويوضح ثامة هذا الرأي بقول يذكره الحياط ، فيقول : « الكفار عند ثامة هم العارفون بما امروا به ونهوا عنه القاصدون الى الكفر بالله والمعصية له فمن كان كذلك فهو كافر ، فاما من لم يقصد الى المعصية لله فليس بكافر عنده » (١٠) ويضيف ثامة قائلا : « اذا كان الله لعن اليهود والنصارى في غير موضع من كتابه فعنى هذا الاسم (اليهود والنصارى) انما يلزم القائل به بعد المعرفة ، فاما من قال به وليست معه معرفة فلا حجة عليه ولا يسميه يهوديا ولا نصرانيا ولا كافرا » (١١) فيكون الكفر معصية الشريعة بعد معرفتها ، ولا يكون هناك كفر ان لم تكن معصية • فلما كان الايمان معرفة الشريعة وقصد لتنفيذها ، كذلك يكون الكفر في معرفة الشريعة وفي قصد لعدم تنفيذها • وما يذكره الحياط في موضع آخر عن ثامة يبين لنا تماما رأى المعتزلة في الايمان • فيقول الحياط : « حكم ثامة ان اظهر الاسلام بانه مسلم ولمن اعتقد بقلبه ان كان باطنه كظاهرة فهو مؤمن ، وان كان بخلاف ظاهره فليس بسؤمن » (١٢) • ويضيف الحياط انه على رأى ثامة تماما •

ويتضح من هذه الاقوال ان الايمان فعل داخلى للانسان ، اعنى

(٩) الحياط : الانتصار ص ٨٧ • (١٠) نفس المصدر ص ٨٦ •

(١١) نفس المصدر • (١٢) نفس المصدر ص ٨٧ •

ان الانسان يؤمن بعقله وبأرادته ، والكفر لا يكون كفرا تماما الا اذا عرف الانسان الشريعة ورفض حرا تنفيذها . فلا يحكم على المؤمن أو على الكافر بمجرد ما يظهره من افعال ، لانه يجب ان تأتي هذه الافعال معبرة تماما عما في القلوب حتى يكون حكمنا عاينا صادقا ، والا فبما حكمنا فاسدا مظلوما . ولان المعتزلة فهمت الايمان والكفر هكذا لذلك نجدهم يفتنون عن الحكم على كلا الفريقين المتنازعين في حرب الجدل ولجأوا الى القول بالمنزلة بين المنزلتين ، اذ انه من المستحيل على الانسان الحكم على حالة ايمان او كفر انسان آخر بما يراه من اعمال خارجية .

٣ - الامر وحدود الطاعة :

تقول المعتزلة ان كل امر بالشيء فهو مريد له ، والرب تعالى أمر عباده بالطاعة ، فهو مريد لها ، اذ من المستحيل ان يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريد ما ، واجتمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالامر بها وبين كراهية وقوعها ، جمع بين نقيضين . وذلك بمثابة الامر بالشيء والنهي عنه في حالة واحدة ، اذ لا فرق بين قول القائل : آمرك بكذا واكره منك فعله ، وبين قوله : آمرك بكذا وانهاك عنه . واذا وقع الاتفاق بان الله تعالى أمر عباده بالطاعة وجب ان يكون مريدا لها ، كارهها لضدها من المصلحة ، واذا كان الامر بالشيء مريدا له كان الناهي عن الشيء كارهما له ، (١٣) . فاذا أمر الله بالطاعة فانه يريد بها والطاعة أمر حسن في ذاته ، اما اذا قلنا مثلا ان الله أمر ابا جهل بالايمان واراد منه الكفر ، ادى ذلك الى اقتضاء الايمان منه بحكم

الأمر واقتضاء الكفر منه بحكم الإرادة ، وهو محال « (١٣) فاذن يجب ان يتناسب الأمر واستعداد ومقدرة من هو موجه اليه ، اذ ان ولا احد ملزم ولا مكلف بعمل المستحيل : فالجاهل غير ملزم بان يفعل حسب علم ينقصه • والله يثبت ولا يعاقب الا حسب معرفة وحرية الإنسان •

وبعد ذلك نبحت الى اى احد يجب على الإنسان ان يطيع الشرع اعنى ما هى درجة ايمانه وكفره ، فيقول ابو الهذيل بهذا الصدد : « كل من أمر بشيء ففعله فقد أطاع الأمر له ، وكل من نهى عن شيء ففعله فقد عصى الناهى له • ويقدم مثلا لذلك ؟ فيقول : اذا ترك الدهرى المجوسية والنصرانية فانه مطيع بتركهما ، لانه أمر ان يتركهما • وهو عاص كافر بقوله بالدهر لانه قد نهى عنه « (١٤) فاذا ترك الدهرى امرين قد نهى عنهما ليس يعنى ذلك انه تقرب الى الله ، لا بل يبقى كافرا لانه لم يطيع امر الله بترك القول بالدهر • والنظام والمردار وجميع المعتزلة متفقون على قول أبى الهذيل هذا ، ويريدون قائلين « انه لا يطيع الله جل ذكره الا من قد عرفه وتقرب اليه بطاعته « (١٥) فكأنه توجد حدود لمعرفة الشريعة وتوجد ايضا حدود للمسئولية •

وتحاول المعتزلة بعد ذلك ان توضح معنى المسئولية الحقيقية ، فتميز بين ما جاز نسخه وبين ما لم يجز نسخه من الأوامر • فاذا أمر الله بما جاز نسخه واذا عصى الإنسان هذا الأمر فيكون قد عصى الله ،

(١٣) - الشهرستاني : نهاية الإقدام ص ٢٥٤ •

(١٤) الخياط : الانتصار ص ٧٤ •

(١٥) نفس المصدر ص ٧٥ •

ولكنها معصية نسبية • وإذا أمر الله بما لا يجوز نسخه ، وعصاه
الإنسان ، فتكون معصية لأمر مطلق « (١٦) وتنوه المعتزلة هنا إلى
الشريعة النبوية (اعني الوحي) وإلى الشريعة العقلية الطبيعية • ويجوز
ان يأمر الوحي ببعض الأفعال التي لا تأمر بها الشريعة العقلية ، فتكون
المعصية في هذه الحالة معصية نسبية ، ولا يكون العاصي كافرا • أما
إذا عصى أمرا عقليا طبيعيا - لا يمكن نسخه - فتكون معصية مطلقة ،
ويعتبر كافرا •

٤ - المعصية لا تكون دائما في الفعل :

يقول الجبائي « انه يجوز ان يستحق الإنسان الذم والعقاب الدائم
لأعلى فعل ، ولكن من أجل انه قادر على عزم دون ان ينفذه » (١٧) • أو
بمعنى آخر ، يذكر الجبائي الحلال التي يؤخر فيها الإنسان تنفيذ العزم •
نرجع هنا إلى ما قالته المعتزلة في العلاقة بين العزم والتنفيذ (الباب
الأول الفصل الثالث رقم ٤) : تميز المعتزلة بين وقت القدرة (أعني
العزم) ووقت الفعل • ولكن يجوز ان توجد اوقات كثيرة بين وقت
القدرة ووقت الفعل • فالإنسان يمكنه ان لا يفعل مع وجود القدرة على
الفعل ويبطل بعضهم هذا التأخير في الفعل بقولهم انه ناتج من عزم آخر
يختلف عن العزم الأول الذي لم ينفذ ؟ وهكذا يكون العزم الجديد
سببا في عدم تنفيذ الفعل الأول ؟ وينتهوا إلى انه طالما لا توجد موانع
للفعل ، فالإنسان يفعل ضرورة حسب العزم الأخير • هذا هو رأي

(١٦) الخياط : الانتصار ص ٢٩ •

(١٧) البغدادي : الفرق ص ١٧٠ - ابن حزم - الفصل ج ٤

فدماء المعتزلة مثل ابي الهذيل والنظام ومعمار والشحام والاسكافى وجعفر بن حرب • ولكن الجبائي يقول انه بالرغم من ان القدرة سابقة على الفعل فهذه القدرة يسكنها ان لا تفعل ، وذلك دون وجود موانع أو عوائق ؟ أو بمعنى آخر يجوز للانسان ان يقف عند حد العزم دون ان ينفذه • وحينئذ يعتبر عاصياً ؟ والمسئولية الخلقية - حسب الجبائي - لا تقع فقط على الفعل ، بل على العزم ايضا حتى اذا لم ينفذ • وعلى هذا الاصل يستحق الانسان الذم في الحالتين الاتيتين :

اولا : في حالة الامتناع عن الفعل : يقول الجبائي اذا أمر انسان

بفعل ولم يفعله مع قدرته عليه وتوفر الآلية فيه وارتفاع الموانع منه ، فهو مستحق للذم والعقاب الدائم « (١٧) • فهذا الانسان لا يستحق الذم لفعل بل لامتناعه عن الفعل • مثلا من يقطع عمدا الصلاة ، او لا يدفع الجزية ، مستحق للعذاب (١٨) ويعرض الجبائي الحالتين الآتيتين :
١ - حالة انسان امتنع عن فعل أمر وأتى بمعصية ، مثل السرقة أو القتل أو الزنى • يقول الجبائي ان هذا الانسان يستحق عقابين ، الواحد لامتناعه تنفيذ ما أمر به ، والثاني لفعله المعصية • ٢ - حالة من امتنع عن فعل ما أمر به ، وفعل مثل افعال الانبياء ؟ يقول الجبائي انه يستحق الذم في هذه الحالة لانه لم يفعل ما أمر به • فالامتناع عن تنفيذ أمر يستحق الذم حتما ، ولو ان صاحب هذا الامتناع أتى بافعال تستحق المدح •

ثانيا : في حالة الفعل : من يفعل ما نهى عنه يستحق الذم على

(١٧) البغدادي : الفرق ص ١٧٠ - ابن حزم الفصل ج ٤ ص ١٥٢ •

(١٨) ابن حزم الفصل ج ٤ ص ١٥٣ •

فعله ؟ مثلاً « الزانى وشارب الخمر والسارق والقاذف والمفطر فى شهر رمضان » (١٩) ويظهر ان الجبائى قد سئل عما اذا كانت هذه الافعال تستحق قسطين من الذم ، الاول لفعل الزنى والشرب والسرقة الخ ، والثانى لعدم فعل ما وجب على (المخالف) من ترك الزنى والسرقة الخ (١٩) ؟ لانه لو كان الامر كذلك لوجب كفارتان فى فعل واحد ، احداهما لفعل الزنى ، والثانية لعدم الامتناع عنه ؛ او بمعنى آخر كل فعل ذم يكون فى الحقيقة امرين مستحقين للذم ، الاول الفعل ذاته ، والثانى عدم تجنب هذا الفعل ؛ ولكن جاء رد الجبائى على هذا السؤال واضحاً ؛ فقال : « انما نهى الانسان عن الزنى والشرب والقذف الخ فاما ترك هذه الافعال فهو واجب عليه » (١٩) فعلى ذلك الاصل يكون كل من فعل ما نهى عنه لم يستحق الا ذمّاً واحداً لفعله هذه ، اذ ان الشرع نهى عن فعل وقام به الانسان ، فهو عاص بفسله لهذا النهى فقط ، والا أصبح مجال الذم واسعاً للغاية . وهذا ما ينوه عنه البغدادى عندما يذكر رأى الجبائى فى الموضوع ؛ فيقول البغدادى ما مؤداه : هل مختلف حركات الفعل تستوجب كل منها ذمّاً ؟ « قد وجدنا من المسييات ما يتولد عنه من أسباب كثيرة كاصابة الهدف بالسهم فانه يتولد عنها حركات كثيرة يفعلها الرامى بالسهم ، وكل حركة منها سبب لما يليها الى الاصابة . ولو كانت مائة حركة ، فالماية منها سبب الاصابة ؛ فهل اذا أمر الله الرامى بالاصابة فلم يفعلها ان يستحق مائة قسط وقسماً ، الواحد منها ان لم يفعل الاصابة ؛ والمائة لانه لم يفعل تلك الحركات » ؟ (١٩) ان كل هذه المشاكل التى ينوه

عنها البغدادي ، من السهل جدا حلها عند المعتزلة • يكفي ان نرجع الى ما قاله المعتزلة عن الفرق بين الافعال المتولدة والافعال الارادية (الباب الاول • الفصل الثالث رقم ٢) ؛ انهم لا يعتبرون الانسان مسئولا الا عن أفعاله الارادية ، وفي المثال المذكور عن السهم لا يكون الانسان مسئولا عن رميه أو عدم رميه للسهم فقط ؛ اما كل باقى الحركات فهى متولدة عن الفعل الارادى الاول • لذلك قال الجبائي ان الفاعل لمعصية لا يستحق الا ذمًا واحدا عليها بالرغم عما يتولد عنها من أفعال عديدة •

الفرق بين العقاب والذم : يميز الجبائي بين الافعال التى تقع

بجراحة مخصوصة ، مثل الكلام ؛ وبين الافعال التى لا تقع بجراحة مخصوصة ، كالزكاة والكفارة وقضاء الدين ورد المظالم • ان الافعال التى لا تقع بجراحة مخصوصة يمكن التعويض عنها بأفعال أخرى ، مثل الصلاة والحج بدلا من الزكاة • فيكون العقاب واجبا على الافعال التى تقع بجراحة مخصوصة ؛ والذم واجب على الافعال التى لا تقع بجراحة مخصوصة فى حالة عدم فعلها اذا كان الانسان قد أمر بها (٢٠) •

٥ - موقف من آتى بكبيرة (الفاسق) :

ان من يعصى الشريعة لا يفقد الايمان ، ولا يزال موحدا ؛ ولكن كل معصية تستحق حتما عقاباً • فما هو حال الفاسق المسلم ؟ لا يبدو ان المعتزلة تهاونت فى أمره ؛ بل بالعكس يقول جعفر بن مبشر : « ان من فساق هذه الامة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة • هذا مع قوله بان الفاسق موحّد وليس بمؤمن ولا

بكافر» (٢١) ويقول الجبائي وابنه أبو هاشم ان من ارتكب كبيرة فهو في الحال يسمى فاسقاً ، لا مؤمناً ولا كافراً ؛ وان لم يتب ومات عليها فهو مغلد في النار (٢٢) ، فيكون الفاسق الموحّد في نظر المعتزلة في منزلة بين المنزلتين ، أي بين الإيمان والكفر . فهم يميزون بين الإيمان وهو اعتقاد راسخ بالوحد ، وبين الفسق وهو معصية الشريعة ، ولما كانوا يعتبرون الفسق عملاً يقوم به العقل والارادة الحرة ، ولا يقاس بالأفعال الخارجية ، لذلك وجدوا انه من الصعب الحكم على حالة الفسق ، إذ ان النيات لا تظهر دائماً ، والمسئولية لا تقع الا على القصد . فقول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين يعتمد على أساس سيكولوجي وخلقى وطيد : انهم اعتبروا الانسان مسئولاً فقط عن ارادته لان الفعل الارادي هو الفعل الوحيد الذي يصدر مباشرة من ارادة الانسان على ضوء العقل ؛ ولكن كل ارادة لا تنفذ حتماً ؛ لذلك لا يسكنا ان نحكم بواسطة الفعل الخارجي على ما قصدت اليه الارادة .

بحث بعض الكبار :

ان الفسق معناه هنا معصية الشريعة وليس عدم الخضوع الى ما هو متفق عليه بين الناس من عادات ؛ وعدم الخضوع لما أجمع عليه قوم ، يكون سبباً لعقاب العاصي عقاباً يتفقون عليه . وما هو كذلك ، أعنى من وضع الناس ، لا يعتبر فسقاً . لان الفسق معصية ما يحكم به العقل بانه خير والحسن ، أعنى انه معصية الشريعة العقلية الطبيعية الضرورية العامة ؛ وعلى ضوء ذلك نعرض آراء المعتزلة في بعض

(٢١) نفس المصدر . ص ١٥٣ .

(٢٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨٢ .

الكبائر :

١ - **شارب الخمر** : يقول جعفر بن مبشر « ان اجماع الصحابة

على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ لانهم اجمعوا عليه برأيهم » (٢٣)
في حين ان الشريعة العقلية لا تحرم شرب الخمر •

ب - **الزاني** : يقول جعفر بن مبشر : « ان رجلا لو بعث الى

امرأة يخطبها ليتزوجها وجاءته المرأة فوثب عليها من غير عقد نكاح ولا
ولي ولا شهود ، انه لا حد عليها ؛ لانها جاءتته على سبيل النكاح ؛
وأوجب الحد على الرجل ، لانه قصد الزنى » (٢٤) • فلا يعتبر جعفر

المرأة زانية اذ انه لم يكن في نيتها الزنى ؛ والرجل هو وحده الزاني
لانه كان في نيته الزنى • فالمعتزلة لا تحكم على ما هو ظاهر من
الأفعال ، بل تحاول ان تنفذ دائما الى النيات ؛ لان المسؤولية لا تقع
الا على القصد ، وهذا ما يتفق وقولهم بان الإرادة الحرة هي المسؤولة
عن مراداتها •

ج - **السارق** : وفي السرقة يجب ان نأخذ بعين الاعتبار قصد

السارق وقيمة ما هو مسروق • ليس كل ما يسرق يضر صاحبه
الأصلي • ولكن اذا أخذنا بهذا المبدأ أصبح من الصعب تحديد الحد
الأدنى للشيء المسروق ، حتى تكون هناك سرقة فعلا ؛ اذ ان الأموال
ليست موزعة بالتساوي • ولحل المشكلة اتخذ بعض المعتزلة مقياسا من
النظام الاجتماعي لتحديد الحد الأدنى لقيمة الشيء حتى تكون هناك
سرقة : مثلا « يفسق ابو الهذيل سارق خمسة دراهم أو خائنهما ،

(٢٣) البغدادي : الفرق ص ١٥٣ •

(٢٤) البغدادي : نفس المصدر • الخياط الانتصار ص ٨٨ •

قياساً على مانع الزكاة ؛ ويفسق بشر بن المعتمر سارق عشرة دراهم « (٢٥) • ويزعم أبو الهذيل وبشر أن « السارق الذي أخذ أربعة دراهم ثم أخذ بعدها أربعة أخرى ، فقد فسق بمنعه الأربعة الأولى والأربعة الثانية ؛ فاما في نفس الإخذ فلم يفسق » (٢٥) • ولكن النظام اتخذ مقياساً آخر بخلاف الزكاة وهذا المقياس هو أقل مبلغ يصلح حتى يطلق عليه اسم مال ؛ فقال « إن رجلاً لو أخذ من مال قيم مائتي درهم غير حبة ، لم يفسق ؛ وإنه إن أخذ منه مائتي درهم سواء ، فسق وفجور وصار من أهل النار » وكان النظام يفسق خائن مائتي درهم لقول الله « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » • والمال عنده لا يكون أقل من مائتي درهم « (٢٦) • يبدو مما سبق أن المعتزلة كانت تحاول أن تلتطف من عادة قطع يدي السارق لذلك أخذوا يحددون الحد الأدنى للقيمة المسروقة حتى يعتبر العمل سرقة فعلاً • فاعتمد بعضهم على أقل مبلغ يدفع كزكاة وجعله حداً أدنى لمعاقبة سارقه ؛ بينما اعتمد البعض الآخر على تقدير أقل قيمة من المال يدفع عنها زكاة ، وكانت حينئذ مائتي درهم - وفي كلتا الحالتين أخذ المعتزلة بعين الاعتبار الضرر الناتج للخير من السرقة لتحديد السرقة ؛ ولما كان من المستحيل تقدير هذا الضرر في كل حالة على حدة ، لجأوا إلى نظام اجتماعي مالي وحددوا على ضوءه أقل مبلغ يعتبر مالا •

(٢٥) ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٥٤ - الخياط : الانتصار ٩٣

(٢٦) الخياط : الانتصار ص ٩٣ - البغدادي الفرق ص ١٢٩

الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٦ - ملحقونكة : كان من عادات العرب قطع يدي السارق لذلك حاولت المعتزلة تحديد الحد الأدنى للمبلغ المسروق حتى تكون هناك سرقة فعلاً يعاقب عليها •

اما اذا كان ما يأخذه السارق لا يسبب ضررا للغير فهو لم يفسق ؛
ولذلك قال جعفر بن مبشر : « ان أخذ حبة شعير أو طاقة تبين من الغير
فهذا مما لا يتمانعه الناس فيما بينهم فلا يوجب على أخذها وعيد •
والكن ان أخذ ما يتمانع الناس أخذه مما قد حرمه الله ذاكرا لتحريمه ،
قاصدا الى ان يعصى ربه ، فهو فاسق فاجر ، ولا يعتبر منسلخا من
الايمان والاسلام » (٢٧) • فكأن المعتزلة لا ينظرون الى السرقة كمجرد
أخذ او سلب المال ؛ بل السرقة هي أخذ مال يضر صاحبه الاصلى •
وعلى ذلك حاولوا تحديد المال لتكون هناك سرقة •

د - القتل : « كان الفوطى يرى قتل محالفيه فى السر غيلة وان
كانوا من أهل ملة الاسلام » (٢٨) • وكانت المعتزلة تعتبر القتل جريمة
فى ذات حدها ؛ وذلك يتفق ومبدأهم القائل بان من الصعب معرفة قصد
الآخرين ، وان المسؤولية ليست فقط على الافعال الخارجية بل على النيات
والقصد • وسنبحث هذه النقطة بالتفصيل فى الفصل الخاص بآراء
المعتزلة السياسية - ولكن من الوجهة الخلقية نجد ان المعتزلة تحرم
القتل •

ويتضح من هذا البحث الوجيز الخاص ببعض الكبائر ان المعتزلة
تسترشد خصوصا بالشرعية العقلية للحكيم على الكبائر ، ولا تتقيد

(٢٧) الحياط : الانتصار ص ٨٣ •

(٢٨) البغدادى : الفرق ص ١٥٠ ملحوظة : يقول البغدادى :

وأعدل السنة يقولون فى الفوطى واتباعه ان دماءهم وأموالهم حلال
للمسلمين وفيه الخمس وليس على قاتل الواحد منهم قود ولا دية ولا
كفارة بل لقاتله عند الله القربة والزلفى - وهما القول بعيد كل البعد
عن رأى المعتزلة •

بالشريعة النبوية ، ثم لاحظوا انه من الصعب تحديد قصد الفاسق للحكم عليه ؛ لذلك لجأوا الى القول بالمنزلة بين المنزلتين ؛ وكأنهم يقولون وعاد ايدر يزال كان ما نسبيته فاسقا ما هو الا عاص لبعض النظم الاجتماعية المتفق عليها ، أو لبعض الأغراض الشخصية ولم يعص قط شريعة عقلية ؟

٦ - التوبة :

ان الفاسق يمكنه ان يتوب عما أتى به من معصية ، كما وانه أتى المعصية حرا مستقارا يمكنه أيضا ان يختار التوبة ويندم على معصيته . والمنزلة تضع شرطين أساسيين للتوبة ، حتى تكون صادقة : ١ - يجب ان تكون التوبة كاملة شاملة لجميع الذنوب ، و ٢ - يجب ان يوجد قصد صادق على التوبة . وما يذكره ابو هاشم الجبائي عن التوبة يوضح لنا موقف المعتزلة منها فيقول : « ان التوبة لا تصح مع ذنب ومع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحا أو يعتقد قبيحا ، وان كان حسنا » (٢٨) فيجب ترك القبيح لانه قبيح ، أو لانه يعتقد قبيحا . ويضيف ابو هاشم قائلا : « ان التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حبة عليه » (٢٩) . يعني ان التوبة يجب ان تكون كاملة شاملة كل فعل قبيح أو كل قصد قبيح ؛ فالتوبة الجزئية غير مجدية . لذلك هو يقول : « ان من قتل ابنا لغيره ورضي بحرمة » (٢٩) يكون قد فعل معصيتين ويلزمه توبتان . اما اذا تاب عن واحدة ، وأصر على الأخرى ، فكأنه لم يتب . ويدهش البغدادي

(٢٩) البغدادي : الفرق ص ١٧٥ - ابن حزم : الفصل

لقول ابى هاشم هذا ، ويوجه له هذا السؤال : « اذا كان التائب عن بعض ذنوبه قد ناقض وتاب عن ذنبه لقبحه ، وأصر على قبيح آخر فلم لا تصح توبته من الذنوب منه ؟ » (٢٩) ومن سؤال البغدادى هذا نفهم ان المعتزلة كانت لا تعتبر التوبة جزئية ، بل يجب ان تكون شاملة كل قبيح حتى تكون فعالة ؛ لان الحياة الخلقية تكون وحدة غير متجزئة ؛ فلا يجوز ان يتوب تائب عن قبيح مع استمراره فى قبيح آخر ؛ ان هذا لا يبرأه من القبح - اما فيما يتعلق بالنية عند التوبة ، فيكفى ان تكون النية صادقة لتصح التوبة . ويذكر ابو هاشم حال من تاب عن قبيح وأصر على قبيح آخر يعتقد حسنا ؛ فيقول ان توبته صالحة اذ ان قصده حسن ، وهو يجهل ان القبيح الذى يصر عليه هو فعلا قبيح بل يعتقد حسنا (٢٩) ويقول بشر بن المعتمر « اذا تاب انسان عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الاولى ، لان توبته تقبل بشرط ان لا يعود » (٣٠) ولكن الانسان ضعيف من طبيعته ، فلا يجب ان نستنتج من قول بشر هذا ان كل من راجع كبيرة استحق عقاباً عليها ، وعلى كل ما مائلها من كبائر سابقة تاب عنها ، لان المعتزلة تشترط فى التوبة العزم على عدم مراجعة الكبيرة ؛ ولكن الانسان معرض للوقوع فى نفس الكبائر مرات ، فماذا يكون أمره اذا راجع الكبيرة ؟ يقول أبو بكر الاشعبي « ان كل من تاب عن كبيرة وراجعها ثم تاب عنها ، فكل توبة عن كل واحدة مقبولة » (٣١) وذلك لان من يتوب

(٢٩) البغدادى : الفرق ص ١٧٥ .

(٣٠) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٠ .

(٣١) ابن حزم - الفصل ج ٤ ص ١٥٤ .

مرة يشترط فيه ان يكون عنده العزم الصادق على عدم مراجعة الكبيرة ،
المعتزلة تقاس بالنية والقصد خصوصا (٣٢) .

حالة من يصبح عاجزا عن مراجعة الكبيرة : توجد بعض الكبائر
التي تتطلب عضوا مينا للقيام بها ، فماذا يكون حال من يتوب عن
كبيرة بعد فقد العضو الذي استعمله في هذه الكبيرة ؟ يقول ابو هاشم
« ان التوبة لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده
توبة من خرس لسانه عن الكذب ، ولا توبة من جب ذكوره عن
الزنى (٣٣) ورأى ابي هاشم هذا يسكن تعليقه هكذا : ما الذي يضمن
لنا عدم مراجعة الذنب اذا كان هذا الشخص لم يفقد العضو الذي ذنب
به وكذب بواسطته ؟ لذلك اخبر ابي هاشم توبة الفاسق بعد عجزه
عن مثل ما فسق به ، توبة متأخرة غير صالحة . اما اذا جاءت التوبة
قبل العجز فهي صالحة .

٧ - العوض والتفضل والتلطف :

يتألم الانسان عندما يرغب على الخضوع الى حكم جائر ظالم ، ومن
العدل ان ينال عوضا عن هذا الألم . ويقول الجبائي ان العوض مستحق
لالم متقدم (٣٤) . ولكن هذا العوض يكون لوقت ، ويقاس بالالم الذي
يكون قد تحمله الانسان . فالعوض خلاف السعادة التي يتمتع بها
أهل الجنة ولا تقاس بالاهم بل هي ثواب لافعالهم ، وليس لها حد (٣٥) .

(٣٢) رأى المعتزلة هذا قريبا جدا من رأى المسيحيين في التوبة .

(٣٢) البغدادي : الفرق ص ١٧٦ .

(٣٤) الشهورستاني : الملل ج ١ ص ٨٧ .

(٣٥) انظر الفصل التالي الخامس بالجنة والنار .

فالعوض نوع من التعويض يقدمه الله لمن تألم من جور الآخرين (٣٦) .
والعوض خلاف التفضل . « لان العوض مستحق والتفضل
غير مستحق » (٣٧) . والتفضل بمثابة هبة يمنحها الله لخلقه . لذلك
يفضلها الجبائي على التفضل ، اذ انها بمثابة تعظيم واجلال للمثاب يقترن
بالنعيم . وينتهي ابو هاشم الجبائي الى « ان التفضل لا يقع به انتصاف
من الله لان التفضل ليس يجب فعله مثل العوض » (٣٧) فالؤمن الذي
يتشجع للشريعة يستحق الثواب على فعله والسعادة في الجنة . ولكن من
يتألم لاجل الشريعة فيستحق العوض زيادة على الثواب .

ويقول الجبائي ان الله يمنح لطفاً لعبده ليساعده ليؤمن ؛ ولكنه
يضيف ان « من آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته ، ولو
آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لعظم مشقته » (٣٧) . وهذا القول
يتفق والاصل الذي بنت عليه المعتزلة الاستحقاق . فهم يقولون ان
العقل باستطاعته ادراك الشريعة ، والانسان حر في العمل بموجبها او
في مخالفتها ؛ لذلك كان من العدل ان من عرف الشريعة بمشقته ،
اعنى بواستطة اجتهاده ، كان له ثواب أكبر من الذي آمن بلطف من
الله . ولكن هناك مسألة لم نستوضحها عند المعتزلة بعد وهى : هل
الله يمنح لطفه جزافاً لمن يشاء ؟ أم هو يمنحه لمن اجتهد في الوصول
الى معرفة الشريعة ولم يتمكن ؟ - نعتقد ان الفرض الثانى هو الذى
يتفق أكثر مع مبادئ المعتزلة ؛ ونلاحظ ان لو صح هذا الفرض ايضاً

(٣٦) فعلى هذا الرأى يكون للشهداء عوض بجانب النعيم الذى
يتمتعون به فى الجنة .

(٣٧) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨٧ .

- اعنى ان الله يساعد المجتهد بمنحه لطفًا من عنده - فتكون حال من نال هذا اللطف أقل من حال من وصل الى معرفة الشريعة بمشقة فقط •

لما كان الإنسان العاقل في إمكانه ادراك الشريعة ، وفي إمكانه الخضوع اليها أو مخالفتها ، فمن العدل ان ينال ثوابا من عمل بها وعتابا من مخالفتها ، ولكن في عالمنا لا يتناسب الجزاء مع قيمة الافعال الخلقية ؛ فبالإضافة ما تنجب عنا المقاصد والنوايا ، ولذلك لزم القول بحياة آجالة في عالم آخر يستقر فيه النظام الخلقى ؛ وهذا الشعور بالحاجة الى جزاء خلقى عادل هو الذى جعل المقتولة تقول بوجود الجنة والنار ؛ لأن لو لم يكن لأصبح من المستحيل علينا ان نفهم كل المسألة الخلقية ؛ لأنه بما فائدة الشريعة بدون جزاء ؟ ، ونلاحظ هنا ان موقف المقتولة من المسألة الخلقية قريب جدا من الموقف الذى سبقه كقط الألمانى عندما يبرهن على خلود النفس بواسطة شعورنا بالحاجة الى جزاء يتفق وما نستشقه من جزاء خضوعنا للشريعة أو مخالفتنا لها ؛ وكذلك وجود الجنة والنار أمر ضرورى حتى تنال كل نفس ما استحقته ؛ والا فلا يسكننا ان نفهم المسألة الخلقية ؛ حتى ولا يكون لها وجود • وهذا خلاف ما نشعر به ويقول به العقل العسلى •

الفصل الثالث

الجنة والنار

ان المسألة الخلقية - مثل ما وضعها المعتزلة - تحتم وجود الجنة والنار ، حتى ينال الانسان ثوابه أو عقابه حسب ما يستحق على أعماله • ولكن هل ينال الانسان جزاءه مباشرة بعد انفصال النفس عن الجسد ، أم هو يناله يوم البعث ، حينما تتحلى النفس بأجسام مطهرة لتذوق لذة النعيم أو أجسام مخصوصة لتحمل عذاب النار ؟ لذلك تتسائل المعتزلة هل الجنة والنار مخلوقتان مع العالم ، أو هما ستخلقتان عندما يصبحان مكانين ضروريين لأهل الخلدتين ؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى لما كان الثواب والعقاب تستحقهما ارادة حرة في أفعالها ، ولما كانت هذه الارادة تكف عن العمل في الجنة وفي النار ، فماذا يكون حينئذ حال أهل الخلدتين لما لم يعد في استطاعتهما القيام بأى فعل ، اما لزيادة استحقاقهما في النعيم ، واما للتخفيف عن آلامهما في النار ؟ سنحاول هنا ان نستطلع رأى المعتزلة في هاتين النقطتين : أعنى خلق الجنة والنار من جهة ، وحال أهل الخلدتين ، من جهة أخرى • والمعتزلة بحثت هاتين النقطتين على ضوء العقل الصرف •

١ - هل خلقت الجنة والنار مع العالم ؟ :

لما كانت الجنة المكان الذي ينعم فيه الصالحون ، والنار المكان الذي ينال فيه السالكون ، تسألت المعتزلة : هل الله خلق مع العالم هذين المكانين قبل ان يكون هناك صالح وصالح ؟ أم هل هما يخلقان لما يصير هناك من يستحقتهما ؟ تقول المعتزلة ان في يوم البعث يدخل كل انسان في المكان الذي يكون قد استحقه ^(١) لذلك زعم أكثر المعتزلة انه من الصعب ان تقول ان الجنة والنار خلقتا مع العالم ، أو انهما خلقتا الآن اذ انهما لا تشغلان الا بعد وقت ، ونفهم حينئذ لماذا كان القوي يكثر « من قال ان الجنة والنار مخلوقتان (الآن) ^(٢) اذ لا فائدة في وجودهما ، وهما جميعا خاليتان ممن يتنعم ويتضرر بهما » ^(٣) وكان يقول ان الله سيخلقهما يوم البعث « والحساب » ^(٤) . وهذا هو أيضا رأى أكثر المعتزلة - ولكن يبدو ان البعض منهم - حسب قول البغدادي ، وهو لم يذكر اسمائهم ، « شكوا في وجودهما اليوم ، وانهم لم يقولوا بتفكير من قال انهما مخلوقتان » ^(٥) والجبايى على هذا الرأى - ويدجأ عماد بن سليمان الى حجة عقلية ليرد القول بان الجنة والنار مخلوقتان حلالا ؟ فيقول : « اذا كان هذان المكانان موجودين لوجودا اما في عالم الكراكب واما في عالم العناصر واما في عالم آخر ، وهذه الاحتمالات الثلاثة مردودة ، لان الكراكب لا يمكن خرقها ولا لحمها فلا يمكن

(١) الايجي : المواقف ص ٢٧٥ .

(٢) البغدادي : الفرق ص ١٥٠ .

(٣) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٨ .

(٤) الايجي : مواقف ص ٢٧٥ .

(٥) البغدادي : الفرق ص ١٥٠ .

لاى مخلوق ان يخرقها • واذا قلنا ان هذين المكانين موجودان فى عالم العناصر ، فهذا يتطلب القول بالتناسخ ، ونحن نرد هذا القول ردا تاما • ولا يوجد خارج عالم الكواكب عالم آخر ، لان فلك الكواكب مستدير ، واذا وجد عالم آخر كان هو أيضا مستدير ولزم القول حينئذ بوجود فراغ بين فلك الكواكب وهذا العالم الاخر ، وذلك مستحيل « (٦) ويؤول ابو هاشم بن الجبائى هذه الآية « عرضها السماوات والارض » تأويلا حرفيا ليثبت ان الجنة والنار لم تخلقا قبل يوم البعث • ويقول : من المستحيل ان تتصور مثل هذه الابعاد للجنة قبل فناء السماوات والارض ، اذ ان مداخلة الاجسام مستحيلة (٧) وتستتبع المعتزلة من هذا ان الجنة لا تخلق الا بعد فناء الارض والسماوات ، اعنى بعد فناء هذا الكون • فهكذا ترى المعتزلة ان القول بوجود الجنة والنار قبل يوم البعث قول لا يقبله العقل ، لانه لا بد ان تشغل الجنة والنار مكانا غير موجود الان فى عالمنا ولا فى عالم الكواكب ايضا ؛ ثم لو افترضنا وجود هذا المكان فانه سيكون خاليا حين يوم البعث •

٢ - أهل الخلدین :

ستكون الجنة مكان ثواب والنار مكان عقاب • ولا يستحق الثواب الا من ادرك الشريعة وعمل بموجبها حرا ، ولا يستحق العقاب الا من ادرك الشريعة وخالفها حرا • والانسان لا يدرك الشريعة الا عندما ينشج عقله (انظر الباب الاول • الفصل الثانى رقم ٣ و ٤) ولما كان

(٦) الايجى : مواقف ص ٣٧٥ •

(٧) نفس المصدر ص ٣٧٦ •

الامر كذلك فماذا يكون مصير من لم تنضج عقولهم ولم يدركوا
الشريعة ، مثلا الاطفال والمجانين ؟ يجب ثمانية على هذه المسألة قائلا :
« ان الآخرة انما هي دار ثواب أو عقاب وليس فيها لمن مات طفلا ولا
لمن لا يعرف الله بالضرورة . الله يستحقون بها ثوابا ولا معصية يستحقون عليها
عقابا ، فيصيرون حينئذ ترابا اذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا
عقاب » (٨) وذهب ايضا ان « اليهود والنصارى والمجوس يصيرون يوم
القيامة ترابا لانهم غير عارفين ولا قاصدين لله الى معصية على العبد لها ،
فزال عنهم بذلك - عند ثمانية - اسم الكفر ، وزال عنهم الوعيد بزوال
اسم الكفر عنهم ، لان الحكم بالوعيد تابع للاسم عند ثمانية » (٩) . ولكن
موقف الجبائي يبدو أقل شدة من موقف ثمانية تجاه الاطفال والمجانين
واليهود الضعفاء . وهذا ما يتضح لنا من المناقشة التي دارت بينه وبين
الاشعري : « سأل الاشعري الجبائي عن ثلاثة أخوة أحدهم تقى والثاني
كافر والثالث صغير ، ماتوا كذلك ، كيف حالهم في الآخرة ؟ »
فقال الجبائي : التقى في الدرجات العلى والكافر في الدرجات والصغير
من أسفل السلامة - فقال الاشعري : ان ارادة الصغير ان يذهب الى درجات
التقى هل يؤذن له ؟ فقال الجبائي : لا ، لانه يقال له ان أخاك انما
وصل الى تلك الدرجات بطاعته ، وليس لك مثلها - فقال الاشعري :
فان قال : التخصير ليس مني لانك ما ابقتني وما أقدرتني على الطاعة
- فقال الجبائي : يقول الله : علمت انك لو بقيت لشقيت وصرت مستحقا
للعقاب - فقال الاشعري : فان قال الكافر : اله العالمين كما علمت حاله

(٨) البغدادي : الفرق ص ١٥٧ .

(٩) الحياط : الانتصار ص ٨٧ .

فقد علمت حالي ، فلم راعيت مصلحته دون مصلحتي ؟ - فانقطع الجبائي - (١٠) لاشك في ان هذه المسألة صعبة وهي كما تقول المعتزلة من « لطيف الكلام » اذ انهم يجتهدون في التوفيق بين عدل الله ولطفه من جهة وحرية الاختيار عند الانسان من جهة أخرى - وتدافع المعتزلة عن هذه الحرية ، اذ انها من أصولهم الرئيسية • والانسان لا يستحق ثوابا أو عقابا الا اذا كان حرا ؛ فبدون هذه الحرية يستحيل تحليل مسألة الثواب والعقاب • ومن هنا نفهم معنى قول الجاحظ « بان الله لا يدخل النار أحدا وانما النار تجذب أهلها الى نفسها بطبعها ، ثم تسكنهم في نفسها على الخلود » (١١) ويمكننا ان نضيف الى قوله هذا « ان الجنة تجذب أهلها الى نفسها بطبعها وان الله لا يدخل أحدا الجنة » (١١) .

فيتضح من هذا الكلام ان الله لا يختار جزافا أهل الخلدن ، بل ان الانسان يستحق بفضل ارادته الحررة ، الجنة أو النار حسب ما أتى من أفعال - فمعرفة الشريعة لازمة ، وحرية الاختيار ضرورية حتى يناب أو يعاقب الانسان • ويستتبع المعتزلة من ذلك ان من لم يعلم الشريعة « الطبيعية العقلية » لا يستحق جزاء ، اذ انه لم يأتي بمعصية كما وانه لم يخضع الى شريعة • ولكن من حاله هكذا هل سيصير ترابا يوم البعث ؟ أو بمعنى آخر ليس له بعث ؟ أم سيكون في مكان ما

(١٠) اليافعي : مرهم العلال ص ١٢٨ - ملحوظة : ان ما يذكره الجبائي عن (أهل السلامة) يذكرنا « باليمبوس » عند المسيحيين وهو مكان تطمئن فيه انفس الاطفال دون ان تشاهد الله •
(١١) البغدادي : الفرق ص ١٦١ - الشهرستاني : الملل

هادثاً مطمئناً؟ ان جميع المعتزلة ليست على رأى واحد فى هذه المسألة .

٣ - حال أهل الجنة :

ان الارادة الحرة لهم تمتد تفعل فى الجنة . لذلك يستحيل على أهل الجنة ان يفعلوا . ويطلب ابو الهذيل ذلك بقوله : « ان الدنيا دار عمل وأمر ونهى ومحنة واختيار . ولذلك كانت الدنيا دار ألم وعذاب . ولكن الآخرة دار جزاء . وليست بدار عمل ولا دار أمر ولا نهى ولا محنة ولا اختيار . فأهل الجنة فى الجنة يتنعمون فيها ويلذون ؛ والله تعالى المتولى لفعل ذلك النعيم الذى يصل اليهم وهم غير فاعلين له ، (١٢) . ويضرب ابو الهذيل ذلك بقوله : « لو كانوا فى الجنة مع صحة عقولهم وابدانهم يجوز منهم اختيار الافعال ووقوعها منهم ، لكانوا دأسيديين منهيين . ولو كانوا كذلك لوقعت منهم الطاعة والمعصية ، ولكانت الجنة دار محنة وأمر ونهى ، ولم تكن دار ثواب ، وكان سبيلها سبيل الدنيا . وقد جاء الاجماع بان الدنيا دار عمل وأمر ونهى ، والآخرة دار جزاء ، وليست بدار أمر ولا نهى وهذا الاجماع يوجب ماقلت » (١٣) لذلك كان يثبت ابو الهذيل بكل شسدة ان أهل الجنة لا يفعلون أى حركة بل يتذوقون اللذة والسعادة ؛ فهم ليسوا « كالحجارة » بل هم « أحياء عقلاء فهماء » (١٤) . فتقول ام يمد يريدون . « وتجمع فيهم اللذات كلها : اللذات الجسمية واللذات المعنوية ويصيرون فى الجنة باقين بقاء دائما وساكنين سكونا باقياً ثابتاً

(١٢) الحياط : الانقصار ص ٧٠ .

(١٣) نفس المصدر ص ٧١ .

لا يفنى ولا يزول ولا ينفذ ولا يبید ، (١٤) وفعلا لن يعودوا فى حاجة الى العمل ، اذ انه لن ينقصهم شىء مطلقا ، لانهم سيكونون فى حالة السعادة الكاملة .

٤ - لا توجد درجات فى الجنة :

لما كانت الجنة المكان الذى يثاب فيه من فعل بمقتضى الشريعة ، اعتبرت المعتزلة هذا المكان مكانا للثواب المطلق ليست فيه درجات يختلف فيها نعيم أهله . وهم لا يميزون بين أهل الجنة ؛ بمعنى انه ليس هناك من استحقها أكثر من الآخر ؛ فكل من استحق الجنة استحق فعلا نعيمها بأكملها ، اذ ان الجنة هى مكان السعادة المطلقة ؛ فلا توجد درجات فى هذه السعادة . لذلك قال النظام « ان من تفضل الله عليهم بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة فى التفضيل . وزعم انه ليس لابراهيم بن رسول الله فى الجنة تفضيل درجة على درجات اطفال المؤمنين » (١٥) .

٥ - أهل النار

تقول المعتزلة ان الله لا يفعل الشر أبدا ولا يظلم واحدا من مخلوقاته - اما أهل النار فانهم اختاروا احرارا عقابهم . ولا يستحق العقاب الا الكائن العاقل الحر . فالعقاب ليس ظلما يفعله الله « لان

(١٤) الحياط : الانتصار ص ٩ - الاشعري : مقالات ص ٤٧٥ و ٤٨٥ - الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٨ - ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٧ - ابن أبى حديد : شرح نهج البلاغة القسم السادس ص ١٢١ - البغدادي : الفرق ص ١٠٥ .
(١٥) البغدادي : الفرق ص ١٣١ .

الله لم يفعل شرا بوجه من الوجوه» (١٦) على حد قول عباد بن سليمان - «ولا يضر أحدا في باب الدين» (١٦) على حد قول الجبائي - ويستحيل على الله ان يظلم ، اذ انه الكمال المطلق (انظر الجزء الاول • الباب الاول ص ١٢ وما بعدها) • فعذاب أهل النار عدل وصلاح ؛ فهو عدل لانه الشيء يجنب الشيء اليه ؛ اعني ان النار تجذب أهلها الى نفسها بطبيعتها ، كما قال الجاحظ (١٧) وهو صلاح لان في عذاب أهل النار منفعة ومنفعة ان يفكر • ويقول الامكافي « ان في عذاب جهنم خير في الحقيقة ومنفعة وصلاح ورحمة ، بسعنى انه نظر لعباده اذ كانوا بعذاب جهنم قد رهبوا من ارتكاب الكفر » (١٨) ، فان وجود العقاب ان يستحقه رحمة ومنفعة من لدن الله ، حتى يقهر به الكائن الحي ويفهم انه عليه ان يتعد عن المعصية • لذلك قالت المعتزلة ان الله لا يظلم أحدا بل ان العاصي هو الذي يؤذي نفسه عندما يستحق العذاب كجزاء على معصيته • ويقارن عباد بن سليمان بين عذاب أهل النار والأمراض والاسقام (١٩) كما وان الأمراض والاسقام ليست شرا في ذاتها ، كذلك عذاب أهل النار ليس شرا في الحقيقة • وتفسير ذلك ان الأمراض والاسقام لا توجد الا بالنسبة الى حالة نعتبرها حالة منتظمة ، ولكن الحالة المرضية في ذات نفسها هي أيضا حالة منتظمة اذ انها حاصلة من اضطراب أو خلل في الجسم أو في أحد اجزاء الجسم ؛ وهذا الخلل له سبب ؛ والمعروف ان كل خلل في الجسم يثبت خلال في

(١٦) الاشعري : مقالات ص ٥٣٧ •

(١٧) البغدادي : الفرق ص ١٦١ •

(١٨) الاشعري : مقالات ص ٥٣٧ •

(١٩) نفس المصدر •

وظائف هذا الجسم يطلق عليه اسم حالات شاذة ؛ بينما هي حالات تتفق وحالة الخلل الموجود في الجسم . وكذلك الامر بعذاب أهل النار فانه حالة منتظمة بالنسبة اليهم ، لان العاصي سبب اضطراباً في نفسه ، وهذا الاضطراب أو الخلل في الحياة الخلقية ، تتبعه حتما حالات تتفق وأياها ، أعني ان هذا الخلل يتبعه حتما عذاب . فتصبح هكذا النار وكل ما فيها من عذاب المكان الطبيعي المنتظم لمن عصى الشريعة حراً . وعذاب النار يصبح هكذا نتيجة حتمية ومنطقية للشريعة ؛ فلم يعد العذاب ظلماً من لدن الله بل عدلاً .

حال أهل النار :

تقول المعتزلة : كما ان أهل الجنة سيخلدون فيها ، وسيكونون في حال نعيم دائم وحال سكون ، كذلك الضالقات سيخلدون في النار ، ومن دخل النار لا يخرج منها (٢٠) . ويقول ابو الهذيل ان حركات أهل النار تنقطع ، وانهم يسكنون سكوناً دائماً (٢١) . وذلك لنفس الاسباب التي ذكرها واحتج بها في قوله بانقطاع حركات أهل الجنة ؛ ولكي يشعر أهل النار بالعذاب يلزمهم اجسام قل ما هو الحال لأهل الجنة الذين يتعمون بواسطة أجسامهم ؛ ولذلك يقول الجبائي « ان الله يضر ابدان الكفار بالعذاب في جهنم وبالالام التي يعاقبهم بها » (٢٢) . وحتى يشعر البدن بالالام فكل الكائن يشعر به أيضا .

(٢٠) نفس المصدر ص ٤٧٤ .

(٢١) نفس المصدر ص ٤٧٥ .

(٢٢) نفس المصدر ص ٣٨ .

٦ - هل الجنة والنار خالدتان ؟ :

بما ان أهل الجنة وأهل النار سيكونون في حال سكون مطلق يتذوق فيها الاولون جميع اللذات ، والآخرين الام المتعقبة لهم ، فهذه الحال لا تنهى الا اذا ادخل الله في العدم أهل الخالدين ، ولكن كيف يمكن تهليل رجوع أهل الخالدين الى حال العدم ، والمعتزلة تقول ان الله عادل مطلق ؟ ولما يتزعم هو من الكائن العاقل حالاً استحقها هذا الكائن فيكون لها ظالماً . فلا تقبل المعتزلة القول بان الله في امكانه ان يرد الى العدم أهل الخالدين ؛ غاية ما في الامر يجوز لله ان يعدم الكائنات التي ليست لأفعالها أية قيمة خلقية ، ولم تستحق عليها ثواباً ولا عقاباً . ولكن الكائنات التي أتت بأفعال لها قيمة خلقية فلا يجوز اعدامها ، اذ ان افعالها العاقلة الحرة والخلقية كانت خلقاً لها ، وتبقى لها ، فمن العدل ان تقوم حالة السعادة في الجنة وحالة الالم في النار ، اذ ان هاتين الحالتين مكسبتان لأفعال صدرت من كائن عاقل حر تعتبره المعتزلة كخالق لهذه الأفعال ، لان الفعل الحر خلق لارادة حرة . فيستحيل القول بانعدام أهل الخالدين ؛ وذلك لسببين : الاول لانه يكون منافياً لعدل الله ، والثاني لانه لو حصل هذا الانعدام فيكون معناه ان الأفعال التي نسميها حرة لم تعد صادرة من ارادة الانسان ؛ وهذا خلاف ما تدافع عنه بشدة المعتزلة ، ولكنها تصبح حينئذ افئالا صادرة من علة أخرى أعني من الله والأجسام المادية الخاضعة للحتمية المطلقة ، واذا سلمنا بان ليس هناك أفعال صادرة من الانسان بواسطة عقله وحرية فلم يعد مجال للكلام عن استحقاق الثواب أو العقاب وحينئذ تنهار كل المسألة الخلقية . ومن هنا نفهم لماذا قال ابو الهذيل « ان أكل أهل الجنة وشربهم

وجماعهم وتزاورهم وجميع لذاتهم باقية مجتمعة فيهم لاتفنى ولا تنقضى ولا تزول ولا تبيد» (٢٣) ويحتج ابو الهذيل بنهاتين الايتين : « أكلها دائم وظلها » و « خالدن فيها أبدا » . وقال جعفر بن مبشر « ان تأبيد المذنبين فى النار من موجبات العقول » (٢٤) وكذلك تأبيد أهل الجنة فى الجنة . وقول جعفر هذا يدلنا الى أى درجة كانت المعتزلة تعتبر المسألة الخلقية قائمة على العقل . لقد ذكرنا آنفا ان الشريعة فى نظرهم ، فى تناول العقل الناضج قبل ان يأتى الوحي ؛ فكل ما يترتب على هذه الشريعة من نتائج ، مثل ثواب أهل الجنة وعقاب أهل النار - وحتى تخليدهم فيها - فى تناول العقل ، فقط رأى بعضهم ان التخليد لا يقره العقل اذا لم يأتى الوحي منها بذلك .

ان المعتزلة تفسر كل المسألة الخلقية تفسيرا عقليا . انهم اعتبروا حرية الاختيار الاصل الضرورى للحياة الخلقية ، وقالوا ان العقل الناضج يمكنه ان يدرك الشريعة . ولما يعزم الانسان بأرادته على عمل يكون بمثابة خالق لهذا العمل ؛ انه لا يخلق العمل من حيث مادته ، بل هو يوجهه فى اتجاه من اختياره هو . ويصبح مسئولا عن هذا الاختيار . واذا جاء الاختيار مطابقاً للشريعة ، استحق الانسان ثوابا عليه ، واذا جاء منافياً للشريعة ، استحق عقاباً عليه - فالثواب والعقاب يصبحان

(٢٣) الخياط : الانتصار ص ١٢ - الأشعري : مقالات ص ٤٧٤

و ٤٨٥ - الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٨ - ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٧ - البغدادي : الفرق ص ١٠٥ - هذا هو أيضا قول

المردار انظر الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٧ .

(٢٤) البغدادي : الفرق ص ١٥٣ .

حالتين يكتسبهما الكائن العاقل الحر المختار ، وهما ليسا بلطف يمنحه الله للإنسان ؛ بل ان الله ملزم بمقتضى عدله ان يثبت أو يعاقب من يستحق الثواب أو العقاب ، ولما كان الثواب والعقاب حالتين خاصتين بأهل الخلد ، فلا يجوز لله ان يضع لهما حدا ، اذ انه تعالى لم يخلقهما بكل معنى الكلمة ، بل الانسان استحقهما بأفعاله الحرة .

فيمكننا ان نلخص الاخلاق عند المعتزلة في النقط الآتية : أ - ان عقل الانسان في امكانه ان يدرك الشريعة قبل أي تنزيل ، ب - الانسان حر في ان يخضع الى الشريعة أو ان يعصها ، ج - فيستحق ثوابا أو عقابا ، د - ان عدل الله مطلق وهو لا يعمل جزافا ؛ ان الله لا يخطئ عفوا أهل الجنة ولا أهل النار ؛ بل ان كليهما يختار الحالة التي يستحقها . هـ - ان مكان الثواب (أعلى الجنة) ومكان العقاب (أسفل النار) لا يختلفان الا يوم البعث ؛ و - هذان المكانان خالدان ، اذ انه يستحيل على الله بما عرف عنه من عدل ، ان يفنى ما استحقه الانسان العاقل الحر .

فها نحن أمام علم أخلاق مشيد على العقل الصرف ، ومعتبر العقل اساساً للواجب ، ويستتج من هذا الاصل كل النتائج والتطبيقات التي تذكرنا بالاخلاق القائمة على العقل عند بعض الفلاسفة المحدثين لاسيما عند ايمانويل كانت .

واذا كانت وظيفة العقل هي الرئيسية عند المعتزلة ، فهذا لا يحط من قدر رسالة الرسول أو النبي ، ولكن رسالته محصورة في تبليغ الانسان ما أوحى به هو ، واذا قام خلاف ظاهري بين الفاظ الوحي والشريعة العقلية ؛ تقول المعتزلة انه يجب تأويل الوحي على ضوء

الشريعة العقلية • كما وانهم يقولون ان الوحي متمم للشريعة العقلية
دون ان يناقضها كل التناقض • ولما كان النبي انسانا كباقي البشر
خاضعا للامر المحتم عليهم أعنى الموت ، تصبح مسألة تعيين من يخلفه من
ادق المسائل ونحن نعرض آرائهم بهذا الشأن فى الباب الذى
خصصناه للسياسة •

الفصل الرابع

الرسول والهوى

١ - الرسول والمعجزات :

ان مهمة الرسول محدودة واضحة ؛ عليه ان يبلغ الناس الرسالة التي اوحى الله بها عليه . وهذه الرسالة تعبر عن ارادة الله وعن أحكامه . وتقول المعتزلة انه لا يجوز ان تناقض الشريعة العقلية تناقضاً جوهرياً ؛ ولكن اليس الناس في حاجة الى بعض العلامات الدالة على صدق رسالة الرسول ؟ هلا يجب على الرسول ان يثبت صدق رسالته ببعض الخوارق والمعجزات ؟ لما كانت المعزلة لا تقول الا بسلطان العقل فهم كانوا دائماً على حذر من المعجزات ، ويميلون خصوصاً الى عدم قبولها . فنجد مثلاً النظام « يذكر ما روى في معجزات النبي من انشقاق القمر ، وتسييح الحصى في يده ، ونجوع الماء من بين أصابعه ، كما ان أنكر أمجاد القرآن في نظامه »^(١) ويقول المرदार « ان الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ونظماً وبلاغة »^(٢) . وذهب التجار في شكه في

(١) البغدادي : الفرق ص ١١٤ - الاسفرائيني : التبصير في الدين ص ٤٤ .
(٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٥ - الاسفرائيني : التبصير ص ٤٧ .

المعجزات الى ان قال : « قد يجوز ان تظهر المعجزات على الكذابين الذين يدعون الالوهية ولا يجوز ان تظهر على الكذابين الذين يدعون النبوة ، لان من يدعى الالوهية ففي بنيتة ما يكذبه في دعواه ، وليس من ادعى النبوة في بنيتة ما يكذبه انه نبي»^(٣) فيتضح لنا من مختلف هذه الاقوال انه لا يشترط في النبي ان يأتي بالمعجزات حتى يثبت صدق رسالته . ولكن اذا كان الامر كذلك ، فكيف يسكنا ان نميز الرسول من باقي البشر ؟ لما اتخذت المعتزلة العقل مقياساً لكل الحقائق ولما قالت بسلطانه ، ووضعت الوحي على محك العقل ، فأصبح من البديهي عندهم ، ان يشكوا في المعجزات ، وان يستغنوا عنها لاثبات صحة رسالة الرسول ، طالما هذه الرسالة سيتمحنها العقل . وشكهم في المعجزات لا يقل عن شكهم في السحر ؛ وقولهم فيه « هو انه التمويه والاحتيال ، وليس يجوز ان يبلغ الساحر بسحره ان يقلب الاعيان ولا ان يحدث شيئاً لا يقدر غيره على احداثه»^(٤) . والنتيجة التي تنتهي اليها المعتزلة هي أن كل ما يقدر عليه انسان فالآخرون ايضا قادرون عليه . ولا تعتبر المعتزلة الانسان قادرا على عمل المعجزات من طبيعته واذا اتى الانسان بمعجزة فهذا يدل على ان الله منح الانسان قوة مخصوصة لعسل هذه المعجزة^(٥) ولكن لما كان مذهب المعتزلة محتسدا على العقل الصرف ، ولما كانت المعجزات تفوق نطاق العقل ، لذلك نجد المعتزلة ينظرون اليها بعين الحذر والشك .

(٣) الاشعري : مقالات ص ٤٣٨ .

(٤) نفس المصدر ص ٤٤٢ .

(٥) راجع الجزء الاول الباب الاول . الفصل الثالث رقم ١١ .

٢ - صفات الرسول الخلقية :

تعتبر المعتزلة الرسول كباقي الناس ، يمكنه ان يأتي بذنوب ، ولكنها تقول « ان كل ما يقع من النبي من ذنب فصغير مغفور لا يوجب عليها وعيدا ولا يزول ولا يتركه ولا يوجب عداوة ؛ وقد أخبره الله بأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه ، وما تأخر ، وان الله قد عاتبه في سورة نوح وفي قصة الاسارى بدار »^(٦) اما اذا قصد النبي الى الاداء عن الله والاخبار عنه بما امره بأدائه الى خلقه ، وبإخبارهم اياه ، فليس يجوز عليه الخطأ والخطأ في ذلك ، لان الله قد أوجب على الخلق طاعته فيما أمرهم به ، وتصديقه فيما أخبرهم به عن ربهم ؟ فلم يكن الله ليأمرهم بتصديق من يجوز عليه خطأ ، ولا بطاعة من لا يؤمن منه الخطأ^(٧) ومعنى ذلك ان النبي لا يجوز عليه الخطأ في رسالته واما فيما عداها من الرسالة ، فهو غير محسوم ؟ ولكن بما ان الله اصطفاه من بين الناس فهذا دليل واضح على ان ذنوبه كلها مغفورة له .

٣ - شفاعة الرسول :

لما كانت مهمة الرسالة تبليغ الرسالة الالهية للناس ليس الا ، قالت المعتزلة انه لا يجوز للرسول ان يتشفع للناسق أو للكافر ؛ بل قال بعضهم انه يتشفع المؤمنين ان يزدادوا في منازلهم من بساب التفصيل^(٧) . وهذا امر طبيعي يتفق ومذهب الاعتزال القائل بان المؤمن هو من آمن بأرادته ، والكافر من كفر بأرادته (انظر أعلاه الفصل الثاني رقم ١ و ٢) ؟ ومن رأيهم انه اذا تشفع الرسول للكافر حتى

(٦) الخياط : الانتصار ص ٩٤ .

(٧) الاشعري مقالات ص ٤٧٤ .

يصبح مؤمناً ، لم يعد لهذا المؤمن فضل ولا يستحق ثواباً على ايمانه
هذا لذلك اعتبرت المعتزلة شفاعة الرسول جائزة فقط للمؤمنين ، حتى
يزدادوا في منازلهم ، أى فى منزلة الايمان بالله . وهذا القول يتفق
تماماً مع مبدأهم القائل بان الانسان يصبح كافراً بآرادته ، ومؤمناً
بآرادته ، ولما يطلب المؤمن شفاعة الرسول فهو يطلبها بآرادته واما
الكافر ، فمن الطبيعي انه لا يطلب الشفاعة طالما هو فى حالة الكفر ؛
ولما يطلبها لم يعد كافراً بل يكون قد أصبح مؤمناً بآرادته ، وتصبح
حاله حال المؤمن الذى يطلب هذه الشفاعة . ففرض المعتزلة هنا يتفق
وقولهم بحرية الاختيار عند الانسان ، وبقدرة العقل على ادراك الشريعة
وبان حالتى الايمان والكفر هما كسب للانسان .

٤ - هل يجوز الخطأ على الامة فيما تنقله عن نبيها ؟ :

تقول المعتزلة « ان الخطأ غير جائز على النبي فيما يبلغه عن ربه ،
ولا فيما جعله حجة فيه ، وكل واحد من الامة سواء ، فجائز عليه
الخطأ ، ولكن الامة بأسرها لا يجوز عليها الخطأ فيما تنقله عن نبيها ،
لأنها حجة فيما تنقل عنه ، فليس يجوز الاقرار بان الامة يجوز عليها
بأسرها ارتكاب المعصية ، لان الامام احدهما ، والمعصية لا تجوز
عليه (١) . وهذا ما يفسر لنا قول النظام القائل « بان الاجماع ليس
بحجة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الاحكام الشرعية لا يجوز ان
يكون حجة ، وانما الحجة فى قول الامام المعصوم » (٩) . وقال ايضا

(١) الحياط : الانتصار ص ٩٤ و ٩٥ .

(٩) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٤ .

« انه ليس يعدل خبر الله وخبر رسوله خبر احد » (١٠) والامر يبدو بدينيًا للمبتدئين ، لان الشريعة الموحى بها هي من عند الله ، وهو تعالى يوحى مباشرة للرسول ، فالرسول خير من يبلغ الرسالة للناس ومن بعد الرسول يكون خليفته الشرعي (الامام المعصوم) هو خير من يحفظ هذه الشريعة ، ويبايعها للناس (١١) وحجة النظام في ذلك هي « ان الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سماع الخبر عن الحضر ومع اختلاف قسم الناقين ، واختلاف دواعيهم ، يجوز ان يقع كذب هذا (الخبر) » (١٢) ، لذلك يفضل النظام خبر الواحد الموثوق به ، والذي هو حجة في نقل هذا الخبر ، على خبر الجماعة أو خبر كل الاممسة ، ولما ينوء النظام عن هذا الواحد الموثوق به ، فهو يعنى بدون شك النبي والامام الشرعي من بعده (١٣) ، لان في رأى النظام ، الامام وحده معصوم عن الخطأ فيما ينقله عن النبي ، وما يذكره النظام هنا لا يختلف في جوهره عما قاله استاذ ابو الزميل الذي زعم « ان الحجة عن طريق الاخبار فيما غاب عن الحراس من آيات وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من اهل الجنة او اكثر » (١٤) ، لا يكون الانسان من اهل الجنة الا اذا ادرك الشريعة العقلية وخضع اليها ، وهذه الشريعة لا تختلف في جوهرها عن الشريعة النبوية ، فالمسألة ترجع الى تعريف هذا الصالح الذي هو من اهل الجنة ، والى

(١٠) الخياط : الانتصار ص ٥٢ .

(١١) انظر آراء المعتزلة السياسية في الباب الثالث من هذا الجزء .

(١٢) البغدادي : الفرق ص ١٢٨ .

(١٣) بحثنا عنه النقطة في الباب الثالث .

(١٤) البغدادي : الفرق ص ١٠٦ .

ايجاده • ولما كان الصالح يدرك الشريعة العقلية ويقبل الشريعة النبوية ، فهو يحافظ حتماً عليها ، ويبلغها للاخرين كما وصلت الى الرسول •

ويتضح لنا من موقف المعتزلة هذا انهم يريدون ان تكون الشريعة النبوية حجة على شرط ان تكون محفوظة عند امام شرعى ، استلمها بطريق شرعى من امام آخر شرعى ، وهكذا حتى يصلوا الى النبي الذى هو قد استلمها من الله مباشرة • والامام الشرعى هو المحافظ الوحيد على هذه الشريعة ، وهو معصوم من الخطأ فى نقلها وفى تفسيرها (١٥) فاذا اظهر بعض المعتزلة ميلاً الى على فيكون ذلك نتيجة لقولهم بان الشريعة لا تكون حجة الا اذا صانها امام معصوم شرعى • وكانوا يعتبرون علياً هذا الامام ، ولكن اعتبر بعضهم الخلفاء الراشدين الثلاثة أئمة شرعيين معصومين ، فعلى ذلك كانت الشريعة محفوظة مصانة من كل خطأ • وننحن نوضح فى الباب الثالث من هذا الجزء مختلف آراء المعتزلة الخاصة بالامام •

(١٥) موقف المعتزلة هذا يذكرنا بعقيدة المسيحيين الكاثوليك بان البابا معصوم عن الخطأ فيما يتعلق بتعاليم المسيح والكنيسة •

خاتمة الباب الثاني

تعتبر المعتزلة الحيات الخلاقية قائمة على العقل ، وتقول ان العقل عندما ينفج يدرك طبيعة القانون الخلقى ، اعنى الشريعة العقلية ، واخير والشر اللذان يدركهما العقل هما مطلقان فى ذات بعضهما . ثم ان الوحي أو الشريعة النبوية تثبت فىنا الشريعة العقلية ، وتذكرنا بها اذا غفلنا عنها ، أو تنمينا ، ولكنها لا تناقضها فى أى حال من الاحوال . ولما يدرك الانسان الشريعة يكون حرا فى الخضوع اليها ، أو فى معصيتها ، ومكانا يصبح الانسان بفضل اختياره لافعاله ، مختارا لجزاءه . ولما كان العقل يحتم وجود جزاء : ثواب أو عقاب للأفعال الحرة ، لزم القول بوجود مكان ينال فيه كل انسان ما استحقه من جزاء ، فمخلود النفس يصبح ضرورة اخلاقية يقرها العقل ، ولكن هذا المخلود لا يكون الا لمن استحق ثوابا أو عقابا ، ونجد المعتزلة مترددة فى القول بمخلود انفس الاطفال والذين لم يدركوا الشريعة عقلا . اما الوحي فلا يجوز ان يناقض الشريعة العقلية ، والرسول الذى اصطفاه الله ليبلغ الرسالة للناس ، عليه ما على الناس من امر محتوم ، فتعلم له منزلة خاصة عند الله ، لذلك غفر له الله ما أتى به من ذنوب وهى صغيرة . ولكن الامة فى حاجة الى امام يسوسها من بعد الرسول . وانما لم يكن هناك نص يدل على الامام ، فيختار من بين من هم اصاح للقيام بهذه المهمة الخلقية ، وهذه النقطة الاخيرة هى التى نبحثها فى الباب الثالث والاخير من هذا الكتاب .

الباب الثالث

الصلوات



آراء المعزلة السياسية

ان كل مجتمع انساني محتاج الى رئيس يديره والى دستور وقوانين تنظم شؤونه • واذا كانت المجتمعات الحديثة تشعر بحاجتها الى رئيس أو الى حكومات تتولى شؤونها الحيوية من اقتصادية وسياسية وقضائية وتربوية الخ •• فان الاسلام وهو في بداية عهده ينظر الى الرئيس كمدير لشؤونه الدينية والدنيوية ولا غرابة في ذلك لان الامة ملتفة حول عقيدة دينية توضح للمؤمن ساوكة في دنياه نحو ربه ونحو غيره من البشر • ولما كان الاسلام « ديناً » و « عملاً » - والصلة بينهما وثيقة متبادلة لزم الجمع بين الساطتين الدينية والدنيوية بقيادة رئيس واحد هو « الامام » • والمهمة الملقاة على عاتقه جد خطيرة فيجب ان لا يتولاها الا من هو أهل لها - ولكن من أين يستمد الامام سلطته ومن يحق له انتخابه ؟ وما هي مكانة الشرع المنزل ؟ وهل للعقل البشري الحق بان يفسره حسب ما اوتى من معرفة ونور ؟ ان الدساتير والقوانين المعمول بها في كثير من المجتمعات الانسانية الحديثة هي من وضع الانسان حيث انها قابلة للتغير والتبدل حسب مقتضيات المكان والزمان • اما الشرع المنزل فليس هو من تقنين الانسان ولكنه موجه له وهو يدركه بواسطة عقله • والتنزيل كامل في جوهره ولكنه غامض في

بعض نصوصه فهل للعقل حق الاجتهاد في الوصول الى فهم جوهر التنزيل ؟ *

نحن اذن بصدد مسألتين أساسيتين : الاولى خاصة بسابع سلطنة الإمام ، والاخرى خاصة بالنسور المنزل للامة . وقد جابهت هاتان اعطاء اجوبة متنوعة تبين ببيان نزعاتهم ومصالحهم وتكوينهم ، وليس المشكلتان الاسلام منذ اوائل عهد محاول المجتمع الاسلامي ومفكره هنا مجال بحث الحلول المنضاربة التي قدمت الفرق الاسلامية من « شيعة » و « خوارج » و « مرجئة » لهاتين المشكلتين ويكفينا القول ان المعتزلة عند ظهورهم جابهوا هاتين المشكلتين اللتين كانتا تواجهان العالم الاسلامي كافة . فأخذت المعتزلة تبحثهما بشكل يتفق واتجاهها الفكري العام وهو اتجاه عقلي صرف .

١ - آراء المعتزلة في الامة :

قبل التعرض الى اقوالهم في مسألة الامامة نذكر ان الأصول الخمسة التي يجب ان يأخذ بها كل معتزلي هي (التوحيد) و (العدل) و (الوعد والوعيد) و (المنزلة بين المنزلتين) و (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) . والاختلاف بين المعتزلة لا يجوز ان يقوم الا في الفروع ومسألة الامامة في نظرهم مسألة فرعية واختلاف الآراء فيها لا يعد عدما للمذهب أو خروجا عليه .

وبالرغم عن ندورة المصادر التي وصلتنا عن المعتزلة - لا سيما فيما يتعلق بمسألة الامامة - استطعنا بعد الجهد استخلاص آرائهم المتباينة في هذه المسألة فليس للمعتزلة رأي واحد في هذا الموضوع الخطير ان الاكثريه منهم يشاطرون الشيعة في قولهم بان « لا امامة الا بالنص

والتعيين « والأقلية منهم يشاطرون أهل السنة في قولهم بان الامامة ينالها من هو أهل لها •

ويلاحظ ان الملطي^(١) لا يفرق بين هذين الرأيين عند المعتزلة ويجعلهم جميعاً على رأى واحد اذ يقول : هم سموا أنفسهم معتزلة وذلك عندما بايع الحسن بن على معاوية وسلم اليه الامر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجسيع الناس وذلك انهم كانوا من أصحاب على ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا : « نشغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة » وفي موضع آخر يسمى الملطي معتزلة بغداد الزيدية وهم القائلون بامامة المفضول مع وجود الافضل وان علياً أفضل الناس بعد الرسول لا يسبقه بالفضل أحد من الائمة^(٢) • ولكن يتضح من كتب الملل كتاب المقالات للاشعري والملل للشهرستاني والفرق بين الفرق للبغدادى والتبصير فى الدين للاسفرائينى وفرق الشيعة للنوبختى الخ ••• ان واحل بن عطاء والاصم وهشام الفوطى والجبائى وابنه ابا هاشم كانوا على رأى أهل السنة وباقي المعتزلة كانوا على رأى آخر قريب من رأى الشيعة الامامية •

٢ - المعتزلة القائلون بالرأى السننى :

يذكر البغدادى موقف المعتزلة الاولين من مسألة الامامة قائلاً :
وقرت عيون الرافضة المائلين الى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة فى

(١) ابو الحسن محمد بن أحمد الملطي المتوفى ٣٧٧ هـ • فى كتاب

التنبيه والرد على أهل الاهواء والبدع ص ٢٨ •

(٢) الملطي ، نفس المصدر ص ٢٧ •

امامة علي بعد شك زعيمهم « واصل » في شهادة علي واصحابه « (٣) »
ففكرة انتخاب الامام بالاغلبية واسناد الامامة لمن هو الاصلح ففكرة أصيلة
في الاعتزال - وواصل بن عطاء كان مترددا في صحة خلافة علي اذ
يقول في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين « ان أحدهما
لا بعينه مخطيء » وكذلك قوله في عثمان وقتليه وخاذليه ان أحد
الفريقين فاسق لا محالة كما ان أحد المتلاعنين فاسق لا بعينه وأقل
درجات الفريقين انه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين
فلا يجوز قبول شهادة علي وطلحة والزبير (٤) . ويوضح أبو بكر
الاصم (٥) رأى واصل فيقول ان الامة لا تمقد الا بالاجماع على
الامام . وقصد بقوله هذا الطعن في امامة علي لان الامة لم تجتمع
عليه لثبوت أهل الشام على خلافه الى ان توفاه الله . فانكر الاصم
امامة علي مع قوله بامامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي (٦)
واتجاه الاصم اتجاه سني صريح وهو أيضا اتجاه هشام القوطي القائل
ان الامة اذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت الى امام
يسوسها واذا عصت وفجرت وقتلت امامها لم تعقد الامامة لاحد في تلك
الحال (٧) فكأنه أراد الطعن في امامة علي لانها عقدت له حال الفتنة وبعد

(٣) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص ١٥٠ .

(٤) الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١ ص ٥٦ .

(٥) أبو بكر الاصم من اصحاب عثمان الطويل أحد اصحاب

واصل بن عطاء رأس المعتزلة .

(٦) البغدادي - الفرق ص ١٥٠ .

(٧) البغدادي : الفرق ص ١٥٠ - أصول الدين ص ٢٧١ الشهرستاني

قتل خليفة سبقه (٧) فحسب رأى الفوطى لا يمكن للامة فى حالة اضطرابات داخلية ان يكون لها امام شرعى لان الاضطراب دليل على انقسام الرأى . ولكن هل هذا الانقسام يعنى ان كلا الطرفين المتنازعين على خطأ وان كل امامة تعقد فى هذه الحالة غير شرعية ؟ وهل يمكن رد الامور الى نصابها دون وجود رئيس على أحد الطرفين ؟ ان رأى هشام هنا نظرى أكثر مما هو عملى . ولكن يتضح من قوله بوجود اجتماع كلمة الامة عند اختيار الامام ان القوة هى مسند الامامة ، وسنبحث هذه النقطة فى مسألة جواز القيام ضد السلطان . ويساوق هشام الفوطى فى رأيه أبو على الجبائى وابنه أبو هاشم القائلان ان الامامة بالاختيار (٨) . وبديهي ان مثل هذا القول يتضمن ان الامام لن ينتخب الا بالاكثريه الساحقة اذ انه لا يختار الا من انحازت اليه الاكثريه . والاكثريه تعتبر قوة .

فيلاحظ مما تقدم ان الاقلية القائلة باختيار الامام هم من معتزلة البصرة . ولما حددوا وجوب اختيار الامام فى وقت السلم واجتماع كلمة الامة على هذا الاختيار اعتبروا امامة ابى بكر شرعية وشكوا فى امامة على فالامة - على رأيهم - هى صاحبة السلطة فى اختيار الامام والامامة لا تكون شرعية الا باجتماع الامة عليها .

٣ - المعتزلة القائلون بالرأى الشيعى :

وهم الاكثريه اعنى جميع معتزلة فرع بغداد ومعتزلة فرع البصرة

(٧) البغدادى - الفرق ص ١٥٠ أصول الدين ص ٢٧١

الشهرستاني - الملل ج ١ ص ٧٨ .

(٨) الشهرستاني - الملل ج ١ ص ٨٨ .

عدا من ذكرنا من المخالفين واتجاه هؤلاء شيعي زيدي • ولكن نلاحظ
تضاربا في الرأي فيما يختص باتجاه النظام فلذلك نعرض رأيه
على حدة •

أ - اتجاه النظام

يقول الشهرستاني ان النظام كان يقول : « لا أمانة إلا بالنص
والتميين ظاهرا مكشوفاً » وقد نص التبعين على عليّ في مواضع وانظره
اذنهارا لم يشتهه على الجماعة ، إلا ان عمراً كتم ذلك وهو الذي تولى
بيعة أبي بكر يوم السقيفة (٩) • ولكن نلاحظ ان النوبختي ينسب
لنا رأى النظام على خلاف ما يذكره الشهرستاني • فيقول ان النظام
قال : الامامة تصلح لكل من كان قائما بالكتاب والسنة لقول الله عز
وجل ان أكرمكم عند الله أتقاكم (١٠) وزعم ان الناس لا يجب عليهم
فرض الامامة اذا هم اطاعوا الله واحسبوا سرائرهم وعلايتهم فانهم
ان يكونوا كذا الا وحكم الامام قائم باخطط سرار يعرفونه عينه فعليهم
اتباعه (١١) فحسب ما يذكره النوبختي هنا عن النظام لا يكون اتجاه هذا
الخير اتجاهاً شيعياً أصحاً كما ذكر عنه الشهرستاني بل هو اتجاه زيدي
وهذا ما يوضحه لنا النوبختي عندما يبين موقف الناس من ابي بكر
فيقول : « قال النظام في عقد المسلمين الامامة لابي بكر انهم اصابوا في
ذلك وانه كان اصحابهم في ذلك الوقت بالقياس والخبر • اما القياس
فانه لما وجد ان الانسان لا يسمد الى الذل لرجل ولا يتابعه في كل ما
قال الا من ثلث طرق اما ان يكون رجلا له عشيرة تعينه على استبعاد

(٩) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٤

(١٠) النوبختي - كتاب فرق الشيعة ص ١٠ •

(١١) المنسار نفسه •

- الناس ورجل عنده مال فيذل الناس له لئلا له أو دين برز فيه على الناس •
 - فلما وجدت ابا بكر اقلهم عشيرة وافقرهم علمت انه انما قدم للدين •
 - واما الخبر فاجتماع الناس عليه ورضاهم بأمره (١٢) •
- ولما كان النظام أخذ الاعتزال عن ابي الهذيل العلاف القائل
بامامة المفضول على الفاضل والذي سنذكره فيما بعد ، يمكننا القول اذن
ان النظام شاطر رأى استاذه في الامامة ويكون خبر النوبختي أقرب
الى الصحة من خبر الشهرستاني بالرغم مما عرف به الاخير من النزاهة
والاعتدال في سرد الاخبار •

ب - اتجاه باقى المعتزلة - الاتجاه الزيدى :

يوضح الملطى موقف معتزلة بغداد بكلام لا يترك مجالاً للشك
عندما يقول « ان الفرقة الرابعة من الزيدية هم معتزلة بغداد يقولون
بقول جعفر بن مبشر الثقفي وجعفر بن حرب الهمداني
ومحمد بن عبدالله الاسكافي هؤلاء أئمة معتزلة بغداد هم زيدية
يقولون بأمامة المفضول على الفاضل ويقولون ان علياً افضل
الناس بعد الرسول لا يسبقه بالفضل احد من الامة » (١٣) وما يذكره
النوبختي قريب من هذا القول عندما يقول ان طائفة من المعتزلة
شدت عن قول اسلافها فزعمت ان النبي نص على صفة الامام ولم
ينص على اسمه ونسبه وهذا قول احدثوه قريباً (١٤) ويبدو ان
النوبختي كان يعنى معتزلة بغداد هؤلاء اجمعين في قوله هذا • وكلامه

(١٢) النوبختي : كتاب فرق الشيعة ص ١٠ •

(١٣) الملطى : كتاب التنبيه ص ٢٧ و ٣٣ •

(١٤) النوبختي : فرق الشيعة ص ٨ •

صحيح لان واصلا والاصم من اسلاف المعتزلة كانا يقولان بالرأى
السني ولم يذكر ان الخلافة بالنص فيكون معتزلة بغداد قد شنوا
فعلا عن قول اسلافهم .

ولكنهم لم يتكروا هذا القول ابتكارا وانما وصل اليهم عن
بعض معتزلة البصرة . لقد قال ابو الهذيل (١٥) وهو من معتزلة
البصرة بانعتقاد الامامة للمفضول مع وجود الفاضل وكان يجعل ابا
بكر افضل من عمر والآخر افضل من عثمان . ويعود معتزلة
بغداد الى فكرة ابي الهذيل هذه فيحاولون تعليل خلافة ابي بكر
ويذكر لنا الملطي حججهم في هذا الصدد كما يلي : زعم معتزلة بغداد
« ان امامة المفضول بجائزة مع وجود الفاضل والبرهان على ذلك
ان النبي ولي عمرو بن المصعب على فضلاء المهاجرين والانصار في
غزوة ذات السلاسل وقالوا ايضا لو ان رجلا عالما قارئا واخبر
دونه في العلم والقراءة قدم فوصل المفضول بهم وصل الفاضل
خافه جاز ذلك بعد ان يكون هذا الدون يعلم معالم الصلاة والقراءة
قالوا فكذلك يبايع المفضول على الفاضل اذا علم انه يقوم بالامانة
ويؤدي حقها ويعلم علمها . قالوا فكذلك فعل اصحاب الرسول رأوا
ابا بكر وان كان على افضل منه يصلى لهم فولود ورضي بهم
على وقاتبهم » (١٦) .

جاء رأي معتزلة بغداد مطابقا لقول الزيدية . فكانت محاربة

(١٥) يلاحظ ان ابا الهذيل كان يخطي معاوية ولا يقول بامامته
(الاشعري مقالات الاسلاميين ص ٤٥٧) فيكون اتجاه ابي الهذيل
اتجاه زيدا وهذا هو اتجاه معتزلة بغداد .
(١٦) الملطي : كتاب التبيينه ص ٢٧ .

منهم لعدم تكفير ابي بكر ولايجاد حل وسط بين الشيعة الامامية وبين اهل السنة . ولاشك ان في تسميت معتزلة بغداد بالقول بان هنالك نصا معيناً للإمام ذكره النبي (ص) يجعل منهم جماعة موالية للشيعة ولكن غير قائمة بأن النص متعلق بعلي . ويتضح ذلك مما ذكره الملطي اذ انه يطلق لفظ الزيدية على معتزلة بغداد ويذكر انهم يقولون بوجود الفاضل ، ويتقدم المنفصول عليه باجماع الأمة . فيكون معتزلة بغداد قد ادخلوا شرطاً أساسياً في انعقاد الإمامة للمنفصول . وهذا الشرط هو « اجماع الأمة » ولكن هل المنفصول يلازم الرأي السني المرتكز على قوله تعالى : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » ؟ اذا كان الامر كذلك فلم يعد هؤلاء المعتزلة زيدية مثل ما ذكره عنهم الملطي . والمعروف ان الزيدية قالت ان الامام يجب ان يكون من ذرية فاطمة الزهراء - فيكون هنالك شرطان يجب توفرهما في الامام الشرعي . الشرط الاول : كونه من ذرية الزهراء والشرط الثاني : اجماع الأمة عليه .

اما فيما يخص الخلفاء الراشدين الثلاثة فمعتزلة بغداد لا تكفرهم لان عليا ايدهم ولكنها لا تقول بخلافة معاوية لانه غير مستوف لاحد الشرطين الاساسيين اللذين يجب توافرهما في الامام الشرعي . يتضح مما تقدم ان هناك رأيين متعارضين للمعتزلة : رأياً سنياً واضحاً يمثلها واصل بن عطاء والاصم والفوطي والجبائي وابنه ابو هاشم . ورأياً شيعياً يمثلها باقي المعتزلة لاسيما معتزلة بغداد . فالفرق بين الرأيين يتعلق بشخص الامام نفسه . بينما يقول الرأي السني انه لا يشترط فيه نسب ولا قرابة للنبي « حتى لو كان عبداً

حبشيا » يقول الرأي الثانى بشرط يعتبرونه اساسيا « كما اوضحته
الزيدية » ذلك انه يكون الامام من ذرية الزهراء •
انها لمحاولة جريئة تلك التى قام بها معتزلة بغداد للتوفيق بين
الشيعة الاثنى عشرية القائلين بوجوب القرابة النسبية للنبي وبنسب
السنة الثالثة باجماع الامة بدون تحديد شخص الامام • فتتسول
المعتزلة : نعم يجب ان يجتمع رأى الامة ولكن الاجتماع على امام
فاضل ، وفضل الائمة على وسالته أو احد اقرباء النبي الفضلاء •
ولما كانت هذه هى آراء الكثرة من المعتزلة فى الامام فهم
يذهبون بها الى اقصى حد فيحسون على ضرورتها شرعية الخروج
على السلطان •

(٤) هل يجوز الخروج على السلطان ؟

هناك فكرة واحدة تستحق الذكر مما عرضناه سابقا من
اقوال المعتزلة فى مسألة الامامة وهى انهم جميعا يرون وزنا
لاجتماع الامة فونذا الاجماع هو الذى يعين الامام على رأى البعض
« وهم القائلون بالرأى السنى » ويثبت الامام الفاضل حسب رأى
البعض الاخر « وهم القائلون بالرأى الشيعى » ففى نظره جميعا يكون
لاجتماع كلمة الامة اهمية كبرى • والاجماع فى رأيهم لا يعنى الجميع
بدون استثناء بل الاكثرية • فإذا تحققت هذه الاكثرية وكانت
على عهدى حق لها ان تكون هى السائدة • ويذكر الأشعري
باجاز موقف المعتزلة من السلطان الذى لم تستوف فيه شروط
القيام بسهام السلطة ، فيقول : تقول المعتزلة : « اذا كنا جماعة وكان
الغالب عندنا انا فكفى مخالفتنا عقدا للامام ونهضنا فقتلنا السلطان

وازلناه واخذنا الناس بالانقياد لقولنا فان دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد وفي قولنا في القدر والا قتلناهم» (١٧) .

ان هذا القول بالرغم من ايجازد يشمل الشروط التي يجب ان تتوفر للقيام بالثورة ضد السلطان كما انه يوضح موقف الفرقة الغالبة من الناس بعد قلب السلطان . تحدد المعتزلة شرطين اساسيين للثورة على السلطان والخروج عليه . اولاً : يجب الامكان والقدرة على هذا الخروج ، ثانياً : لا يكون الخروج الا مع امام عادل ، اعنى : يجب ان تكون القوة في خدمة العدل . ولكن من هو الامام العادل ؟ يعرفونه بانه هو من يتولى انفاذ الاحكام وقطع السارق والقتل (١٨) كما وان الامام العادل يمكنه ان يفرض من يقوم مقامه في ذلك . فالامام العادل حسب المعتزلة هو المحافظ على الشريعة المنزلة والمدافع عن التوحيد والعدل (١٩) وهذا معناه ضمنا انه لا يمكن ان يكون الامام عادلا الا اذا كان معتزلي العقيدة (٢٠) فمن لم يستوف هذا الشرط وكان قد انتزع الحكم بالقوة عد غاصبا له وكان على خطأ ووجبت مقاتلته . ويجب قبل القيام بهذه المقاتلة ضمان النتيجة والتأكد منها . والنتيجة مضمونة لمن كان على هدى ومعه الاغلبية الساحقة اعنى القوة . وهكذا تكون المعتزلة قد حلت

(١٧) الاشعري : مقالات الاسلاميين ص ٤٦٦ .

(١٨) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(١٩) يطلق على المعتزلة اسما « أهل توحيد » و « أهل عدل » .

(٢٠) يلاحظ ان ثلاثة من الخلفاء العباسيين وهم : المأمون والمعتصم

والواثق (اعنى من ١٩٨ الى ٢٣٣ هـ) اعتنقوا الاعتزال رسميا .
والمحنة قامت في أيامهم .

مشكلة قيام الثورات حلا اساسه العدل والقوة (٢١) فالقوة وحدها لا تكفى لانه لايسكن ان نقول ان كل من ساند ثورة أو معركة هو حتما على حق لان النصر مخالفه أو بمعنى آخر ليس الحق دوما مع القوة • ولذلك ربطت المعتزلة شرط القوة بشرط العدل حتى تكون الثورة شرعية •

وبعد قلب السلطة يجب اقناع الناس بنقطتين اساسيتين جوهريتين هما اولاً : التوحيد ومعناه عند المعتزلة رد كل شبهة بسين الله والمخلوقات ونفى كل الصفات عنه تعالى وردها جميعاً الى الذات اعني ان العلم والقدرة والارادة هي نفس الذات وليست صفات متميزة فيها • ثم نفى رؤيته تعالى في دار القرار والقول بان كلامه محدود ليس بقديم • والنقطة الثانية هي القدر ومعناه ان الانسان قادر على اعماله محاسب عليها ، لانهم يتقاون ان عقل الانسان البالغ في امكانه ان يعرف الخير والشر وانه حر في اعماله ، فالشر يأتي منه كما وان الخير منه ايضا • لذلك فهم محاسب على اعماله • فأذا اقتنع الناس بذلك كانوا على هدى والا فهم على ضلال ووجب حينئذ عقاباتهم •

فكان سياسة المعتزلة نحو الناس سياسة سلمية ، في بدء امرها تركز على اقناع الغير بالعقل وعلى نشر الاصلين الجوهريين لمذهبهم وهما « التوحيد » و « العدل » كما اوجزناهما اذ ان المعتزلة تقول ان خارج هذين المذهبين الاصليين لا توجد حقيقة بل لا يوجد

(٢١) من أهم الشروط التي يضعها القديس توما الاكويني لشرعية

الثورة ، هذا الشرط الثامن بانها يجب ان تكون لسبب عادل •

الاضلال • ثم يجب على من أدرك الحقيقة ان ينشرها ويقنع الغير بها بالعقل بها ، فان لم يقتنع وجبت مقاتلته • ان هذه النتيجة الاخيرة تبدو لنا مناقضة لما تقوله المعتزلة من ان عقل الانسان متى نضج امكنه معرفة الحقائق الاولية وهى « وجود الله » و « ان الانسان محاسب على اعماله » • فان كان الامر كذلك فلم لا يترك الناس حتى تنضج عقولهم فيصلون بواسطتها الى معرفة هذه الحقائق ؟

٥ - العقل والشريعة :

بجانب مسألة الخلافة توجد مسألة لا تقل عنها اهمية وهى معرفة الشريعة فلا بد من وجود شريعة تسترشد بها الامة فى اعمالها وتكون اساسا لكل ما تسنه من قوانين فرعية • والشريعة هنا منزلة وهى دستور الاسلام • ولكن هذا التنزيل موجه الى انسان عاقل والعقل نور طبيعى منحه الله ايضا للانسان ليسترشد به فى حياته • فالعقل والتنزيل مصدرهما واحد ولا يجوز لهذا المصدر ان يوجد تناقضا بين الاشياء الصادرة عنه • لذلك قدست المعتزلة العقل وقالت ان الانسان عندما يكمل عقله يدرك الحقائق الاساسية وهى معرفة الله ومعرفة الخير والشر (٢٢) هذا من جهة ومن جهة اخرى لا ينكرون التنزيل ولكنهم يقولون انه لا يجوز ان يأتى التنزيل فى أى حال من الاحوال مخالفا للعقل لانه من الله - مثلما العقل ايضا منه - ولما كان العقل اسبق فى الانسانية من التنزيل فهو نور كان ولا يزال يهتدى به الانسان فى حياته • فاذا بدا أى اختلاف

ظاهري بين التنزيل والعقل لزم تأويل التنزيل على ضوء العقل (٢٢٢)
اذ انه لا يمكنه ان يعارض العقل ابدا . والتنزيل غاية ان يزيد في
المعرفة العقابية ويجهلها ادق . وتنتهي المعتزلة الى هذه النتيجة وهي ان
العقل هو مقياس التنزيل وتعتبر هذه المرحلة من اهم المبادئ عندهم .
ولهذا المبدأ تطبيقات سياسية خطيرة قد احدثنا اليها عندما تكلمنا
عن موقف المعتزلة من الناس بعد الخروج على السلطان . فهم
لا يعطولون رد الناس الى الصواب بذكر الآيات او بتفسيرها او بذكر
الاحاديث النبوية بل يلجأون الى العقل في اقناعهم لان العقل مشترك
بين الجميع والعقل النافع يصل حتما الى معرفة الحقائق الاساسية .
فكل من يخرج على العقل يعد كافرا في نظرهم لان مثل هذا الخروج
يعد ايضا خروجا على الله ، احدى انكارا لوجوده تعالى . ومن انكره
بالعقل كيف يمكنه ان يكون مؤمنا بالتنزيل ؟

وتم مسائل عديدة في التنزيل لو اخذت على علاقتها لكانت المنع
من انكار الله والاحاد به ، فمثلا التشبيه والتجسيم والرؤية والكلام ،
كلها مسائل في نظر المعتزلة يجب حلها بواسطة العقل ، والعقل لا يقرها
على علاقتها ، فكل من قال بها دون التأويل عد مشركا ملحدا كافرا
بالله ووجبت مقاتلته . ويكفي ان نذكر هنا المحنة التي قام بها بعض
الخلفاء الباسيين ، لاسيما المأمون الذي كان اكثرهم تعصبا للمعتزلة ،
فهى تدل دلالة واضحة على مقدار تمسك المعتزلة بالحلول العقلية
الصرفة ، اذ ان المحنة كانت تدور حول نقطة اراد ان يحلها

(٢٢٣) في كتاب الانتصار للمخيات توجد بعض الامثلة من تأويل

المعتزلة لبعض الآيات . انظر هذا الكتاب ص ١١٥ وما بعدها .

المعتزلة حلا عقليا وهي مسألة خلق القرآن • وموقفهم من هذه
المسألة معروف فانهم قالوا بخلقه ، اذ ان العقل لا يقبل خلاف
ذلك ابدا •

فالمعتزلة كانت ترمى الى ان تثبت الامة على اساس وطيء وهو
العقل الناضج وان تتخذ مقياسا لكل الامور وان تجلى بواسطته
كل ما بدا للانسان غامضا في التنزيل ، ولكن مثل هذا المبدأ خطر
لو اسيء فهمه أو استعماله ، اذ ان الانسان ضعيف وكثيرا ما ينقاد
الى هواه فان لم يكن هناك ما يردعه عن هفوات عقله أصبح بعيدا
كل البعد عن هذه المبادئ العقلية الرفيعة التي نادى بها
المعتزلة • والمعارف الاولية التي اساسها العدل والتوحيد ، ولا تنهى
الى عكس ذلك تماما • لا شك ان المعتزلة كانت مخلصا حسنة النية
في مبادئها هذه ، وما كانت تبغى من ورائها سوى الخير للامة ، ولكنها
حينما وجدت ان اهل عصرها ليس في امكانهم مجاراتها في افكارها
الجارية كان واجبا عليهم ان يلجأوا الى التسامح مثل ما فعل بعضهم •
هذا ما يأخذه التاريخ عليهم ولكنه في الوقت ذاته يسجل لهم
هذا المجهود العقلي العظيم الذي قاموا به في سبيل التوحيد والعدل
بغية الوصول الى تحقيق فكرة امة واحدة مستتيرة في عقيدتها •

مقدمة الكتاب

تعتمد فلسفة المعتزلة على اصلين كبيرين وهما التوحيد والعدل والتوحيد في رأيهم يعنى نفى الصفات فى الله ، وردها كلها الى الذات ، وهذه الذات لا يسكنها ادراكها ، ولا توجد أدنى مشابهة بين الله وبين المخلوقات ، ثم ان الخالق هو عبارة عن الوجود الذى يمنحه الله لذات معدومة او فى حالة العدم .

والعدل فى رأيهم يعنى ان الشريعة تدرك بالعقل قبل أى تنزيل ، وان الانسان حر فى ان يخضع الى الشريعة أو ان يعصياها ، وكل فعل حر يستحق جزاء : اما ثوابا واما عقابا . ثم ان المسائل الميتافيزيقية ، مثل خلود النفس ، وخلق الجنة والنار ، تحل على ضوء العقل ، وتتسبح ضروريات خلقية . هذه هى النقط الاساسية للاعتزال . وجميع المعتزلة متفقون عليها .

ولكن لاحضنا من سياق بحثنا بعض الاختلاف فى رأى فيما يتعلق بمسائل لا تعتبرها المعتزلة جوهرية للمذهب ، مثل مسألة قدرة الله أو عدم قدرته على النظام ، أو تكوين الاجسام من اجزاء لا تتجزأ أو من اجزاء قابلة للتجزئة الى ما لا يتناهى من الاجزاء الخ . . . من المسائل التى ذكرناها . ولكن هناك مسألة كانت شائكة وهى الخاصة بأرادة الله . قال البعض منهم - وهم معتزلة فرع البصرة - ان الله

يريد بارادة حادثه • بينما قال الاخرون - وهم معتزلة فرع بغداد -
ان ارادة الله قديمة • وبعد ما ذكرنا هذا الاختلاف الظاهر بينا كيف
ان بالرغم من وجود مثل هذا الاختلاف فان جوهر مذهب
الاعتزال مصان •

والاختلاف يشتد فيما يتعلق بالمسائل الطبيعية التي لا تقصل
بماهية الله • مثلا مسألة الجوهر الفرد أو الجزء الذي لا يتجزأ ،
فموقف النظام من هذه المسألة ، ولو انه لا يتفق مع مذهب باقى
المعتزلة ، الا انه لا يخرج على التوحيد ولا على العدل • وكذلك كل
ما ذكره النظام بخصوص الحركة ، والعلة التي جاء متناقضا لقول باقى
المعتزلة ، دون ان يهدم المبدأين الأساسيين للاعتزال •

ولم تخلو المسألة السيكلوجية من الصعوبات ، لذلك نجد ان
تفسيرات المعتزلة جاءت مختلفة ومتضاربة فيما يتعلق بالاحساس ،
وكيف نحن نحس بعد ما يتأثر الجسم بمؤثرات خارجية • ولكن
هناك نقطة لا يمكن الاختلاف عليها وهى ان العقل الناضج يدرك
الاعتزال • واذا اختلفت آرائهم بخصوص طبيعة الانسان ، نجدهم
كلهم متفقين على ان الروح أو النفس هى العنصر الاساسى والجوهرى
فى الانسان ، وهى محور الاخلاق • وبالرغم من اختلاف آراء المعتزلة
فيما يتعلق بوجود الجنة والنار ، أو بخلقهما فى المستقبل ، نجدهم
متفقين على انهما ضروريان عقلا ، اذ انهما المكان الذى سيثاب فيه
المؤمنون ويعاقب فيه المذنبون ، والجزاء واجب لكل عمل حر •
فهكذا الاختلاف لا يقوم الا على المسائل الفرعية بينما الاتفاق

تأم على المسائل الجوهرية • ومن يعارض هذه النقط الجوهرية لم يعد معتزليا •

ومذهب الاعتزال هو مذهب عقلي صرف • لقد حاولت المعتزلة ان تخضع الدين أو الوحي الى سلطان العقل • وهم يقبلون الوحي لانهم يعتبرونه متمما للشريعة العقلية ، مذكرا لها اذا غفلنا عنها ، ولكنه لا يجوز ان يناقض العقل ابدا • وبناء على ذلك يكسبون في اسكان المجتمعات التي لم يصلها الوحي ، والتي تعمل بموجب الشريعة العقلية ، ان تستحق ثوابا أو عقابا على افعالها • فالانسان يستطيع ان يفعل خلاصه بواسطة عقله وأرادته • هذه هي النتيجة الحلقية التي تنتهي اليها المعتزلة فهم لا ينفاون ابدا عن القيمة الحلقية للأعمال ، ونجد ان كل بحثهم في أي موضوع كان مشبعا بروح خلاقية • فنذهبهم مذهب عقلي خالقي •

هكذا يبدو لنا هذا المذهب بعد ما مر عليه قرابة العشرة قرون من زواله عن التاريخ • ولكن هل كانت العقول مهيأة كفاية لتأخذ حتى تفهم هذا المذهب بحق الفهم ، وتدرک كل ما يحويه من تعاليم سامية ؟ لا • لم تكن العقول مهيأة له ، والتاريخ دل على ذلك • فنزوال المعتزلة وزوال كل أثر مباشر لهم خسارة كبيرة لتاريخ الفكر • وهذا ما فهمه الدكتور احمد بك امين عندما كتب في نهاية الفصل الذي خصصه للمعتزلة :

في رأيي ان من اكبر مصائب المسلمين مسوت المعتزلة ، وعلى انفسهم جنوا (١) •

المراجع

لقد ذكرنا فى الجزء الاول (ص ٢٣٣ - ٢٣٥) أهم المراجع العربية والإفرنجية وهى المراجع التى استعنا بها فى كلا الجزئين . ونكتفى هنا بذكر بعض المراجع الأخرى ولو ان أهميتها أقل مما ذكرناه فقد رجعنا إليها أيضا فى الجزئين من هذا البحث وهى :

- ١ - ابو المعين ميمون النسفى (متوفى ٨٠٥ هـ) : بحر الكلام .
مخطوط رقم ٥١٤ (عقائد) فى المكتبة التيمورية (المكتبة
الإهلية بالقاهرة) .
- ٢ - المقرئى : الخطط
- ٣ - ابن العبرى : طبقات الأدباء .
- ٤ - ابن السبكى : طبقات الشافعية .
- ٥ - طيفور : تأريخ بغداد .
- ٦ - افلاطون : تيمائوس - فيدون .
- ٧ - ارسطو : الكون والفساد - ما بعد الطبيعة - السماع الطبيعى
كتاب النفس .
- ٨ - الدكتور يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام .
- ٩ - دى بور : تأريخ الفلسفة فى الإسلام (ترجمة الدكتور عبد
الهادى أبو ريده) .
- ١٠ - ابو هلال العسكري : كتاب الاوائل (مخطوط - باريس رقم
٥٩٨٦ ص ١٩٥) .
- ١١ - الذهبى : ميزان الاعتدال .
- ١٢ - مطاهر بن المقديسى : كتاب الأبداء والتأريخ - المنسوب لابى
زيد أحمد بن سهل البلخى - نشره فى باريس سنة ١٩٠١
C. Huart.
- ١٣ - القديس توما الأكوينى : المجموعة اللاهوتية .
- ١٤ - الباقلانى : كتاب التمهيد (مخطوط باريس رقم ٦٠٩٠) .

فهرس

صفحة

٢	كلمة الامستاد يوسف كرم
٧	مقدمة
٩	الكتاب الاول - الانسان
١١	الفصل الاول : المعرفة الطبيعية
			١ - الحواس الخمس - ٢ - نوعية الحواس ٣ - عتبة الاحساس ٤ - التأثير والاحساس : أ - نظرية النظام ب - نظرية باقي المعتزلة : القائلين بالجزء الذي لا يتجزأ ج - رأى ابي الهذيل ٥ - وجه الشبه بين نظرية النظام ونظرية باقي المعتزلة ٦ - الحاشية السادسة - ٧ - ملط الحس أو خداع الحواس
٢٤	الفصل الثاني : المعرفة العقلية أو المنطقية :
			١ - تعريف العقل - ٢ - وظيفة العقل : تحصيل المعارف - أ - العلم ليس تذكرًا - ردا على أفلاطون ب - العلم ليس تحريزًا - ٣ - مراحل المعرفة العقلية ٤ - العقل طريق معرفة الله - ٥ - البداهة والبداهات - ٦ - العلم - التقليد - الظن - الاعتقاد - ٧ - العلم والجهل - نسبية معارفنا : مبدأ عدم التناقض - معرفتنا الجزئية موضوعها

- المحدثات - رأى النظام فى معرفتنا الجزئية لله .
- ٨ - كلام النفس : الفكر واللغة - تكوين اللغة وأصلها .

٥٨ الفصل الثالث : حرية الاختيار والإرادة :

- ١ - الفرق بين الإفعال الإرادية وإفعال الجوارح .
- معنى « القدرة » . ٢ - الفعل الإرادى الحر هو فعل خاص بالإنسان . ٣ - إبراهيم المعتزلة على حرية الاختيار عند الإنسان : أ - الشعور بالحرية .
- ب - البرهان بواسطة التكليف . ج - برهان بواسطة الأمر الواقع . ٤ - العلاقة بين العزم والتنفيذ . ٥ - هل يقدر الإنسان على خلاف المراد ؟ .
- ٦ - مصدر القول بحرية الاختيار عند المعتزلة .

٧٤ الفصل الرابع : طبيعة الإنسان أو اتصال النفس بالجسم

- ١ - تعريف الإنسان : أ - تعريف أبى الهذيل .
- ب - تعريف النظام . ج - تعريف بشر بن المعتز .
- د - باقى التعاريف . ٢ - الجسم . ٣ - اتصال النفس بالجسم .

٨٧ خاتمة الباب الأول

٩١ الباب الثانى : الأخلاق

٩٣ الفصل الأول : المسألة الخلقية

- ١ - العقل والمسألة الخلقية . ٢ - مبدأ الالتزام الخلقى . ٣ - الخير المطلق والشر المطلق . مصدر هذا القول . حجج المعتزلة . ٤ - الوحي

١٠٥ الفصل الثانى : موقف الإنسان من الشريعة

- ١ - المؤمن . ٢ - الكافر . ٣ - الأمر وحدود

- الطاعة • ٤ - المعصية لا تكون دائما في الفعل •
- ٥ - موقف من آتى بكبيرة (الفاسق) - بحث
- بعض الكبائر : أ - شارب الخمر • ب - الزانى •
- ج - السارق • د - القتل • ٦ - التوبة : حال من
- يصبح عاجزا عن مراجعة الكبيرة • ٧ - العوض
- والفاضل والظلم •

الفصل الثالث : الجنة والنار ١٢٥

- ١ - هل خلقت الجنة والنار مع العالم ؟ • ٢ - أهل
- الجنة • ٣ - حال أهل الجنة • ٤ - لا توجد
- موجبات في الجنة • ٥ - أهل النار : حال أهل
- النار • ٦ - هل الجنة والنار خالدتان ؟

الفصل الرابع : الرسول والأنبياء ١٢٨

- ١ - الرسول والمعجزات • ٢ - صفات الرسول
- اللقية • ٣ - شفاعة الرسول • ٤ - هل يجوز
- الخطأ على الأمة فيما تنقله عن نبيها ؟ •

خاتمة الباب الثاني ١٤٤

الباب الثالث : السياسة ١٤٥

آراء المعتزلة السياسية ١٤٧

- ١ - آراء المعتزلة في الإمامة • ٢ - المعتزلة القائلون
- بالرأى المعنى • ٣ - المعتزلة القائلون بالرأى
- الشيعى • : أ - اتجاه النظام • ب اتجاه باقى
- المعتزلة : الاتجاه الزيدى • ٤ - هل يجوز الخروج
- على السلطان ؟ • ٥ - العقل والشريعة •

خاتمة الكتاب ١٧٢

المراجع ١٧٥